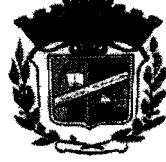


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - تاسوست - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



١٢٧٤

عنوان المذكرة

أثر النقود الإلكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية

دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2012 - 2012)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص النقود والمالية الدولية

إشراف الدكتورة:

❖ رقية بوحاضر

إعداد الطالبتين:

❖ سناء بوزيان

❖ سعيدة قريوة

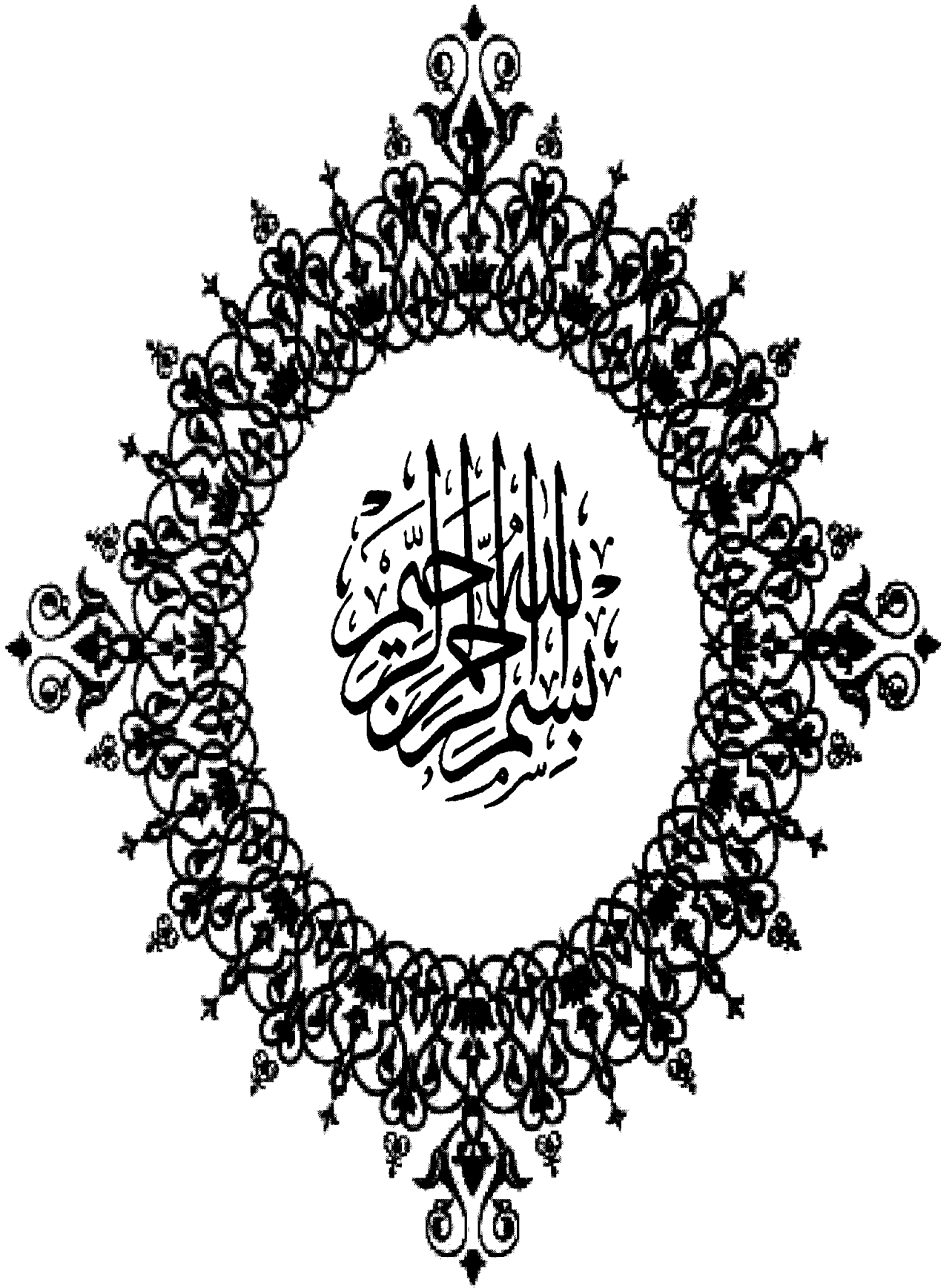
لجنة المناقشة:

❖ الطاهر جليط رئيسا

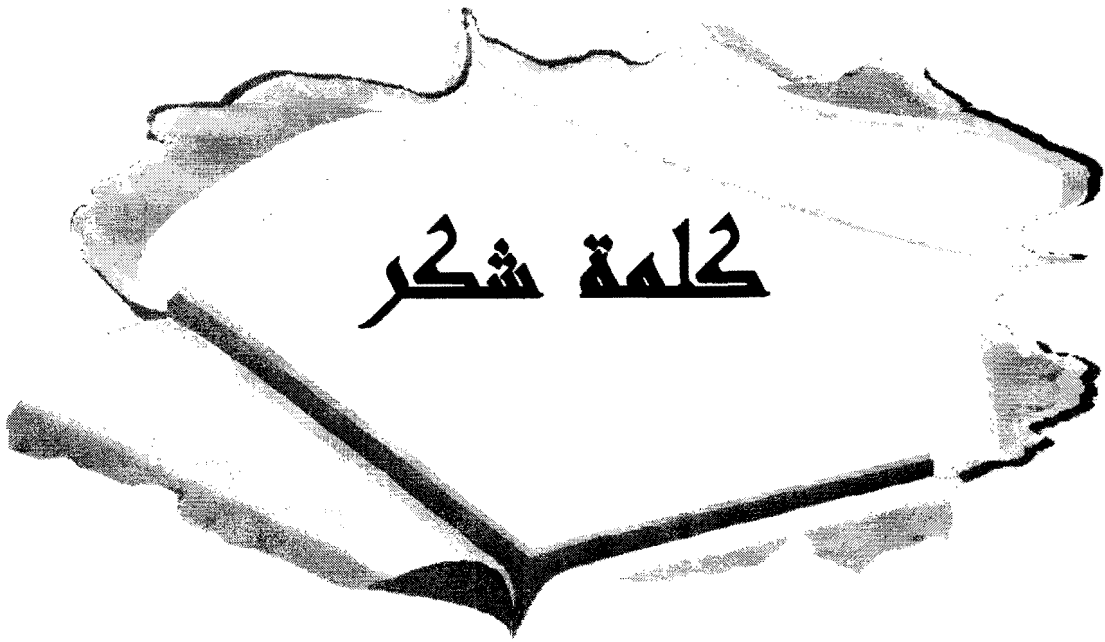
❖ رقية بوحاضر مشرفة

❖ مكرودي سالم عضوا

السنة الجامعية: 2013-2014



كلمة شكر





الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

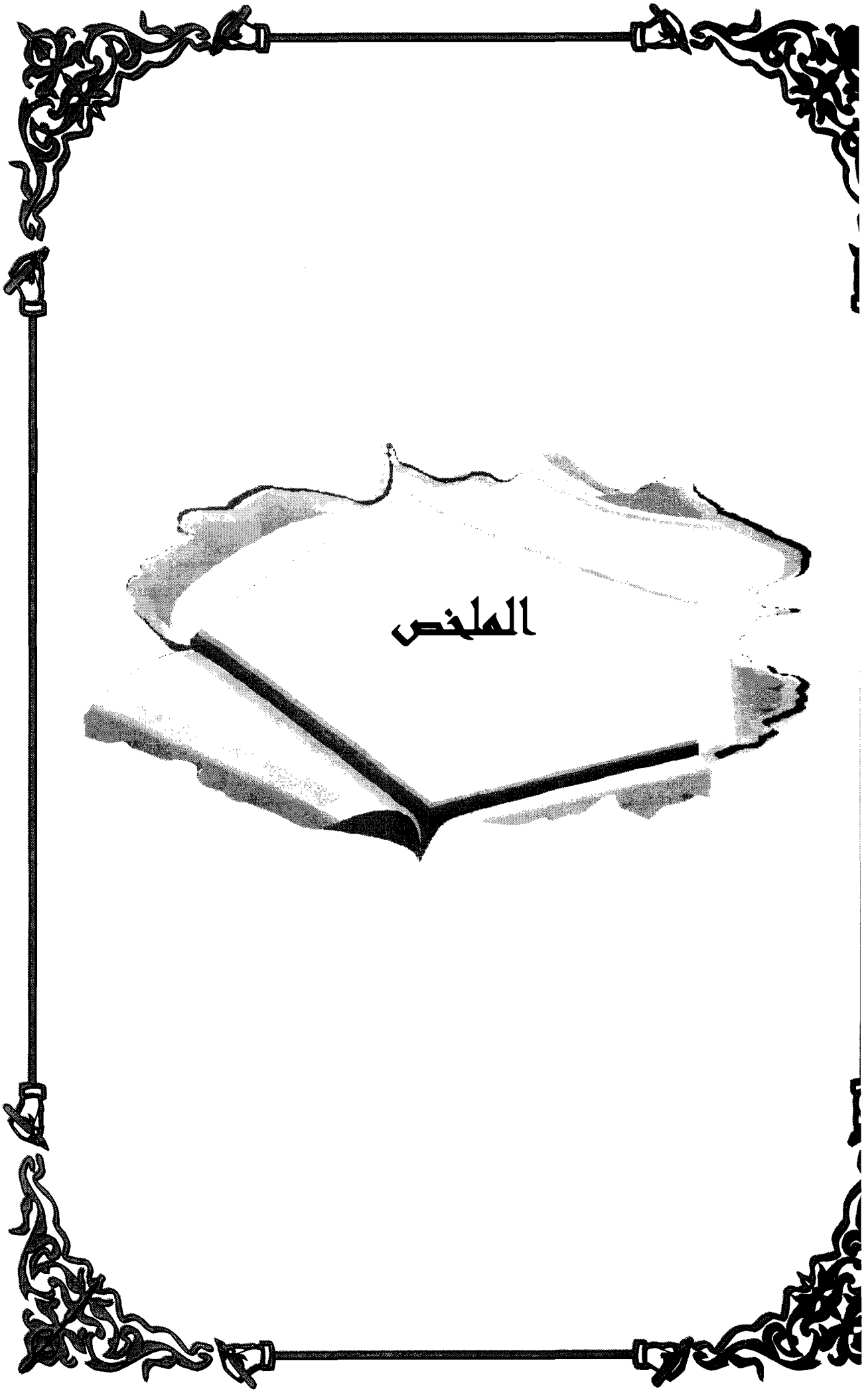
في المقام الأول نقول كما قال داود وسليمان عليهما السلام «الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين» الآية 15 من سورة النمل.

فالحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار لنا ويسر لنا المسيل ولإنجاز هذا العمل البسيط الذي نسأل الله أن ينفع من بعدنا ولو بجزء بسيط جدا وكرمنا بالصحة والإرادة والعزيمة والصبر في مشوارنا الدراسي الجامعي بخير.

ونسجل آيات الامتتان والاعتراف بالفضل مصداقا لقوله تعالى "ولا تتسوا الفضل بينكم" وقوله عز وجل "لا تبخسوا الناس أشياءهم" فتوجه بالشكر للامتتان الخالصين إلى الأستاذة المشرفة "بوحيدر رقية" أعنتها الله في كل درب سلكت ويسر الله طريقها..

نتقدم بالشكر إلى كل يد كريمة أممتنا بالعمون وكل من ساهم من قريب أو بعيد وبالأخص الأخ "سامي أبودلال" الذي تعب معنا كثيرا في إنجاز هذا العمل ، جزاه الله ألف خير.





المخلص

لقد واجه العالم الاقتصادي تطورات وتغيرات سريعة اجتاحت جميع دول العالم وفي جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والهيكلية والتنظيمية، ومن بين هذه التطورات النقود الالكترونية التي تعتبر آخر ما تم ابتكاره في وسائل الدفع الالكتروني، والتي تعني أنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، حيث تميزت بجملة من الخصائص جعلتها من أكبر التحديات التي تواجه أنشطة البنوك المركزية وهو ما جعل آثارها على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية محل العديد من التساؤلات والإشكاليات.

وجاءت هذه الدراسة لتحاول تحليل هذه الآثار من خلال إبراز مختلف جوانبها عبر:

- التعرف إلى النقود الالكترونية؛
- التعرف على البنك المركزي والسياسة النقدية؛
- إبراز تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.

من خلال دراستنا لحالة السعودية خلصنا إلى أنه لا يوجد تأثير للنقود الالكترونية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات الدالة: النقود الالكترونية، وسائل الدفع الحديثة، البنك المركزي، السياسة النقدية، مؤسسة النقد العربي السعودي، مؤشرات السياسة النقدية.



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	المصباح
	كلمة شكر
	المختصر
	قائمة الجداول والأشكال
أ-هـ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: التحول من النقود التقليدية إلى النقود الالكترونية
08	تمهيد
09	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقود
09	المطلب الأول: الإطار التشريعي للنقود
13	المطلب الثاني: تطور وسائل الدفع
18	المبحث الثاني: مداخل إلى النقود الالكترونية
18	المطلب الأول: ماهية النقود الالكترونية
23	المطلب الثاني: الأطراف المتعاملة بالنقود الالكترونية
26	المطلب الثالث: دورة النقود الالكترونية وأشكالها
28	المطلب الرابع: أثر النقود الالكترونية
30	المبحث الثالث: إصدار النقود الالكترونية ونتائج استخدامها
30	المطلب الأول: طبيعة النقود الالكترونية وأساليب استخدامها
34	المطلب الثاني: مزايا ومخاطر النقود الالكترونية
37	المطلب الثالث: ضوابط إصدار النقود الالكترونية
40	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية
43	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية
45	تمهيد
46	المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي
46	المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي
49	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

فهرس المحتويات

52	المطلب الثالث: مراقبة البنك المركزي
56	المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية
56	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها
71	المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى
74	المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لتنفيذها
77	المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية
77	المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية
78	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
82	المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
86	المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية وتأثير النقود الالكترونية عليها
86	المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
90	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
92	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
93	المطلب الرابع: تأثير النقود الالكترونية على وظائف وأدوات السياسة النقدية
98	خلاصة الفصل
<p>الفصل الثالث: تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2012)</p>	
100	تمهيد
101	المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي السعودي
101	المطلب الأول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي السعودي
103	المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي السعودي
108	المطلب الثالث: العمليات بالجهاز المصرفي السعودي
114	المبحث الثاني: السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2013م)
114	المطلب الأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية
116	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية
127	المبحث الثالث: تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية
127	المطلب الأول: النقود الالكترونية المتداولة في المملكة العربية السعودية
131	المطلب الثاني: تأثير النقود الالكترونية على وظائف وأدوات السياسة النقدية
138	خاتمة الفصل


فهرس المحتويات

140

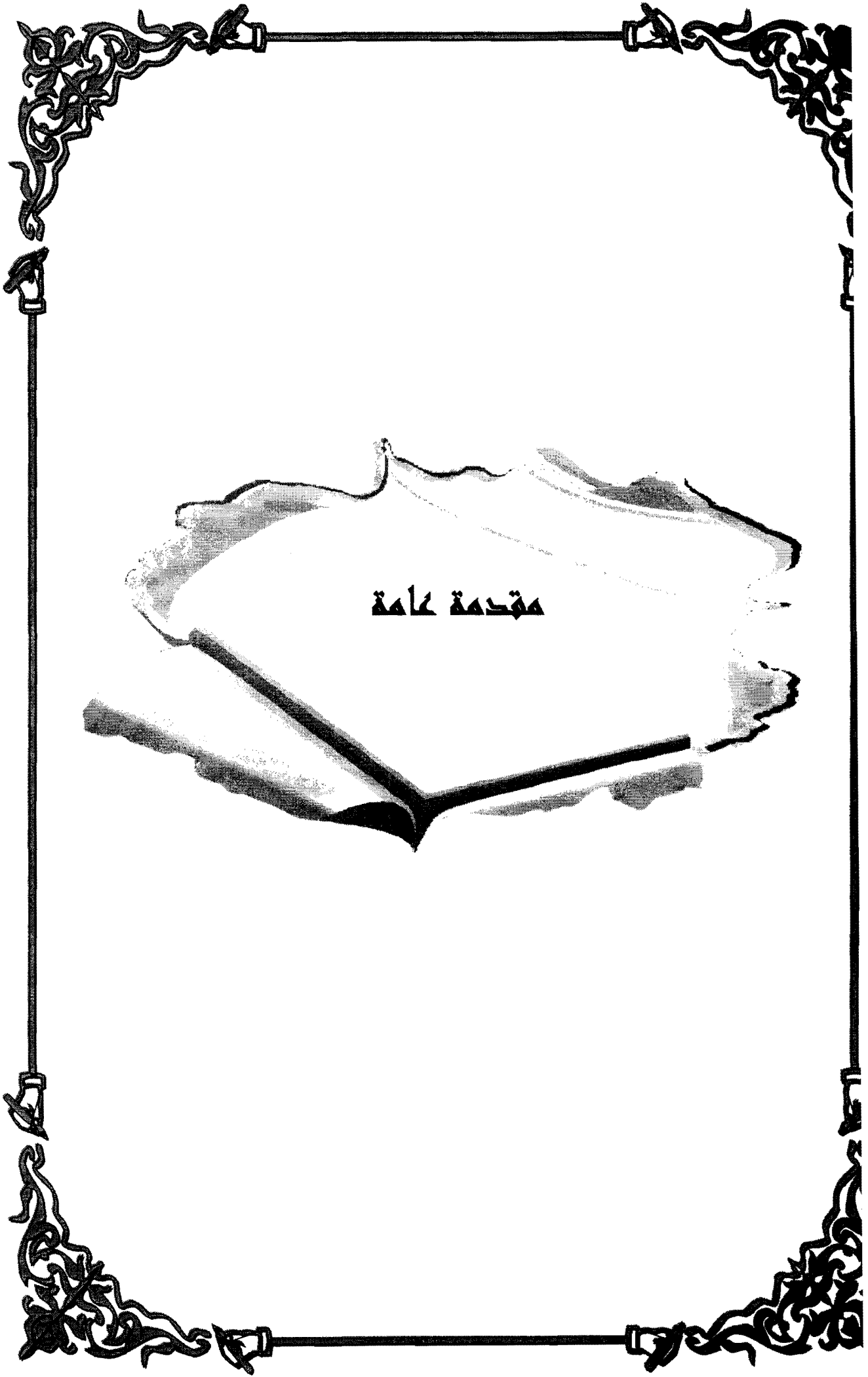
الكتابة العامة

144

قائمة المراجع

The image features a central illustration of an open book with Arabic text on its pages. The book is rendered in a simple, stylized manner with a dark cover and light-colored pages. The text is written in a clear, bold Arabic font. The book is surrounded by a decorative border consisting of a solid black line with ornate, floral-like corner pieces. The overall design is clean and professional, typical of a book cover or title page.

فهرس الجداول
والأشكال



مقدمة عامة

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات هامة أفرزتها معطيات مختلفة أبرزها وأهمها التطورات التكنولوجية خاصة ما تعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، لقد شهدت الحركة المصرفية تطورا كبيرا، وكان من أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الإنترنت باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية التي تنتجها هذه البنوك والتي تتوب عن وسائل الدفع التقليدية، وبعد ذلك ظهر ما يعرف بالنقود الإلكترونية أو الرقمية والتي كانت وليدة النمو السريع وغير المسبوق في الأنشطة التجارية والاقتصادية، وتتواجد لدى مختلف البنوك والمؤسسات المالية لما لها من أهمية بالغة في تسهيل المعاملات وكذا تسهيل الأنشطة الاقتصادية.

تلعب الإدارة الاقتصادية دورا هاما في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، ويأتي هذا الدور عبر آلية التدخل سواء كان مباشرا أو غير مباشر، وتعد السياسة النقدية واحدة من أهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة الاقتصادية حيث يتم التخطيط لهذه السياسة من قبل البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على المستوى الكلي للاقتصاد فالبنك المركزي ينبغي أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك، لذا يستعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي وكذلك العمل على تحقيق الاستقرار النقدي تعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

❖ إشكالية البحث:

بالرغم من أن النقود الإلكترونية تعد تطورا واضحا في وسائل الدفع عبر الانترنت (بل هي الوسيلة الوحيدة التي نشأت خصيصا لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية عبر الانترنت كالدفع عن طريق التحويل المصرفي أو عن طريق الدفع بواسطة بطاقات الائتمان ووسائل عرفها الواقع التجاري قبل ظهور الانترنت)، إلا أنها أصبحت تثير العديد من الآثار المرتقبة على الرصيد النقدي والمالي والاقتصادي ومن ثم في إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2012)؟

❖ التساؤلات الفرعية:

للإمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال نقوم بطرح أسئلة فرعية سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث وهي:

- 1- ما المقصود بالنقود الإلكترونية، وما هي أشكالها؟؛
- 2- ما هي الجهة المخول لها إصدار النقود الإلكترونية؟ وما هي ضوابط إصدارها، وكيف يمكن تقييم هذا النوع من النقود؟؛
- 3- ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية؟ وما هي أهدافها وأدواتها؟؛
- 4- ما هي مؤشرات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية؟؛
- 5- ما هي أنواع النقود الإلكترونية المستخدمة في المملكة العربية السعودية؟ و هل للنقود الإلكترونية أثر على دور مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة السياسة النقدية؟.

❖ فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- 1- تآثر النقود الإلكترونية على اتجاه السياسة النقدية من خلال التأثير على وظائف البنك المركزي؛
- 2- ضعف نسبة النقود الإلكترونية المتداولة في المملكة العربية السعودية جعلها لا تآثر على إدارة السياسة النقدية.

❖ أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في:

- معرفة أسباب التحول من وسائل الدفع التقليدية إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة؛
- الرغبة في الوصول إلى تعريف دقيق للنقود الإلكترونية، ومعرفة ضوابط إصدارها وكيفية التعامل بها خاصة مع شيوع استخدامها في الاقتصاد، هذا الأخير الذي تحول إلى اقتصاد رقمي افتراضي؛
- تسليط الضوء على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية ومعرفة مدى تأثرها بالنقود الإلكترونية؛

❖ أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة كون الاقتصاد العالمي اليوم تحول من التعامل بالوسائل التقليدية ممثلة في النقود الورقية والمعدنية والشيكات إلى التعامل بالنقود الإلكترونية (البطاقات الذكية) عبر شبكة الإنترنت من خلال أجهزة الصراف الآلي، هذا التحول صعب من مهمة البنوك المركزية المسؤولة على عملية

إصدار النقد في تنفيذ السياسة النقدية ومدى تأثيرها بالنقود الإلكترونية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وعلى رأسها هدف الاستقرار الاقتصادي.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

تأتي مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

- حداثة الموضوع، خاصة وأنه يواكب التطورات الحاصلة في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات ؛
 - حداثة استعمال هذه النقود في الدول العربية والإسلامية بصفة عامة رغم أن التعامل بها قطع شوطا كبيرا في الدول المتقدمة؛
 - وجود غموض في مفهوم النقود الإلكترونية، وكماولة من خلال هذه الدراسة الوصول إلى تعريف دقيق لها؛
 - نقص المعلومات الخاصة بهذه النقود وجهل كيفية التعامل بها على مستوى المؤسسات والأفراد؛
 - الميل الشخصي لدراسة النقود الإلكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية؛
 - قلة الدراسات حول موضوع النقود الإلكترونية، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.
- ### ❖ حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في أنها خاصة بدراسة أثر النقود الإلكترونية على إدارة البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2012) بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي.

❖ المنهج المستعمل:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدمنا المنهج التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج من خلال استعراض الجوانب الإحصائية المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

❖ أقسام الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مجموعة من المباحث، بالنسبة للفصل الأول (الإطار المفاهيمي للنقود الإلكترونية) فقد تعرضنا في مبحثه الأول إلى مفاهيم عامة حول النقود، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى مدخل إلى النقود الإلكترونية، وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى آثار النقود الإلكترونية؛

أما الفصل الثاني بعنوان (الإطار النظري للسياسة النقدية) فقد تعرضنا في المبحث الأول إلى عموميات حول البنك المركزي، وفي المبحث الثاني حاولنا توضيح مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية، بينما كان المبحث الثالث من هذا الفصل لتبيان أهداف السياسة النقدية والمبحث الرابع يتضمن أدوات السياسة النقدية وآثار النقود الإلكترونية عليها؛

وبالنسبة للفصل الثالث (تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية) فخصصناه للدراسة التطبيقية في المملكة العربية السعودية، فقد مهدنا له في المبحث الأول بالتطرق إلى عموميات حول الجهاز المصرفي السعودي، أما المبحث الثاني فقد شرحنا فيه السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2012)، بينما في المبحث الثالث قمنا بتبيان كيفية تأثير النقود الإلكترونية على أدوات ووظائف السياسة النقدية.

وختمنا هذه الدراسة بأهم النتائج المتوصل إليها فيما يخص تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى تقديم بعض الاقتراحات في هذا المجال.

❖ الدراسات السابقة:

نظرا لقلّة الدراسات حول تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية ارتأينا أن نستعرض بعض الدراسات المتعلقة بالنقود الإلكترونية فيما يلي:

1- "إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، قامت بإعدادها عبد الرحيم وهيبة سنة 2005م، كانت إشكاليته: هل مع التطور الزمني في ظل ظهور وسائل الدفع الإلكترونية سيكون مآل وسائل الدفع التقليدية الزوال أم البقاء إلى جانبها؟ وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- بظهور وسائل الدفع الإلكترونية لم تهمل البنوك الوسائل التقليدية، بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لصالحها من أجل التخلص والقضاء على معظم عيوبها، حيث سمح ذلك باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها؛

- إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية ووسع الآفاق أمام التجارة الإلكترونية وفتح المجال لظهور سوق خاص بها يتضمن شركات عملاقة حققت أرباحا طائلة بالتخصيص في هذه الوسائل حديثة النشأة؛

مقدمة عامة

- يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع إلى جملة من المعوقات والتي تشكل حجر تعثر أمام النجاح في المشاريع الجارية التنفيذ، من بين هذه المعوقات عدم وضوح البيئة التشريعية والقانونية فيما يتعلق بتنظيم وسائل الدفع الإلكترونية وعمليات التجارة الإلكترونية؛

- تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في انخفاض محسوس في استخدام وسائل الدفع التقليدية لكنه لم يؤدي إلى إخمائها ولا زوالها.

2- "أثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قامت بإعدادها الطالبة نورا صباح وعزيز الجزراوي سنة 2011، وتتبلور مشكلة الدراسة في عدة نقاط وهي كالتالي:

- هل إن استعمال النقود الإلكترونية سيلغي استعمال النقود الاعتيادية في العمليات المصرفية؟؛

- هل استعمال النقود الإلكترونية في العمليات المصرفية أفضل من استعمال النقود العادية؟؛

- هل المصارف الإلكترونية تعتبر بديلا عن المصارف التقليدية؟؛

- ما مدى دور البنك المركزي في الرقابة على العمليات المصرفية الإلكترونية؟؛

- كيف سوف تحقق الدولة أرباحا جراء استعمال النقود الإلكترونية؟.

وجاءت أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:

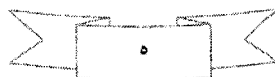
- إن العمليات المصرفية الإلكترونية تحتاج إلى كادر متدرب وأكثر خبرة في حالة حدوث خطأ إلكتروني في الأجهزة الإلكترونية عند الاستعمال؛

- بسبب كثرة وانتشار أفرع المصارف الإلكترونية فهذا بالنتيجة يؤدي إلى كثرة عمليات الرقابة على هذه الأفرع من أجل الحد من عمليات السرقة؛

- إن النقود الإلكترونية تسهل على الأفراد الاستعمال بسبب سهولة تنقلها ولكن هذا لا يمنع من سهولة سرقة البطاقة الإلكترونية نفسها وخاصة إذا كان صاحب البطاقة قد كتب الرقم السري على ظهر البطاقة؛

- لا توجد سرعة كافية لإيقاف أجهزة الحاسوب لتوقيف الحساب عند سرقة البطاقة أو فقدانها بحيث توجد فترة زمنية طويلة بين عملية الاتصال التي يقوم بها العميل وعملية إيقاف حسابه وهذا بالنتيجة يؤدي إلى استغلال السرقة للقيام بعمليات السرقة في هذه الفترة؛

- من الصعب توفير حد كبير من الأمان من قبل جميع مستخدمي الانترنت لأن هذه الشبكة مفتوحة في العالم؛



مقدمة عامة

- عدم توفير نظام تشفير محكم بحيث لا يمكن اختراقه من قبل قرصنة الحاسوب للتقليل من عمليات القرصنة؛

- سبب السرية والخصوصية التي تتمتع بها النقود الالكترونية فهذه السرية تولد مشكلة التهرب الضريبي بسبب عدم كشفها عن هوية العميل؛

- تسارع تطور وسائل الخدمة الالكترونية بشكل كبير أصبح من الصعب أن يواكبه تنظيم قانوني يناسب خصوصياته وتطوره؛

- تعرض هذه الأنظمة لعمليات التخريب وخرق أمني لبرامجها فيتوقف عملها ويوحى هذا إلى تعطيل العميل الذي يعتمد بأعماله على السحب من هذه الأجهزة؛

- إن الأجهزة الخاصة بالنقود الالكترونية لا يمكن إيداع النقود فيها وان عملها فقط هو السحب منها، فهذا بالنتيجة يؤدي إلى عدم الاستغناء عن البنوك التقليدية.

❖ صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعراقيل بالخصوص ما تعلق منها بالجانب الذي يخص النقود الإلكترونية إذ كان هناك نقص كبير في الكتب التي تتناول هذا الموضوع، بالإضافة إلى ضيق الوقت المخصص للقيام بإعداد الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

للتقود الالكترونية

مقدمة الفصل

يلعب التطور التكنولوجي دورا هاما في المجتمع، وتمتد آثار هذا التطور إلى الحياة الاقتصادية والقانونية والثقافية وحتى السياسية. وتبعاً لهذه التطورات ظهرت في أواخر القرن الماضي مجموعة من الظواهر المختلفة التي أفرزها التطور التكنولوجي مثل: التجارة الإلكترونية، والنقود الإلكترونية هذه الأخيرة التي تعتبر من الوسائل التي تتيحها البنوك بالإضافة إلى أن لها بعض السياسات المتعلقة بالضوابط القانونية والتنظيمية الخاصة بها، حيث أضحت النقود الإلكترونية متغيراً جديداً تميزت بعدة مزايا وخصائص تميزها عن النقود التقليدية، وقد فرضت نفسها في عدة مجالات بسبب التطور الهائل لشبكات الإنترنت وذلك في فترة قصيرة فبعدها كانت تتوطن في الولايات المتحدة الأمريكية وحكراً على الفرد الأمريكي أخذت مساراً واسع الانتشار والاستعمال في معظم دول العالم.

وبناءً على ما تقدم ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقود،

المبحث الثاني: مدخل إلى النقود الإلكترونية،

المبحث الثالث: آثار النقود الإلكترونية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقود

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح الإطار التعريفي للنقود من حيث النشأة، المفهوم والوظائف، وتطور وسائل الدفع.

المطلب الأول: الإطار التعريفي للنقود

سوف نتطرق إلى نشأة و مفهوم النقود ثم الوظائف التي تمارسها، و أخيرا عرض لمختلف أنواع النقود.

أولاً: نشأة النقود

قبل ظهور النقود واستخدامها في عملية التبادل كان الإنسان يحصل على حاجاته عن طريق المقايضة ولكن بعد تطور الحياة البشرية وتعدد الاحتياجات و تنوع الرغبات أصبح أسلوب المقايضة غير مجد عمليا وغير كاف لتسهيل الحصول على السلع والخدمات المختلفة في المجتمعات الحديثة، ويتضح ذلك من كثرة عيوب المقايضة التي يمكن حصر أهمها فيما يلي¹:

- صعوبة التوافق المزدوج لرغبات الأطراف المتبادلة للسلع؛
- تعذر تجزئة بعض السلع، أي أن هناك بعض السلع غير قابلة للتجزئة في عملية المقايضة؛
- تعذر مقايضة الخدمات، في الوقت الحالي لا تقتصر عملية المبادلة على السلع فقط بل تشمل أيضا الخدمات؛
- عدم الانفصال بين عمليتي البيع والشراء في نظام المقايضة، ويترتب على ذلك عدم التمكن من التخصص وتقسيم العمل؛
- عدم توفر وسيلة مناسبة لتخزين القيمة في ظل المقايضة؛
- صعوبة معرفة قيم السلع والخدمات بغياب وحدة حساب مشتركة؛
- عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل، أي أنه ليست هناك طريقة لتسديد الديون بواسطة السلع العينية التي يجري تبادلها في السوق.

ثانياً: مفهوم النقود

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للنقود، إلا أنه من الصعب إعطاء تعريف نهائي ودقيق وذلك لأن مفهوم النقود دائم التطور والتغير، ومن بين تلك التعاريف ما يلي:

¹ - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الدار العامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص ص 113،

تعريف بينوا R.Penau: "النقود هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم"¹.

ويعرفها أيضا بعض الاقتصاديين على أنها: "القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل وتسديد الديون"².

والتعريف الأكثر شيوعا هو الذي يعرفها بدلالة وظائفها حيث ينص على أن: "النقود هي ما تفعله النقود" ومع ذلك يمكن أن نعرف النقود تعريفا أكثر دقة وتحديدا بأنها: "كل ما يقبل قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة"³.

وتكمن أهمية النقود فيما يلي⁴:

- تساعد النقود على تقسيم العمل والتخصيص؛
- وجود النقود يسهل من تأدية جهاز الائتمان أو الأسعار لوظائفه وخاصة في الاقتصاديات الحرة؛
- قيام النقود بوظيفة الدفع المؤجل تزيد من معدل التبادل في الاقتصاد داخليا وخارجيا، مما يجعل الاقتصاد أكثر رواجاً وانتعاشاً؛
- النقود تؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المستوى العام للأسعار (التضخم)، الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي.

وإلى جانب اعتبار النقود كرمز من رموز السيادة وجب أن تتوفر فيها جملة من الخصائص حتى يمكن لها أن تقوم بوظائفها، وهذه الخصائص هي⁵:

- تمتعها بالدوام وعدم القابلية للتلف مما يساعد على تداولها بين الناس بكثرة ولفترات طويلة؛
- تمتعها بالندرة النسبية في الطبيعة كالذهب والفضة؛
- تتمتع قيمتها بالثبات النسبي، فلا يمكن بأي حال من الأحوال للزمن أن يؤثر في المبادلات؛
- وحداتها متجانسة، متماثلة من ناحية القيمة والشكل والحجم والوزن والنوع بحيث يمكن أن تكون كل وحدة نقدية بديلا تاما للوحدات النقدية الأخرى؛

¹- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 19.

²- عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³- عبد النعيم مبارك، أحمد الناقية، النقود والصارفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، بدون طبعة، 1997، ص 41.

⁴- عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁵- نعمان سعدي، العهد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، ط1، الجزائر، 2011، ص 12.

- أن تكون وحدتها الأساسية قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة تتناسب مع حاجات التعامل في المبادلات ذات القيم المنخفضة.

ثالثاً: وظائف النقود

تؤدي النقود العديد من الوظائف، نذكر أهمها فيما يلي:

1- وظيفة النقود كوسيلة للتبادل:

فوجود النقود ييسر على الأفراد مبادلة فائض إنتاجهم بفائض إنتاج الآخرين، وعند ذلك يستطيع الشخص الذي ينتج سلعة معينة أن يبيع الفائض مقابل النقود دون أن يستلزم ذلك أن يكون مشتري السلعة مالكا لفائض من سلعة أخرى، أي أنه في الإقتصاد القائم على استخدام النقود لا توجد الحاجة ضرورية لتوافق الرغبات بين جمهور المتعاملين في أسواق السلع والخدمات¹.

2- وظيفة النقود كمقياس للقيمة:

النقد وحدة نقدية معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع والخدمات، فهي وحدة حساب موحدة تساعد البائعين والمشتريين على تحديد اختياراتهم في البيع والشراء وتحديد كمياتها وأنواعها، كما يمكن لها أن تحدد أهمية المشاريع الاقتصادية وجدواها من ناحية التكاليف².

3- وظيفة النقود كمستودع للقيمة:

إن للنقود ميزة كأصل كامل السيولة، إذ يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى سلع أخرى بتكلفة منخفضة وبدون خسائر في قيمتها الاسمية، ومع ذلك فإن معظم الناس يحوزون بعضاً مما لديهم من ثروة في صورة نقود لما توفره من قوة شرائية سريعة ومتاحة في مواجهة المستقبل الذي يتسم بعدم التأكد³.

4- وظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة:

عندما أصبح الإنتاج موجه للسوق أدى التخصص وتقسيم العمل إلى كبر حجم الوحدة الإنتاجية، ومنعا لتكدس المنتجات واستمرار الإنتاج اقتضى النظام الإقتصادي تسويق المنتجات على أساس العقود، فالعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتم في وقت لاحق، لذلك كان لا بد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور.

¹- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الإقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص 266.

²- نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³- بن عصمان محفوظ، مدخل في الإقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عنابة، 2010، ص 207.

وفي مقابل قيام الشركات بالإنتاج لأجل، قامت البنوك بإقراض الشركات لتمويل المشروعات وبذلك يسرت النقود التوسع في عمليات الائتمان، وكذلك استطاعت الحكومات أن تحول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القرض في آجال لاحقة، وهنا نجد أن النقود قد استعملت كوسيلة للمدفوعات الآجلة ولكن يشترط أيضا لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محتفظة بقيمتها لفترة طويلة نسبيا أي لا بد من توافر الثقة بين المدين والدائن في أن وحدة النقود لن تتغير قيمتها الاسمية عند وقت السداد عند إبرام العقود¹.

رابعاً: أنواع النقود

عرفت المجتمعات استعمال عدة أنواع من النقود في مراحل التطور المتعاقبة من نظام المقايضة إلى النظام الحالي منها ما يلي:

1- النقود السلعية:

هي أول أنواع النقود التي عرفتها البشرية، ظهرت مباشرة بعد العيوب التي انتابت نظام المقايضة فاستعملت المجتمعات السلع التي تحظى بالأهمية وتتمتع بقيمة عالية كالقمح مثلاً. لكن سرعان ما تم التخلي عن السلع الإستهلاكية لأسباب متعددة أبرزها عدم صلاحيتها كأداة مبادلة رغم اعتبارها وحدة حساب فتم اتخاذ سلع أخرى مثل تلك المصنوعة من الأصناف ثم المعادن بعد ذلك في أواخر العهد البدائي².

2- النقود المعدنية:

لقد استعملت معظم المجتمعات البشرية في مرحلة مبكرة من مراحل التاريخ النقدي المعادن كنقود واحتل الذهب والفضة الصدارة، وتلتها معادن أخرى تمثلت في الحديد والنحاس والزنك والقصدير، واختيار المعادن النفيسة نابع من توفرها على سمات منها سهولة النقل، عدم القابلية للتلف، وقابليتها للتجزئة³.

3- النقود الورقية:

يعتبر ظهور العملات الورقية الخطوة الهامة التالية في مراحل التطور التاريخي للنقود، ولعل بداية ظهور العملات الورقية قد تزامن مع استعمال وتداول الصكوك التي كان يصدرها من يحفظ ممتلكات

¹- إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، بدون طبعة، الأزاريطة، 2011، ص ص 12، 13.

²- نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

³- نفس المرجع السابق، ص 16.

الناس من الذهب والفضة، وكانت هذه الصكوك تمثل تعهد من قبل الحافظ بدفع مقدار محدد لمن استأمنه في العملة الذهبية أو الفضية عند الطلب¹.

4- النقود الكتابية (نقود الودائع):

وهي ناتجة عن إيداع أرصدة نقدية في حسابات جارية لدى البنوك التجارية فتنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر باستعمال الشيك، الذي يعتبر من أهم أدوات العصر الحديث والوسيلة الأولى للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة في معظم دول العالم².

المطلب الثاني: تطور وسائل الدفع

لقد أدت التطورات الهامة والمتسارعة في مجالات الاتصال والإعلام والانترنت... الخ إلى نقلة نوعية لوسائل الدفع المستعملة، حيث تم التحول من وسائل الدفع التقليدية التي اقتصر على النقود المعدنية والورقية والشيكات وعمليات التحويلات البنكية إلى وسائل الدفع الإلكترونية أو الحديثة.

أولاً: تعريف وسائل الدفع

تعرف وسائل الدفع بأنها: "تلك الأداة المقبولة اجتماعياً من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون"³.

وعليه يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم، وسواء كانت الدعامة المستعملة في ذلك ورقية كالشيك والسند لأمر أو قيدية كالتحويل أو إلكترونية كالبطاقات البنكية، ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا وهي:

- أداة وساطة ومهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق على النقود في شكلها المعاصر؛

- تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل؛

- وهي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حالياً أو مستقبلاً.

¹ - أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 269.

² - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2005، ص 31.

ثانيا: أنواع وسائل الدفع التقليدية

تأخذ وسائل الدفع التقليدية على العموم شكلين هما: النقود والأوراق التجارية، وفيما يلي تفصيل لذلك:

1- النقود:

هي وسائل الدفع الوحيدة تامة السيولة، وتتميز عن غيرها أنها صادرة من جهة معروفة ومنظمة

هي النظام البنكي، وتقسّم النقود إلى:

أ- النقود القانونية:

وتشمل النقود الورقية والمعدنية التي يصدرها البنك المركزي وهي تمثل الشكل الأعلى للسيولة

التامة.

ب- نقود الودائع:

في الواقع هذا النوع من النقود ليس له وجود مادي تصدرها البنوك التجارية، وتنشأ نقود الودائع

بناءً على إيداع حقيقي والذي يتضاعف تبعاً للتحويلات ما بين الحسابات التي تعتبر من وجهة نظر البنك

ودائع جديدة.

2- الأوراق التجارية:

وتأخذ عدة أشكال أهمها ما يلي:

أ- الشيك:

الشيك بحد ذاته ليس نقد لأنه لا يتضمن تعهداً من البنك بأداء مبلغ معين لحامله، كما هو الحال في

الورقة المصرفية بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك، فالشيك ليس أكثر من أداة لتسهيل تداول

واستعمال النقد الخطي الذي يتمثل في القيود في سجلات البنك وليس في الشيك، وقد لا يكون لحامل

الشيك حساب جاري لدى البنك المسحوب عليه بل لديه حساب لدى بنك آخر في هذه الحالة فإن حامل

الشيك يقدمه للبنك الذي يتعامل معه وهذا البنك يقوم نيابة عن المستفيد بتحصيل قيمة الشيك من البنك

المسحوب عليه وتسجيلها في حساب المستفيد لديه¹.

¹- مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، بدون طبعة، قسنطينة، 1988، ص 48.

ب- الكمبيالة أو السفتجة:

الكمبيالة ورقة تجارية ثلاثية الأطراف تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا من النقود بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين¹.

ثالثا: العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى شكلها الإلكتروني الحديث، ولعل أهم هذه العوامل ما يلي²:

1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

قضى ظهور وسائل الدفع الحديثة على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة والضياع وثقل عبء حملها إذا كانت بمبالغ كبيرة، فأصبحت بديلة عن النقود وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية.

2- استخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي:

حيث كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة الانترنت خاصة مع ظهور شبكة الويب، وظهرت في هذه الفترة شركات توفر خدمة الانترنت، حيث تزود الأشخاص بالاشتراك في خدمة الانترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي، وهو ما ساعد البنوك على عرض خدماتها مما سمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين أو الانتظار لساعات طويلة.

3- التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

منذ تسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الإلكترونية، والتي تعبر عن العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية.

¹ - علي البارودي، محمد فريد الغريبي، الأوراق التجارية والإفلاس وفق القانون الجديد رقم 18 لسنة 1999، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2004، ص 9.

² - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 36.

رابعاً: وسائل الدفع الإلكترونية (الحديثة):

لا شك أن وسائل الدفع والسداد تمثل أساس العملية التجارية، وقد تطورت هذه الوسائل بالشكل الذي يحقق السير في التعامل لكي يستمر التدفق السلعي والخدمي بين مقدمي تلك السلع والخدمات ومستخدميها.

1- تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

يعتبر العمل المصرفي الإلكتروني من الأمور التي أفرزها التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات، حيث تم استحداث وسائل دفع جديدة تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وأصبح بإمكان العميل الاستفادة من الخدمات المصرفية كسداد فواتير السلع والخدمات عن طريق الاتصال الهاتفي أو الإلكتروني¹.

وتعرف المادة الثانية من قانون التجارة الإلكترونية التونسي وسيلة الدفع الإلكترونية على أنها: "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات"².

2- أشكال وسائل الدفع الإلكترونية

تأخذ وسائل الدفع الإلكترونية الأشكال التالية:

أ- النقود الإلكترونية (الرقمية):

وهي تقوم على فكرة استخدام النقود الورقية أو المعدنية التي يصدرها البنك ويقوم بتحميلها على الحاسب الخاص بالعميل (المشتري) حتى يتسنى له القيام بالشراء، وهي تكون في صورة عملات صغيرة القيمة و لكل عملة رقم خاص أو علامة خاصة من البنك الذي يصدرها، وحينما يتم الشراء يقوم البنك بتحميل تلك العملات على حاسوب البائع سداداً للثمن، وقد يقوم البائع بتحويل العملات الإلكترونية إلى عملات حقيقية على حسب الأحوال³.

¹ - محمد مولود غزيل، التسويق الإلكتروني في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 27.

² - صلاح الياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرة الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011، ص 9.

³ - أمير فرج يوسف، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص 51.

ب- الشيكات الإلكترونية:

تعتبر الشيكات الإلكترونية شكلاً جديداً تماماً للدفع الإلكتروني، وفي هذه الطريقة يقوم العميل بالتسجيل مع التاجر عن طريق تقديم كل بياناته البنكية إلى الشركة، ويتم تخزين هذه البيانات بعد ذلك مع التاجر ليستخدمها في كل العمليات التجارية في المستقبل، ونظراً لأن الشيكات الإلكترونية مثل كمبيالات الدفع عند الطلب، فإنه يتم استخدامها الآن وبشكل حصري تقريباً على الكمبيالات المتكررة، ويكون بمقدور العميل توقيع كمبيالة عبر الإنترنت عن طريق استخدام كلمة مرور خاصة للحصول على حق الوصول لحسابه مع التاجر، ثم يقوم العميل بعد ذلك بالموافقة على الدفع بدون الاضطرار لإدخال بياناته الخاصة في كل مرة، كما يمكن للعميل استلام الكمبيالة الخاصة به عبر البريد الإلكتروني أو التقليدي¹.

ج- البطاقات البنكية:

تعد البطاقات البنكية مظهراً حديثاً من مظاهر تطور شكل ونوعية النقود، وتعرف أيضاً باسم النقود البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستركارد². وتمكن هذه البطاقات حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي، كما تمكنه من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف، وتوجد ثلاث أنواع رئيسية من البطاقات البنكية وهي: البطاقات الائتمانية، بطاقات الصرف البنكي، وبطاقات الدفع.

د- البطاقات الذكية:

ويجوز أن يكون التعامل معها بطريقة الائتمان أو بطريقة الدفع الفوري، وتلك البطاقات تثبت عليها كافة البيانات المتعلقة بصاحبها من حيث الاسم والعنوان وتاريخ الإيداع أو السحب، وتلك البطاقة من كثرة ما عليها من بيانات يطلق عليها البعض أنها تشبه كمبيوتر متقل ينقل صورة كاشفة عن صاحبها والرصيد المسحوب والمنتقى من الرصيد بالساعة واليوم في دقة متناهية، وذلك النوع يستحيل تزويره أو تزيفه لدقة صنعه واستحالة تقليده، إذ أنه يحمل الكثير من العلامات الممغنطة والصور الفوتوغرافية والرقم السري للعميل.

¹ - علاء عبد الرزاق محمد السالمي، حسين عبد الرزاق السالمي، شيكات الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005، ص 240.

² - أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الإلكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، المنصورة، 2008، ص ص 242، 243.

والملاحظ أن البطاقات الذكية منتشرة في التعامل داخل المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن هذه البطاقات تعد أهم اختراع تكنولوجي صنعه الإنسان في العصر الراهن، ومن أهم مجالات استخدام البطاقات الذكية في العالم تحويل البطاقة إلى حافظة إلكترونية تملأ وتفرغ من النقود¹.

المبحث الثاني: مدخل إلى النقود الإلكترونية

لقد مرت البشرية بعدة أطوار قبل الوصول إلى الشكل الحالي للنقود، فكما هو معروف ظهرت النقود كنتيجة لنقائص نظام المقايضة الذي كان سائداً قبل استخدام النقود، وقد أخذت هذه الأخيرة أشكالاً مختلفة أبرزها المعادن النفيسة كالذهب والفضة، ولكن لم يقف تطورها عند هذا الحد فقد ظهرت النقود الإلكترونية كواحدة من الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي، حيث يتم الدفع من خلال قنوات اتصال ما بين حاسوب وآخر عبر شبكة الإنترنت.

المطلب الأول: ماهية النقود الإلكترونية

أولاً: نشأة النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية هي إحدى إفرازات التقدم التكنولوجي وبصفة خاصة تطور علم الاتصالات، ولهذا فإن البعض يرجع نشأة النقود الإلكترونية إلى عام 1860 حيث تم تحويل مبلغ مالي باستخدام التلغراف، ويذهب البعض الآخر إلى رد أصل النقود الإلكترونية إلى اختراع الكتابة المشفرة cryptography. وقد استخدم العسكريون وسائل الاتصال المشفرة في نقل أسرار الأعداء، ويوجد نوعان من الاتصال المشفر: تشفير ذو مفتاح خاص أو متشابه symmetric key cryptography وتشفير ذو مفتاح عام public key cryptography ويقصد بالمفتاح key الأداة المستخدمة لقراءة الرسالة المشفرة، ففي النوع الأول يكون لدى المرسل والمستقبل نفس المفتاح وهو كتاب فك الشفرة، بينما يوجد في النوع الثاني مفتاح عام للإرسال ومفتاح خاص للاستقبال.

أما البطاقات البلاستيكية الإلكترونية فلم تعرف إلا في عام 1970 على يد الياباني kunitaka arimura الذي ركز جل جهده على تطوير الشريحة الإلكترونية التي تثبت على البطاقة البلاستيكية والتي تحتوي على المخزون النقدي أو أي بيانات أخرى إلا أن هذا العالم لم يهتم بنوع الاستخدام الذي ستركس له هذه البطاقات، وفي عام 1974 طور الفرنسي roland morens هذا الاختراع من خلال تطوير أوجه

¹ - أمير فرج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 49.

استخدام هذه البطاقة الإلكترونية وفي الواقع فإن homywell bull يعد أول من اخترع البطاقة الذكية smart card التي تمثل الشكل الرئيسي للنقود الإلكترونية وكان ذلك في عام 1979، إلا أن الصورة الأولية لهذه البطاقة كانت تتسم ببراءة التصميم مما دفع شركة French banks card association إلى استخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً لإنتاج البطاقات الذكية وظهرت بالفعل أول بطاقة ذكية تقليدية في عام 1986.

هذا وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي عرفت النقود الإلكترونية، أما اليابان فقد عرفت في عام 1995 حينما تشكل مجلس يضم مجموعة من المؤسسات المالية ووزارة المالية وبعض شركات الاتصال والتلغراف وتم في هذا الاجتماع مناقشة كافة المسائل المتعلقة بالنقود الإلكترونية وتم الموافقة على إصدار بعض صور النقود الإلكترونية وبصفة خاصة تطور علم الاتصالات، ولهذا فإن البعض يرجع نشأة النقود الإلكترونية إلى عام 1860 حيث تم تحويل مبلغ مالي باستخدام التلغراف. وعلى الرغم من أن خدمة تحويل الأموال قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1918 وذلك عندما قامت بنوك الاحتياطي الفدرالي بنقل النقود بواسطة التلغراف، فإن الاستخدام الواسع للنقود الإلكترونية لم يبدأ إلا في عام 1972 عندما تأسست دار المقاصة الآلية حيث تولت هذه المؤسسة عملية إمداد خزائن الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى غرار هذا النظام انتشر وجود أنظمة مشابهة في أوروبا ونتج عن هذا استخدام النقود الإلكترونية بصورة شائعة¹.

ثانياً: تعريف النقود الإلكترونية

دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية أو العملة الرقمية بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الإلكترونية.

وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم، فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية وسوف نستخدم هذا المصطلح الأخير في دراستنا هذه وذلك لشيوع استخدامه ودلالته في نفس الوقت على مضمون ومعنى هذه النقود، وكما اختلف الفقهاء حول الاصطلاح فقد اختلفوا أيضاً حول وضع تعريف موحد للنقود الإلكترونية.

¹ - محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الفترة (10-12) ماي 2003، ص ص 146، 147.

فلقد عرفت المفوضية الأوروبية بأنها: "قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة"¹.

إلا أن هذا التعريف ليس مانعا وتام الدقة حيث أنه لا يستبعد دخول وسائل الدفع الإلكترونية وهي كما سوف نرى أمر مختلف عن النقود الإلكترونية في نفس المضمون.

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها: "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"².

وقد عرفت كذلك أنها: "مجموعة من البرتوكولات والتوافق الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية"³. وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

وهناك من عرفها أيضا بأنها: "معالجة رقمية للمدفوعات عبر الإنترنت حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية ويتم ذلك باستخدام الحوسبة الرقمية بأشكالها المختلفة من حواسيب وهواتف نقالة وبطاقات ذكية أو أية وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية"⁴.

وانطلاقا من جملة التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن النقود الإلكترونية هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مسبقا وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستخدم كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

ثالثا: خصائص النقود الإلكترونية

تنقسم خصائص النقود الإلكترونية إلى نوعين رئيسيين أولهما الخصائص العملية والثانية

¹ - مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، بدون طبعة، دمشق، 2010، ص ص 99، 100.

² - نفس المرجع السابق، ص 100.

³ - منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005، ص 47.

⁴ - بسام أحمد الزلمي، دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 547.

الخصائص المتعلقة باعتبارات الأمان، وهي كما يلي¹:

1- الخصائص العملية:

وتتلخص فيما يلي:

- النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً، فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع على رسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو في ذاكرة الكمبيوتر؛
- إنها ثنائية الأبعاد يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة لوجود طرف ثالث بينهما؛
- تتميز بالقابلية للانقسام، ولكونها متاحة بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسر إجراء المعاملات؛
- محدودة القيمة، و تعد سهلة الاستخدام نظراً لصغر حجمها وخفة وزنها؛
- تسمح النقود الإلكترونية بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية؛
- إنها تسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكة عامة كشبكة الإنترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية.

2- خصائص متعلقة بالأمان:

لما كان من الصعب توفير حد كبير من الأمان لجميع مستخدمي الإنترنت لأن هذه الشبكة مفتوحة على العالم ككل، أصبح من الضروري توفير نظام تشفير محكم لا يمكن اختراقه من قبل القرصنة، ولهذا سعى الخبراء بشكل كبير لإيجاد أساليب حماية أفضل لتطوير عملية التشفير لمنع عمليات القرصنة التي تؤدي إلى التعدي على الحقوق المالية المتعلقة بالغير، ولتحقيق أكبر قدر من الأمان يتعين توفر عدة خصائص في النقود الإلكترونية وهي:

- أن يتمكن المتعاملون بالنقود الإلكترونية من التعامل فيها في أي وقت ومهما كانت الظروف؛
- أن يكون بمقدور أي طرف من أطراف العملية التحقق من هوية الطرف الآخر؛
- إدخال الطمأنينة في نفوس مستخدميها، ويتحقق ذلك من صلاحية النقود وأنها لم تستخدم من قبل غير أصحابها الشرعيين؛
- تحقيق وسائل الأمان اللازمة عند استخدامها، بحيث يصبح من الصعب على القرصنة اختراقها فبذلك يتحقق الأمان وهذه الوسائل هي وجود رقم سري لا يعرفه غير مالك البطاقة، وأيضاً اختصاص شخص معين بإعطاء الأرقام السرية للعملاء وغيرها من الوسائل التي توفر الأمان.

¹ - نورا صباح، عزيز الجزراوي، أثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2011، ص ص 27، 28.

رابعاً: أهمية النقود الإلكترونية

تمثل النقود أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة للمستهلكين وإنما أيضاً للبائعين والذين يقومون بعملية إصدارها، وعليه سنوضح أهمية هذه النقود بالنسبة لهذه الفئات كما يلي:

1- بالنسبة للمستهلكين:

- تتمتع أهمية النقود الإلكترونية بالنسبة للمستهلكين فيما يلي¹:
- تستخدم باعتبارها وسيلة دفع لتسديد أثمان السلع والخدمات؛
- تعفي المستهلكين من حمل النقود المساعدة المعدنية لأنها تستعمل في شراء السلع زهيدة الثمن كالصحف والمشروبات وغيرها؛
- المساهمة في سرعة إبرام الصفقات، حيث لا يكون هناك الحاجة لأن يقوم الأفراد بتسجيل بياناتهم ونفقاتهم كما يحدث عند الوفاء بأثمان السلع عن طريق الشيك؛
- المساعدة على ضبط ميزانية المستهلك، وذلك من خلال تقيدته بالمبلغ المخزن على البطاقة الإلكترونية؛
- تسهيل عملية دفع ثمن الخدمات مثل فواتير الكهرباء والماء والصرف الصحي... الخ.

2- بالنسبة للبائعين والتجار:

- تعطي النقود الإلكترونية العديد من المزايا للتجار والبائعين نوجزها فيما يلي²:
- توفر الوقت من ناحية أنها تساعد على سرعة وسهولة إبرام الصفقات، وهي توفر أيضاً المال وذلك باعتبار أن النقود الإلكترونية لا تكلف البائع شيئاً عند إبرام الصفقة مقارنة بوسائل الدفع الإلكترونية الأخرى مثل: بطاقات الخصم والائتمان، فاستخدام هذه الوسائل الأخيرة يقتضي إجراء اتصال تليفوني بين الآلة الموجودة لدى البائع والتي يتم إدخال بطاقة الدفع فيها وبين الحساب البنكي للمشتري وذلك لخصم ثمن السلعة أو الخدمة من رصيده، وبالطبع فإن التاجر هو الذي يتحمل نفقة هذا الاتصال وهذا أمر غير متصور بالنسبة للنقود الإلكترونية عند استخدامها كوسيلة للدفع.

¹ - حاج صدوق بن شرقي، إليفي محمد، النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الإلكترونية (الأدوار الآثار والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المعهد الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011، ص ص 12، 13.

² - محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

- تعد النقود الإلكترونية وسيلة دفع أكثر أمنا من الشيك، حيث أن هذا الأخير يشترط التعامل به قدرا كبيرا من الثقة بين البائع والمشتري، في حين أن النقود الإلكترونية تمكن البائع في نفس الوقت إبرام الصفقة من معرفة حساب حامل تلك النقود؛

- تجنب مشاكل التزييف والتزوير التي هي ملاصقة بالنقود التقليدية، كما أن استخدام النقود الإلكترونية يساهم في خلق أسواق جديدة، فعلى سبيل المثال سيؤدي انتشار الماكينات موزعة السلع والتي تقبل الدفع بالنقود الإلكترونية إلى تحقيق أرباح إضافية بالنسبة للتجار والمنتجين؛

- تسهل جمع البيانات عن السوق وتفضيلات المستهلكين، مما يعطي مؤشرات واضحة يمكن أن يستفيد منها التجار ومنتجو السلع في عمليات البيع والإنتاج.

3- بالنسبة لمصدري النقود الإلكترونية:

يمكن لمصدري النقود الإلكترونية من تحقيق ما يلي¹:

- تخفيض تكاليف النقود التقليدية المتداولة؛

- محاربة صور الاحتيال والخداع؛

- الحصول على ربح يتمثل في الفرق بين القيمة الفعلية للبطاقات المباعة وبين القيمة النقدية المخزنة عليها، ومن الطبيعي أن تزيد أرباح هذه الفئة مع تضاعف عدد البطاقات المباعة.

المطلب الثاني: الأطراف المتعاملة بالنقود الإلكترونية

تتداول النقود الإلكترونية بين العديد من الأطراف، تتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

أولا: المؤسسة المصدرة للنقود الإلكترونية

قد تسمح الدولة لإحدى الجهات الآتية بمسألة إصدار النقود الإلكترونية وهي: البنك المركزي أو البنوك التجارية أو المؤسسات المالية غير المصرفية أو المؤسسة غير المالية.

1- في حالة ما إذا أسند أمر إصدار النقود الإلكترونية إلى البنك المركزي:

فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى:

- التقليل من المشكلات القانونية التي يمكن أن تثيرها وجود هذه النقود (لوجود لوائح وأنظمة قانونية ثابتة تستطيع البنوك المركزية الاهتداء بها)؛

- تولي البنك المركزي لهذه المسؤولية يجنب الدولة خسارة الدخول الناتجة عن صك العملة والتي كان من المتصور أن تفقدها في حالة ما إذا قامت جهة أخرى بإصدار النقود الإلكترونية؛

¹ - حاج صدوق بن شرقي، إلفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- السيطرة على حجم النقود الإلكترونية وبالتالي تجنب أي اضطراب في السياسة النقدية و الاقتصادية يمكن أن ينشأ عن انتشار هذه الأدوات الجديدة، وكذلك السيطرة قدر الإمكان على الجرائم واتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية المستهلك؛

- القضاء على الابتكار والحد من المنافسة التي كان من المتوقع أن تنشأ فيما لو سمح للمؤسسات الخاصة بإصدار النقود الإلكترونية، وكما هو معروف فإن المنافسة تشجع على تخفيض التكاليف.

2- إسناد عملية إصدار النقود الإلكترونية إلى البنوك التجارية:

وهنا لن يحتاج الأمر إلى تشريع جديد بل ستمتد مظلة قانون البنوك الحالي إلى إصدار النقود الإلكترونية، وقد يحتاج الأمر إلى بعض التعديلات الطفيفة في القانون القائم بالفعل ولقد خصصت هونغ كونغ تشريعاً قانونياً خاصاً سمحت فيه للبنوك التجارية بإصدار النقود الإلكترونية، ومع هذا فقد سمحت لبعض المؤسسات غير البنكية بإصدار البطاقات ذات الأغراض المحدودة مثل بطاقات الدفع في خدمات النقل والمواصلات، فهناك نص خاص يتعلق بالشركات المصدرة لمثل هذه البطاقات وقد تم تضمين هذا القانون في قانون البنوك¹.

3- إسناد أمر إصدار النقود الإلكترونية إلى مؤسسات ائتمانية غير مصرفية:

وفي هذه الحالة فإن التنظيم القانوني الحالي للقطاع المصرفي سوف يمتد أثره إلى النقود الإلكترونية، وقد يحتاج إلى بعض التغييرات الطفيفة التي قد تفرض مزيد من الضوابط على المؤسسة المسموح لها بإصدار هذه النقود، وهذا الخيار يشجع على المنافسة والابتكار إلا أنه منتقد لأن الدولة ستفقد جزءاً من إيراداتها إذا ظهرت النقود الإلكترونية كمنافس قوي للنقود القانونية.

وأخيراً فقد يعهد بأمر إصدار النقود الإلكترونية إلى مؤسسات غير مالية وغير ائتمانية، وفي مثل هذه الحالة فإن وجود تشريع مستقل يصبح أمراً ضرورياً لتجنب المخاطر والآثار العديدة التي يمكن أن تنتج عن مثل هذا الموضوع².

ثانياً: حامل البطاقة

بعد أن تقوم الهيئة بإصدار النقود الإلكترونية وذلك حتى يتم تداولها كان لا بد من وجود طرف ثاني وهو حامل البطاقة، وهم الأفراد الذين يوافق المصدر على طلبهم بالحصول على البطاقة لاستخدامها في الحصول على السلع والخدمات، من التاجر بمجرد تقديم البطاقة أو سحب نقود من آلات السحب النقدي أو

¹ - حاج صندوق بن شرقي، إلفي محمد، نفس المرجع السابق، ص 10.

² - محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

البنوك أو فروعها المشتركة في عضوية البطاقة ثم دفع المستحقات للبنك المصدر حسب نوع الصفقة، ويعود سبب انتشار بطاقة الدفع عند الأفراد بمجموعة من المزايا لحاملها¹. والتي نذكر منها:

- السهولة والأمان في استخدام بطاقة الدفع لسداد أثمان السلع المقتناة أو الخدمات المقدمة مقارنة بحمل النقود أو الشيكات؛

- سهولة الحصول على القروض الاستهلاكية في سقف الائتمان المقدم دون الحاجة للعودة للبنك وملأ الوثائق ثم انتظار مصادقة البنك للحصول على القروض؛

- الفاتورة المرسله من الهيئة المصدرة لحامل البطاقة تتضمن كشفا تفصيليا للمبالغ المنفقة باستعمال البطاقة، حيث يذكر مكان وتاريخ و قيمة الإنفاق وما يوفر لمستهملها سجل تفصيلي لموضوع إنفاقه في مدة معينة تكون في الغالب شهر؛

- يقوم حامل البطاقة بالإنفاق في أماكن مختلفة ولمدة معينة لكنه في النهاية يسدد دفعة واحدة للهيئة المصدرة عن مجموع ما أنفقه الشيء الذي يؤدي إلى اختصار الحركة في حسابه المصرفي وما ينجر عنه من مصاريف وعمولات للبنك؛

- تسهل بطاقة الدفع خاصة بطاقة السفر والترفيه على رجال الأعمال والسياح الذين يزورون أكثر من دولة استعمالها كأداة دفع واحدة، حيث تقبل نفس البطاقة في عدة دول أي تتكفل الهيئة المصدرة للبطاقة بعمليات الصرف الأجنبي نيابة عن حاملها؛

- تسمح أكشاك التوزيع الآلي لحاملي البطاقة من الحصول على الأموال نقدا دون الحاجة لاستعمال الشيكات.

كذلك فإن الميزة المهمة لبطاقات الدفع على مختلف أنواعها وعلى طوال تاريخها أنها تشترط التشخيص لحامل البطاقة حتى تتم عملية التسديد بدون ربط البطاقات بحساب محدد عند الهيئة المصدرة ترصد فيه القيم المستحقة من العمليات التي يتم القيام بها، ويمكن أن يرتبط الحساب ببطاقة واحدة أو مجموعة من البطاقات مثلما هو الحال مع البطاقات المخصصة للشركات وكذلك فإن هذا التشخيص قد تطور مع الزمن فكان في البداية يتم بعد مقارنة الاسم المطبوع على البطاقة مع هوية حاملها، ثم أصبح

¹ - محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1997، ص 28.

يتم إلكترونياً حيث يتم تحرير البطاقة في الجهاز الطرفي ثم يقارن بين التوقيع المطبوع على ظهر البطاقة مع توقيع حاملها على قصاصة المشتريات، ثم تطور التوقيع ليحل محله رقم التعريف الشخصي وتجدر الإشارة إلى أن عملية المصادقة وهي المرحلة الأخيرة في عملية التسديد بالبطاقة، كانت في البداية تتم بعد إرسال المحل التجاري لنسخة من قصاصات البيع للهيئة المصدرة التي يتحقق منها إذا كانت البطاقة صادرة عن بنك آخر منظم للشبكة ثم أصبحت تتم إلكترونياً حيث ترسل المعلومات من خلال شبكة الاتصال.

ثالثاً: المحل التجاري

حتى تكتمل دورة النقود الإلكترونية والتي تبدأ من مصدر البطاقة مروراً بحاملها كان لابد من وجود طرف ثالث حتى يتمكن حامل البطاقة من استعمالها على أحسن وجه.

والمحل التجاري هو اصطلاح يطلق على الشركات والمؤسسات التي يتم الاتفاق بينها و بين المصدر على قبول البيع لحامل البطاقة ثم الرجوع على المصدر بالثمن¹.

إن قبول المحل التجاري لتسوية مختلف معاملاته عن طريق النقد الإلكتروني تعود إلى المزايا التي يحصل عليها، ونذكر منها ما يلي:

- عند قبوله النقود الإلكترونية لسداد القيم المستحقة على زبائنه فإنه يضمن حصوله على تلك القيم مباشرة عن طريق تحويلها لرصيده البنكي وبالتالي ضرورة وجود عدد أكبر من الأماكن التي تتعامل بالنقد الإلكتروني؛
- يساهم المحل التجاري في عملية الائتمان - في حالة بطاقة صادرة عن هيئة مالية- الذي يتمتع به حامل البطاقة دون أن يتحمل مخاطر القرض الاستهلاكي، وبالتالي تساهم بطاقة الدفع في رفع رقم أعمال المحل التجاري دون تحمله مخاطر الائتمان المقدم لحامل البطاقة؛
- يستفيد المحل التجاري بصفة غير مباشرة من النقود الإلكترونية عن طريق الحملات الإشهارية والترويجية لهذه النقود وكذا السمعة الجيدة للجهة المصدرة لها.

المطلب الثالث: دورة النقود الإلكترونية وأشكالها

أولاً: دورة النقود الإلكترونية

تتلخص دورة النقود الإلكترونية في عمليتين رئيسيتين هما:

¹ - محمد عبد الحليم عمر، نفس المرجع السابق، ص 28.

1- الخطوات الإجرائية لإنشاء النقود الإلكترونية:

تتمثل الخطوات الإجرائية لإنشاء النقود الإلكترونية في الخطوات السابقة لعملية شراء السلع والخدمات وتسديد قيمتها وتمثل فيما يلي¹:

- يقوم المشتري باقتناء النقد الإلكتروني من أحد البنوك المصدرة بالقدر الكافي لاحتياجاته وتكون على شكل وحدات صغيرة؛

- اقتناء برنامج إلكتروني مجاني يتم الحصول عليه من شركة cyber cash والمسمى بـ e-cash الذي يحمي البرنامج من المحو والنسخ ويعمل على حساب الأرصدة في ضوء عمليات اقتناء النقد الإلكتروني؛

- يجب على البائع أن يشترك في أحد البنوك التي تتعامل بالنقد الإلكتروني وهذه البنوك تعمل عبر شبكة الإنترنت؛

- يتحصل البائع أيضا على نفس البرنامج الذي يقوم بتسجيل المتحصلات وإضافتها على رصيده (البائع) كما تقوم أيضا بالسيطرة على عملية تحويل الأرصدة من النقد الإلكتروني إلى نقد حقيقي.

2- الخطوات المتعلقة بعملية الشراء ودفع الثمن:

بعد إتمام الخطوات المتعلقة بإدارة النقد الإلكتروني تأتي الخطوات المتعلقة بعملية الشراء وتبدأ بعد قيام المشتري بتصفح مقر البائع واختيار السلع والتعرف على أسعارها وتجميع هذه الأسعار من خلال برنامج البيع الخاص بالبائع.

حيث يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني بما يلي²:

- اختبار الرصيد والتحقق من إمكانية السماح بالسداد أو عدمه؛

- إذا كان الرصيد يسمح بالسداد يقوم البرنامج باختيار وحدات النقد التي سيتم الدفع بها، حيث يتم تحديد هذه الوحدات بالرقم الخاص لكل وحدة في كشف خاص لإرساله إلى البائع عن طريق البنك المصدر؛

- يتلقى البنك كشف الدفع من المشتري ويتأكد من صحة الأرقام بطرق التأكد المختلفة الخاصة بوحدات النقد الإلكترونية كالبصمات الإلكترونية ليتم إرسال كشف وحدات النقد إلى البائع؛

- يتلقى برنامج إدارة النقد الإلكتروني الخاص ببائع العملات الإلكترونية الموقعة من البنك، ويقوم بإضافة وحدات النقد الجديدة بأرقامها وعلامات التأمين الخاص بها إلى خزانة البائع الرقمية؛

¹ - صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الفترة (10-12) ماي 2003، ص ص 329، 330.

² - صلاح زين الدين، نفس المرجع السابق، ص ص 329، 330.

- يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع بإخطار المشتري بإتمام عملية السداد، ثم يقوم نظام النقد الإلكتروني للمشتري بمحو هذه الوحدات المخصصة لهذا الكشف من محفظة المشتري بصورة نهائية. وتنتهي دورة النقود الإلكترونية بتحويل أرصدة من النقود الإلكترونية إلى النقد العادي، وهي تتم بين البنك المشترك لديه ونظام إدارة النقد الإلكتروني أي البائع؛ حيث يتم إرسال كشف حساب بكل وحدات النقد الإلكتروني لدى البائعين ويقوم البنك بزيادة رصيد البائع بعد قيام البرنامج بمحو هذه الوحدات من أجهزة البائع.

المطلب الرابع: أشكال النقود الإلكترونية

تختلف صور النقود الإلكترونية وأشكالها تبعاً للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية وكذلك وفقاً لحجم القيمة النقدية المخزنة على تلك الوسيلة التكنولوجية، فهناك إذن معيارين لتمييز صور النقود الإلكترونية هما: معيار الوسيلة ومعيار القيمة النقدية، وفيما يلي تفصيل لكلا المعيارين¹:

أولاً: معيار الوسيلة

نستطيع أن نقسم النقود الإلكترونية وفقاً للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى البطاقات سابقة الدفع والقرص الصلب وأخيراً الوسيلة المختلطة.

1- البطاقات سابقة الدفع Prepaid Cards :

ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية وتأخذ هذه البطاقات صوراً متعددة. وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه، ومن أمثلتها البطاقات الذكية المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبطاقة دامونت سابقة الدفع Danment Prepaid Cards والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمارك، وهناك أيضاً بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية وتستهلك في ذات الوقت كبطاقات خصم Debit cards مثل بطاقات Avant cards المنتشرة في فنلندا، وهناك أيضاً بطاقات متعددة الأغراض أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم وكبطاقة تليفون وكبطاقة شخصية بالإضافة إلى كونها نقوداً إلكترونية.

¹ - محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2- القرص الصلب Hard disk:

ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى أراد من خلال شبكة الإنترنت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود أيضا تسمية النقود الشبكية Network money، وطبقا لهذه الوسيلة فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات من خلال شبكة الإنترنت على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

3- الوسيلة المختلطة:

تعد هذه الوسيلة خليط مركب من الطريقتين السابقتين، حيث يقوم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الإنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

ثانيا: معيار القيمة النقدية

هناك تصنيف آخر للنقود الإلكترونية يرتكز على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية (البطاقة البلاستيكية أو القرص الصلب). ونستطيع أن نميز بين شكلين من النقود الإلكترونية:¹

1- بطاقات ذات قيمة ضعيفة:

وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات الصغيرة القيمة.

2- بطاقات ذات قيمة متوسطة:

وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز 100 دولار.

¹ - محمد إبراهيم محمود الشافعي، نفس المرجع السابق، ص 138.

المبحث الثالث: آثار النقود الإلكترونية

سوف نقدم في هذا المبحث النظريات التي تحدد طبيعة النقود الإلكترونية وأساليب استخدامها، وكذا مخاطر ومزاياها، بالإضافة إلى ضوابط استخدامها.

المطلب الأول: طبيعة النقود الإلكترونية وأساليب استخدامها

أولاً: طبيعة النقود الإلكترونية

تعددت النظريات الفقهية لتحديد طبيعة النقود الإلكترونية نظراً للاختلاف حول مدى جواز اعتبار هذه النقود الإلكترونية نقوداً بالمعنى الحقيقي للكلمة أم لا؟.

فإذا كان بعض الفقهاء يعتبر أن النقود الإلكترونية تستطيع القيام بالوظائف التقليدية الأساسية للنقود المتمثلة بأنها وسيلة أو وسيط للتبادل ومقياس للقيم أو مقياس مشترك لقيمة السلع والخدمات ومستودع للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة، فإن البعض الآخر لا يعتبر أن النقود الإلكترونية تستطيع القيام بالأدوار الرئيسية للنقود وبالتالي لا يعتبرها نقوداً أو شيكات إنما تشبه الشيكات السياحية فلا تعد أداة نقدية خالصة ولا تتطلب الرقابة المباشرة من المصارف المركزية. وبالنظر لهذا الاختلاف برزت عدة نظريات حول تحديد طبيعة النقود الإلكترونية أهمها التالية¹:

النظرية الأولى: النقود الإلكترونية صيغة غير مادية للنقود الإلكترونية الورقية

تنطلق هذه النظرية من مبدأ أن النقد هو رمز يمثل القيمة وليست القيمة ذاتها، حيث تطور التمثيل المادي للنقود عبر التاريخ من المقايضة إلى العملات المعدنية ثم إلى العملات الورقية وظهر في عصرنا الحاضر استخدام الوسائل الإلكترونية الذي يعتبر أكثر صور النقود حداثة وتعقيداً.

ويعتبر أصحاب هذه النظرية أن الفرق الجوهرى بين النقود الإلكترونية وصور النقود التقليدية هو أن النقود لم تعد تأخذ الشكل المادي بل أصبحت تتمثل في مجرد انتقال المعلومات بين أطراف التبادل إذ أن المعلومات عن النقود أصبحت أكثر أهمية من النقود ذاتها.

وبناء على ذلك تعتبر هذه النظرية النقود الإلكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية، إذ أن إصدار النقود الإلكترونية يتم من خلال تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية فهي إحلال شكل من النقود محل شكل آخر.

هذه النظرية تفترض أنه يتم تداول النقود الإلكترونية كبديل عن النقود التقليدية ورقية أو معدنية وأن النقود التي أعطيت للمصدر قد تم سحبها من التداول النقدي.

¹ - نادر عبد العزيز الشافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس، 2007، ص 94-100.

غير أن هذه النظرية تثير مشاكل واقعية، إذ أن النقود التقليدية التي تدفع لشحن البطاقات بالنقود الإلكترونية تبقى داخل النظام النقدي وتضاف إلى أصول مصدر النقود الإلكترونية مما يؤدي إلى وجود ازدواج في الكتلة النقدية لأن النقود نفسها موجودة في البطاقة وفي حساب المصدر في آن واحد ويمكن لكل من صاحب النقود ومصدرها استعمال كل من النقود الإلكترونية والنقود التقليدية بشكل متزامن ومستقل.

النظرية الثانية: النقود الإلكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع

يعتبر أصحاب هذه النظرية أن الاختلاف الجوهرى بين النقود التقليدية والنقود الإلكترونية يكمن في أن هذا النوع الأخير لا يصدر من طرف المصرف المركزي. ويشير مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي أن النقود الإلكترونية هي مجرد تمثيل لوعده المصدر بالدفع.

وتستند هذه النظرية إلى التفرقة بين أدوات الدفع وأدوات التبادل انطلاقاً من أن استخدام أدوات التبادل يؤدي إلى إتمام عملية البيع لكنه يتطلب عملية إضافية تتمثل في الدفع النهائي أثناء عملية التبادل. هذه النظرية تعتبر أن إصدار النقود الإلكترونية نوع من بيع أصول المصدر لأنها تشتري من المصدر مقابل مبلغ معادل من النقود التقليدية، أي يتم شراء إصدارات النقود الإلكترونية بما يعادلها من النقود التقليدية الصادرة عن المصارف المركزية، بمعنى آخر أنها عملية شراء نقود بنقود أخرى وفي نهاية دورة حياة النقود الإلكترونية يقوم المصدر الذي يستردها بالتصرف كمشتري لها من البائعين الذين تلقوا نظير مبيعاتهم.

وبناء على هذه النظرية على مؤسسات الإصدار أن تحتفظ بالنقود التقليدية التي تلقتها مقابل بيع النقود الإلكترونية مما يشكل تقييداً لقدرة تلك المؤسسات على إصدار النقود الإلكترونية التي تأخذ مكان النقود التقليدية الأخرى.

النظرية الثالثة: النقود الإلكترونية أداة ائتمان

يعتبر أصحاب هذه النظرية أن كافة صور النقود هي شكل من أشكال الائتمان التي تستخدم كأداة تبادل، إذ أن العملة تعتبر أداة ائتمان لأنها تشكل ديناً على الحكومة التي أصدرتها. حيث تستخدم العملة كمخزن أو مستودع للقيمة العائدة لمالكها وكوسيط تبادل تسهل له القيام بكافة التعاملات المختلفة. وتعتبر النقود الإلكترونية ائتماناً لأنها الرصيد المسجل إلكترونياً والذي يعتبر نوعاً من الديون بالنسبة لمصدرها الذي يستخدم أموال دفعها مشتري النقود الإلكترونية في حيازة الأصول، ويصبح

الالتزام القانوني على مصدر النقود هو المقابل بين الوحدات النقدية والرقمية الإلكترونية وهذا يشبه الالتزام القانوني الواقع على الحكومة في مواجهة حائز العملة المتمثل في قطعة العملة ذاتها.

النظرية الرابعة: النقود الإلكترونية صورة افتراضية لتدفق ثلاثي الأقطاب

يعتبر أصحاب هذه النظرية أن الأموال التي يتلقاها مصدر النقود الإلكترونية هي عبارة عن وديعة مصرفية لدى طرف ثالث، إذ أن إصدار النقود الإلكترونية والإيداع لدى مصدرها لا يشكلان عملية واحدة بل يجب التمييز بين عمليتين هما عملية تقديم الوديعة وعملية إصدار النقود الإلكترونية؛ فصاحب الحساب يقرض الأموال لمصدر النقود الإلكترونية حيث يعتبر هذا الأخير مدينا للأول، وعندما تصدر النقود الإلكترونية فإنها لا تعطى لصاحب الحساب على سبيل الحيازة النهائية بل على سبيل القرض.

ويعتبر أصحاب هذه النظرية أن حياة النقود الإلكترونية تمر بثلاثة مراحل هي على التوالي:

المرحلة الأولى: الإصدار لصالح صاحب الحساب أو صاحب البطاقة.

المرحلة الثانية: الانتقال من صاحب البطاقة إلى طرف ثالث كالبائع الذي انتقلت إليه النقود الإلكترونية.

المرحلة الثالثة: تدمير النقود الإلكترونية عن طريق قيام الطرف الثالث باسترداد مقابلها من النقود التقليدية من مصدر النقود الإلكترونية.

وعليه لا تعتبر النقود الإلكترونية أصلاً مالياً إنما صورة افتراضية للدورة الكاملة التي تشكل إيداع

النقود التقليدية وإصدار النقود الإلكترونية ثم تدميرها عند إجراء كل عملية من عمليات الدفع النقدي.

ثانياً: أساليب إصدار النقود الإلكترونية

هناك عدة أساليب لإصدار النقود الإلكترونية نذكر منها ما يلي¹:

:DIGI CASH -1

تصدر شركة DIGI CASH نظاماً للنقود الإلكترونية لحامله يعرف باسم E.CASH، بمعنى أن

من يحوز النقود الإلكترونية يمتلك قيمتها المالية مما يؤدي إلى الخصوصية المطلقة للعميل التي تعتبرها

الشركة حجر الزاوية في هذا النظام مؤكدة أنه ليس من الضروري للمؤسسة التي تصدر النقود

الإلكترونية أن تعرف من يحوزها، وحتى تنجز الشركة هذا المستوى من الخصوصية للعملاء تستخدم ما

يعرف باسم BLIND SIGNATURE عند إصدار النقود الإلكترونية حيث يستطيع العميل من خلال

¹ - محمد احمد إبراهيم الشراوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الفترة (10-12) ماي 2003، ص ص 32،

برنامج خاص للحاسب الآلي أن يصدر وحدات النقود الإلكترونية التي يحتاجها غير مرقمة ثم يرسلها إلى البنك الذي يتعامل معه فيقوم البنك بوضع رقم عشوائي لكل وحدة مضيفاً آلية BLIND SIGNATURE ، ثم يقوم بخصم القيمة المعادلة لهذه الوحدات على حساب العميل ثم يعيدها للعميل مرة أخرى عن طريق المستلم إما للتأكد من عدم إنفاقها من قبل أو لإضافة ما يعادلها إلى حسابه.

2- CYBER CASH:

هي واحدة من أشهر شركات إصدار النقود الإلكترونية، وتعتمد الشركة على الإمكانيات المتوفرة في بطاقات الائتمان مع قيامها بتأمين البيانات التي كانت تؤدي إلى إحجام العملاء عن استخدامها في الدفع عبر الشبكة فوضعت نظاماً للتعامل ببطاقات الائتمان بعد تأمينها يسمى SECURE CARD TRANSPORT، من خلال هذا الأسلوب تقدم الشركة مجاناً عبر موقعها على الشبكة برنامج يعرف باسم CYBER CASHWALLET حيث يستطيع العميل فور تحميل هذا البرنامج إلى حاسبة الشخصي أن يدخل إلى المعلومات المتعلقة بكافة أنواع بطاقات الائتمان التي قد يرغب في استخدامها عبر الشبكة، وعقب توفيق هذا البرنامج مع برنامج الدخول إلى الشبكة يتحول إلى برنامج مساعد ينشط تلقائياً في كل مرة يبدأ فيها العميل التسوق عبر الشبكة بحيث يستطيع العميل أن يقوم بالشراء من أحد الباعة الذين يستخدمون نفس النظام.

3- MENDEX:

تقدم شركة موندكس نظام من نوع OFF-LINE يعتمد على البطاقات الذكية التي تصدرها الشركة، ويتميز هذا النظام بأنه يستطيع إتمام التعاملات من بطاقة لأخرى مباشرة دون الحاجة لوسيط. وتستطيع البطاقة تسجيل كل عملية يتم إجراؤها، بحيث يمكن تتبع مسار النقود الإلكترونية التي ينحصر التعامل بها على حاملي بطاقة موندكس التي تحمل التوقيع الرقمي للشركة، وعندما يتم تبادل النقود الإلكترونية بين بطاقتين فإن كل منهما تراجع صلاحية الأخرى و يتم التحويل بين البطاقتين بصورة مرتبة بحيث يتم الخصم من بطاقة المشتري أولاً ثم تضاف نفس القيمة إلى بطاقة البائع.

المطلب الثاني: مزايا ومخاطر استخدام النقود الإلكترونية

أولاً: مزايا النقود الإلكترونية

هناك العديد من المزايا لاستخدام النقود الإلكترونية أهمها ما يلي:

- انتشار الخدمات المصرفية عالمياً: إن استخدام النقود الإلكترونية يسهل إتمام العمليات المالية والتجارية عبر الإنترنت عموماً والعمليات المصرفية الإلكترونية خصوصاً محلياً ودولياً على حد سواء، كما يساهم في شيوع وانتشار هذه العمليات وفي سرعة إتمام الصفقات وتنفيذها دون الوقوف عند العقبات الجغرافية والزمنية بعد أن جرى تخطي مشاكل الزمان والمكان في إجراء تلك العمليات والصفقات¹.

هذا بالإضافة إلى إتاحة فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بينها بصورة فورية دون وجود أية عقبات جغرافية أو زمنية.

- تكلفة تداولها زهيدة: إذ أن تحويل النقود الإلكترونية أي الرقمية عبر الإنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيراً من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية².

- تبسيط عملية التسديد: فلا يتطلب الأمر سوى إعطاء الحاسب الآلي تعليمة الدفع، دون الحاجة إلى ملأ الاستمارات وإجراء الاستعلامات والتنقل إلى البنك³.

- السرية والخصوصية: حيث يستطيع المشتري أن يقوم بالعديد من عمليات الشراء والبيع والتحويل المالي بواسطة النقود الإلكترونية دون أن يكون ملزماً بتقديم أية معلومات خاصة يفرضها التعامل المصرفي التقليدي، وهذا ما أدى إلى سرعة تبني المستهلكين لأنظمة النقود الإلكترونية نتيجة عدم كشفها عن هوية الأشخاص والأشياء، لكن هذه الميزة تسمح بالتهرب الضريبي كما تثير مخاوف هذه السرية والخصوصية في أنشطة إجرامية⁴.

- تسرع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فوراً في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية⁵.

¹- نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

²- إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2008، ص 75.

³- قصاب سعاد، بوردباله فايزة، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية (المزايا والمخاطر)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد النقود الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011، ص4.

⁴- نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره ، ص 88، 89.

⁵- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

- تشجع النقود الإلكترونية عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أماناً¹.

ثانياً: مخاطر استخدام النقود الإلكترونية

إن المؤسسات المالية المشاركة في أنظمة الدفع الإلكتروني وخاصة النقود الإلكترونية يمكن أن تتعرض للعديد من المخاطر المصاحبة لاستخدامها، سواء كان بتقديم المصارف لخدماتها عبر شبكات الإنترنت أو عند قيامها بإصدار النقود الإلكترونية أو عند استخدام العملاء أنفسهم للنقود الإلكترونية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المستخدمين ثقتهم في التعامل بالنقود الإلكترونية والإحجام عن التعامل بها. وهناك العديد من المخاطر التي يمكن التعرض لها أثناء استخدام النقود الإلكترونية وسوف نتعرض لأهم المخاطر القانونية والأمنية:

1- المخاطر الأمنية للنقود الإلكترونية:

يعد البعد الأمني أهم الموضوعات التي تقلق العاملين في القطاع المصرفي والنقدي وتمثل النقود الإلكترونية إحدى الظواهر التي يمكن أن تزيد من حجم المخاطر الأمنية، وعلى الرغم من قابلية منع وسائل الدفع الإلكترونية لإحداث مخاطر أمنية إلا أن النقود الإلكترونية تتمتع بقدرة أكبر على خلق تلك المخاطر والتي من أمثلتها صعوبة التحقق من صحتها وعدم الاعتراف بها أو عدم قبولها. والجدير بالذكر أن المخاطر الأمنية لا تتعلق بالمستهلك فقط وإنما قد تمتد أيضاً إلى التاجر وإلى مصدر هذه النقود، فقد تتعرض البطاقات الإلكترونية المملوكة للمستهلك وللتاجر للسرقة أو للتزييف ويتم معاملتها باعتبارها نقوداً أصلية، وقد يحدث أن يتم التزوير عن طريق تعديل البيانات المخزنة على البطاقات الإلكترونية أو على البرمجيات أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي، كما قد يحدث الخرق الأمني إما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير والتزييف وإما نتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الإنترنت وإما الإخلال بتصميمات الأنظمة الإلكترونية والقرصنة الإلكترونية، حيث أنه من شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة.

¹ - منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص 14.

وانطلاقاً مما سبق فإنه من المهم أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية من توافر كافة الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للتاجر، وسواء كان ذلك متعلقاً بالنقود الإلكترونية التي تأخذ شكل البطاقات البلاستيكية أو تلك التي يتم التعامل بها عبر الإنترنت كالنقود الشبكية¹.

ومن الصعب أن يتوافر الأمان المطلق في الخدمات البنكية الإلكترونية، ومع هذا فمن الضروري أن يتناسب مستوى الأمان مع الغرض المطلوب، ولهذا فإن الترتيبات الأمنية المتعلقة بالنقود الإلكترونية لا بد وأن تسعى بصفة رئيسية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها²:

- ضرورة أن يقتصر الدخول إلى النظام الإلكتروني للنقود الإلكترونية على الأفراد المسموح لهم فقط؛
- التأكد من شخصية جميع الأطراف المعنية وذلك لضمان مشروعية كافة الصفقات المبرمة عبر شبكة الإنترنت، وضمان سرية المعلومات وعدم تغييرها بأي شكل من الأشكال حال مرورها عبر شبكة الاتصال؛

- لقد أصبح من الضروري أيضاً الاستمرار في تطوير الوسائل التكنولوجية الأمنية من أجل المحافظة على فعالية وكفاءة الإجراءات الأمنية وقدرتها على مواجهة كافة الأخطار والتهديدات المترتبة على انتشار النقد الإلكتروني.

2- المخاطر القانونية:

تشير النقود الإلكترونية العديد من المخاطر التي قد تصاحب استخدامها، وهذه المخاطر تنشأ أساساً من مستخدم النقود الإلكترونية (العميل) لعدم المحافظة على الرقم السري لمحفظة النقود الإلكترونية أو السماح للآخرين بطريقة ما بالتعرف على الأرقام السرية الخاصة به والمتعلقة بنظام الدفع. وقد يؤدي سوء الاستخدام لوسائل الدفع الإلكترونية إلى أعمال إجرامية كالاختيال والسرقة والتزوير غالباً ما يكون القصد منه هو الصرف المزدوج للعملة الإلكترونية، وعلى الرغم من وجود إجراءات وقائية مضادة للحد من التزيف فإن التزوير يمكن حدوثه.

¹ - نورا صباح، عزيز الجزراوي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - برحومة عبد الحميد، سورية بوظيفة، النقود الإلكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد (مخاطرها وطرق حمايتها)، مداخلة مقدمة إلى المنتدى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011، ص 10.

إضافة إلى التزوير هناك عمليات غسل الأموال التي تكون النقود الإلكترونية المجال الخصب لمثل هذه الجرائم، لأن التعامل بالنقود الإلكترونية مثلها مثل الأوراق والعملات المعدنية لا يمكن تتبعها أي أنها مجهولة.

إذن فالطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تتبع النقد الإلكتروني لاجتباب عمليات غسل الأموال هو أن نلحق رقما سريريا لكل عملية نقد إلكترونية، بهذه الطريقة يمكن أن يكون النقد الإلكتروني مقترنا إيجابيا بمستهلك معين ويمكن استخدام نفس الطريقة في منع الصرف المزدوج.

وأیضا تنتشر مخاطر التهرب الضريبي خاصة تلك التي تتعلق بالصفقات التي تتم بواسطة النقود الإلكترونية، حيث يصعب على الجهات الحكومية حينئذ تحصيل الضرائب عنها لأن الصفقات تتم خفية عبر شبكة الإنترنت.

إضافة إلى ذلك هناك مخاطر تتولد عندما تقنن حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعلقة بالنقود الإلكترونية وبطريقة غير دقيقة، لأن العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين مستخدمي النقود الإلكترونية أي المستهلكين وتجار التجزئة والمؤسسات المصدرة لهذه البطاقات هي علاقات متشعبة ومعقدة¹.

المطلب الثالث: ضوابط إصدار النقود الإلكترونية

إن أي تنظيم قانوني لموضوع النقود الإلكترونية لا يتعين عليه فقط تحديد طبيعة أو شخصية تلك الجهة التي تتولى إصدارها، وإنما عليه أيضا أن يضع مجموعة من الضوابط التي تضمن في النهاية درء المخاطر الاقتصادية والقانونية التي من المتوقع حدوثها عند إصدار هذه النقود، تلك الضوابط قد تكون شكلية أي تتعلق بشكل وصياغة النصوص القانونية المنظمة لموضوع النقود الإلكترونية، وقد تكون موضوعية أي تتعلق سواء بالجهة المصدرة للنقود الإلكترونية أو هيئات رقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود. وسوف نسلط الضوء على هذه الضوابط في النقطتين التاليتين:

أولا: الضوابط الشكلية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية

لا بد أن تتميز نصوص التنظيم القانوني المتعلق بالنقود الإلكترونية بالوضوح الشديد، حيث يتعين على السلطة التشريعية أن تحدد بدقة مفهوم النقود الإلكترونية وتميزها عن وسائل الدفع الإلكتروني الأخرى وعن البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد أو محدودة الأغراض.

¹ - شيماء فوزي أحمد، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العدد 50، السنة 16، جامعة الموصل، ص 185.

من ناحية أخرى ومع الأخذ في الاعتبار الترتيبات التعاقدية التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية، فإنه يجب على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية أن يوضح بدقة التزامات وحقوق كل طرف في مواجهة الأطراف الأخرى، حيث أن التزامات وحقوق مصدر النقود الإلكترونية والعملاء والتجار والأطراف الأخرى المستخدمة لهذه النقود يجب أن تتسم بالشفافية والوضوح فيجب أن يكون من السهل على كل طرف أن يدرك ويعي مركزه القانوني وذلك من خلال مصطلحات قانونية واضحة وسهلة.

كما يجب أن ينصب التنظيم التشريعي المقترح على توضيح الخسائر التي يمكن أن تلحق بكل طرف في حالة ما إذا أعلن إفلاس المؤسسة المصدرة للنقود الإلكترونية، بالإضافة إلى هذا فإن التشريع المقترح يجب أن يوضح بصورة جلية ما إذا كانت ديون مصدر النقود الإلكترونية قد تم تغطيتها بضمان ودائع أو بضمانات أخرى تذكر في نفس التشريع، ويتعين عليه أيضا أن يضع ترتيبات لحل المنازعات موضعا بصفة خاصة آلية فض هذه المنازعات والهيئة أو المحكمة المختصة والقواعد الإجرائية التي يجب إتباعها وتطبيقها.

وكذلك فإن التعامل في النقود الإلكترونية قد يكون عابرا للحدود، وهنا فإنه يتعين على أي تشريع يتصدى لموضوع النقود الإلكترونية أن ينطوي على نصوص معالجة لتلك المشكلات التي يمكن أن تنشأ عن تشعب وتدويل آثار النقود الإلكترونية وذلك من خلال المسؤولية القانونية لكل طرف والمحكمة المختصة بنظم النزاعات التي تثيرها هذه النقود¹.

ثانيا: الضوابط الموضوعية للتنظيم القانوني للنقود الإلكترونية

وتتعلق سواء بالجهة المصدرة للنقود الإلكترونية أو بجهات رقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود لدى يتعين على أي تنظيم تشريعي للنقود الإلكترونية أن ينطوي على قيود تلتزم بها الجهة المصدرة لتلك النقود لأن هذه القيود ما هي إلا مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى حماية الأطراف المتعاملة في النقود الإلكترونية وتحول دون استغلال مصدري النقود الإلكترونية لبقية الأطراف ومن أهم هذه الضوابط ما يلي²:

¹ - حاج صدوق بن شرقي، إيفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 15.

1- خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية للإشراف والرقابة الدقيقة:

إذا تولى البنك المركزي عملية إصدار النقود الإلكترونية في هذه الحالة لن يكون هناك إشراف من جهة أخرى، إلا أن الصعوبة تظهر حينما يعهد بأمر إصدار هذه النقود إلى جهة مصرفية أخرى. في مثل هذه الحالات لابد من خضوع تلك الهيئات لعمليات إشراف دقيقة ورقابة صارمة من قبل جهات حكومية متخصصة كالبنك المركزي مثلا، وذلك للوقاية من المخاطر التي يمكن أن تنتج عن إصدار تلك المؤسسات للنقود الإلكترونية.

2- ضرورة توافر ضوابط أمنية على التشريع المتعلق بالنقود الإلكترونية:

أن يعالج المشكلات المالية المتوقعة حدوثها مثل غسل الأموال أو المسائل الأمنية، ولهذا فإن الاهتمام لا يجب أن ينصب فقط على الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية وإنما يجب أن يركز هذا التشريع أيضا على أنواع النقود الإلكترونية المقرر إصدارها.

3- التزام الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية:

كما تم تبيانه سابقا فإن النقود الإلكترونية قد تؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود، وتحسبا لهذا فإنه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الإلكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية إلى السلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي مثلا.

4- التزام المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود عادية:

يتعين على أي تنظيم قانوني للنقود الإلكترونية أن يضمن التزام مصدري النقود الإلكترونية بقبول تحويلها إلى نقود قانونية وذلك عند سعر التعادل أو التكافؤ في أي وقت يطلب فيه حامل هذه النقود تغييرها.

5- إلزام مصدر النقود الإلكترونية بالاحتفاظ باحتياطي لدى البنك المركزي:

يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيود خاصة بالاحتياطي النقدي على مصدري النقود الإلكترونية وذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الإلكترونية مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية، ومن شأن المحافظة على هذا الالتزام أن يؤدي إلى استقرار الأسعار.

6- ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي:

وكنتيجة للبعد الدولي للنقود الإلكترونية فإن التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود لن يكون فعلا ما لم يستكمل بتنظيم وتنسيق وتعاون دولي، لدى أضحي من الضروري أن تتعامل الدول من خلال اتفاقيات جماعية وثنائية توضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة.

وبالنظر إلى الآثار التي تحدثها النقود الإلكترونية، هذه الأخيرة من الممكن أن تساهم في ارتفاع نسب الجرائم الاقتصادية كغسيل الأموال والتهرب الضريبي وتزوير العملة، ولهذا فإن وجود ضوابط تنظم عملية إصدار وتداول النقود الإلكترونية أمر ضروري وذلك لمحاربة مثل هذه الجرائم، كما أن وجود تعاون دولي سيحد من إمكانية ارتفاع عدد الجرائم بشكل ملحوظ.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية

إن اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على عدة مجالات، سواء نقيّة أو مالية أو اقتصادية، وفيما يلي بعض الآثار على الجانبين الاقتصادي والمالي.

أولاً: تأثير النقود الإلكترونية على المتغيرات الاقتصادية

يمكن أن تمتد آثار النقود الإلكترونية إلى بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والاستثمار والعمالة، بالإضافة إلى تأثيرها المحتمل على معدل التضخم، وفيما يلي شرح هذه الآثار¹:

1- الأثر على الاستهلاك:

من المتوقع أن يزيد حجم الاستهلاك نتيجة انتشار النقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية، بسبب زيادة الطلب عليها لسهولة وسرعة التعامل بها.

2- الأثر على الاستثمار والعمالة:

سوف تفتح النقود الإلكترونية مجالات وآفاق جديدة ومتعددة للاستثمار، فقد تساعد أولاً على تأسيس أو إنشاء العديد من المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية، وذلك في حالة ما إذا عهد للشركات الخاصة بأمر إصدار النقود، ومما لا شك فيه أن هذا سوف يساعد على زيادة شدة المنافسة بين هذه الشركات مما يدفعها إلى تحسين خدمات النقود الإلكترونية وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها.

ومن ناحية أخرى، فإنه من المتوقع أن يزيد حجم الاستثمار في مجال الصناعات الإلكترونية وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحاسبات الشخصية، وذلك لتوفير الوسيلة التي يمكن من خلالها استخدام النقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

إلا أن أهم مجالات الاستثمار التي يمكن أن يشجعها التعامل بالنقود الإلكترونية هو الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات التي يتم ترويجها من خلال شبكة الإنترنت مثل: برامج الموسيقى، الأفلام الروائية والبرمجيات، والتي يتم بثها مباشرة عبر شبكة الإنترنت ويتم دفع ثمنها بواسطة النقود الإلكترونية، بل سيمتد الاستثمار أيضاً إلى باقي السلع الأخرى التي يتم تصديرها عبر الحدود نظراً لسرعة وسهولة الدفع

¹ - حاج صندوق بن شرقي، إليفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 8، 9.

بواسطة النقود الإلكترونية، ولا شك أنه من شأن هذا أن يؤثر بصورة إيجابية على حجم العمالة في مجالات إنتاج تلك السلع، ومع هذا فإنه قد يترتب على استخدام النقود الإلكترونية بعض الآثار السلبية بالنسبة للعمالة، فقد تستغني المصارف والشركات عن بعض الموظفين طالما أن انتشار النقود الإلكترونية قد يؤدي إلى وجود سوق صرف إلكتروني.

3- الأثر على التضخم:

قد يؤدي السماح للمؤسسات بإصدار النقود الإلكترونية دون وجود إشراف حكومي جاد إلى ضعف السيطرة على حجم النقود الإلكترونية التي يتم إصدارها مما يفتح المجال أمام ارتفاع معدل التضخم إذا ما زاد حجم النقود الإلكترونية عن حجم السلع والخدمات الموجودة في السوق.

ومن ناحية أخرى، فإن استخدام النقود الإلكترونية عبر الحدود من خلال شبكة الإنترنت قد يخلق حالة من عدم الشفافية في النقود الإلكترونية وهذا يضاعف من احتمالات عدم توقع اتجاهات معدلات التضخم، إضافة إلى ذلك فقد يساعد هذا على صعوبة تقدير حدود معدلات التضخم الناتجة عن استخدام النقود الإلكترونية.

ثانياً: الآثار المالية للنقود الإلكترونية

يتمثل تأثير النقود الإلكترونية على الجانب المالي في التأثير على الإيرادات العامة وبصفة خاصة الانخفاض المتوقع في رسوم صك العملة وانخفاض الإيرادات الضريبية، وهذا ما سنحاول شرحه فيما يلي¹:

1- آثار النقود الإلكترونية على إيرادات الدولة من صك العملة:

سوف يؤدي شيوع استخدام النقود الإلكترونية إلى انخفاض حجم المعروض من النقود القانونية التي يتولى إصدارها البنك المركزي، ونتيجة لهذا فإنه من المتوقع انخفاض الإيرادات الحكومية الناتجة عن قيام الحكومة بصك العملة وطبعتها، وسوف يزداد انخفاض هذه الإيرادات كما زاد انتشار النقود الإلكترونية على حساب النقود القانونية الرسمية.

2- تأثير النقود الإلكترونية على الإيرادات الضريبية:

من المتوقع أيضاً أن يكون هناك تأثيراً سلبياً آخر للنقود الإلكترونية على الإيرادات العامة ويتمثل هذا الأثر في إضعاف قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، فدفع ثمن الصفقة بواسطة النقود الإلكترونية يتم بطريقة غير محسوسة تحول دون تقدير نسبة الضريبة التي ينبغي دفعها، فالنقود الإلكترونية لا تحتاج

¹ - حاج صدوق بن شرقي، إلفي محمد، نفس المرجع السابق، ص 9.

الى وسيط مصرفي كبنك أو مؤسسة مالية إضافة إلى إن النقود الإلكترونية هي وسيلة دفع لصفقة لا يعرف قيمتها سوى طرفيها (البائع والمشتري)، وتظل هذه القيمة مجهولة بالنسبة لمصلحة الضرائب ما لم يتقدم احد الطرفين طواعية بإقرار الى مصلحة الضرائب يبين فيه حجم مبيعاته أو مشترياته حتى يتم فرض الضريبة عليه.

خلاصة الفصل

إن وسائل الدفع وهي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، ما هي إلا مرحلة أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي تعرضت لها النقود بمختلف أنواعها، سواء المعدنية أو الورقية، حيث جاءت كبديل عنها يسهل عمليات التبادل خاصة مع السرعة التي أصبح يتميز بها الميدان الاقتصادي و التجاري على وجه الخصوص.

وظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع التقليدية حيث ظهر منها الشيك والسند لأمر، السفتجة والتحويلات البسيطة للأموال، وفي مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا وقبولا عاما لدى الجمهور، لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش والاحتيال من جهة وعدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية وحتى التشريع على مواجهتها من جهة أخرى.

لذلك فإن التطور التكنولوجي وظهور شبكة الإنترنت جاء بالحل البديل لهذه المشاكل حيث أفرز هذا التطور وسائل دفع إلكترونية كبديل عن تلك التقليدية أو على الأقل تجنب المشاكل التي فرضتها تلك الوسائل، وكوسائل الدفع التقليدية فإن وسائل الدفع الإلكترونية بدورها اتخذت عدة أشكال متعددة منها: البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية.



الفصل الثاني: الإطار
النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل

ساد الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى أن السياسة النقدية هي أهم السياسات التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي، وتحظى باهتمام كبير من السلطة الاقتصادية والنقدية وتتمتع بأهمية كبيرة ومستوى عال من الفعالية والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى ووقوع الكساد واستمراره لعدة سنوات وفشل السياسة النقدية في منع استمراره، قد زعزع وبشدة الثقة والاعتقاد في فعالية السياسة النقدية.

بعد هذا تحول اهتمام الاقتصاديين من السياسة النقدية إلى السياسة المالية، حيث رأى الاقتصادي كينز أن الأمر يتطلب تدخل الدولة بإنفاق استثماري ضخم للقضاء على الكساد وتحقيق التشغيل الكامل. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عاد الاهتمام بالسياسة النقدية لمكافحة التضخم وقد زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة بهدف المحافظة على الاستقرار في الاقتصاد القومي.

وقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي؛

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي؛

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية؛

المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية وأثار النقود الإلكترونية عليها.

المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي

سوف نقدم من خلال هذا المبحث لمحة تاريخية عن تطور البنك المركزي، وأهم التعاريف التي قدمت له من طرف العديد من الاقتصاديين، بالإضافة إلى استعراض مختلف الخصائص التي تميزه عن غيره من البنوك وكذا أهم موارده واستخداماته، وأخيرا التطرق إلى الوظائف التي يقوم بها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنك المركزي

يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من البنك المركزي والبنوك التجارية، وفيما يلي سوف نقدم نظرة عامة حول البنك المركزي من حيث النشأة، التعريف، الخصائص، والوظائف.

أولا: نشأة البنك المركزي

عرفت الدول البنوك المركزية في مرحلة تالية لمعرفتها للبنوك التجارية، وذلك نتيجة لتطور اكتسب بمقتضاه بنك تجاري واحد في الدولة أهمية خاصة من بين كافة البنوك التجارية، وأصبح يقوم تدريجيا بمهام محددة الواحدة بعد الأخرى، جعله يمثل نقطة المركز في مجموعة البنوك التجارية وفي النظام المصرفي بالمعنى الواسع للكلمة في الدولة، ولم يكن يطلق عليه البنك الوطني أو الأهلي¹.

ويعتبر بنك السويد بنك من حيث النشأة، حيث تأسس عام 1656 كبنك تجاري ثم أعيد تنظيمه كبنك للدولة عام 1868 أن بنك إنجلترا الذي تأسس عام 1694 كبنك تجاري في البداية يرجع الفضل إليه في تطوير مهام البنك المركزي حيث يعتبر بنك الإصدار الأول، وكان كغيره من البنوك التجارية الأخرى فيما يتعلق بالإصدار النقدي، إلا أنه انفرد بهذه المهمة (في إصدار النقود الورقية) عام 1844 وأوقف حق البنوك الأخرى في إنجلترا في عملية الإصدار النقدي، وأجبرها على الاحتفاظ بحسابات لديه (البنك المركزي في إنجلترا) وأصبحت هذه التجربة تجربة يقتدى بها في تنظيم النشاط البنكي في باقي البلدان، حيث منحت اختصاصات البنك المركزي لأحد البنوك التجارية، ومن ثم اعتبر تاريخ بنك إنجلترا كأساس لانطلاق الصيرفة المركزية².

أما فرنسا فقد انتظرت حوالي قرن تقريبا حتى عام 1800 لقيام بنك فرنسا المركزي، ليساهم في إنقاذ الاقتصاد الفرنسي من حالة الركود التي واجهتها أثناء الثورة الفرنسية، والهدف الأساسي لنشوء البنك المركزي الفرنسي هو قيامه بعملية إصدار النقد، وتكون بنك فرنسا كشركة مساهمة وبالرغم من ذلك

¹ - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، 2003، ص 137.

² - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2003، ص 88.

مارست الحكومة السيطرة على البنك، من خلال تعيين محافظ واثنين مساعدين له بينما يمثل المساهمون مجلس إدارة، ولم يقد بنك فرنسا بدوره إلا عام 1848، حيث وسعت أعماله ورأسماله واحتكراه لحق إصدار النقود في جميع أنحاء فرنسا¹.

ثم تأسس بعد ذلك بنك هولندا المركزي عام 1814، ثم كل من بنك النرويج، الدانمارك، بلجيكا وإسبانيا خلال السنوات: 1817، 1818، 1850، 1856 على التوالي. وهكذا بدأت تنتشر البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، ثم تأسس الاتحاد الفدرالي للولايات المتحدة كبنك مركزي عام 1934، ويرجع الفضل في انتشار البنوك المركزية إلى المؤتمر العالمي للعمل المصرفي الذي انعقد عام 1920 في بروكسل، حيث أوصى في تقريره الختامي بضرورة إنشاء بنك مركزي على مستوى كل دولة لم تأسس بنكا مركزيا، بعد أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملتها ونظامها البنكي، وإنما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي.

وقد نجم عن تقارب طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في مختلف النظم النقدية والمصرفية قدر من التماثل بين الوظائف الأساسية التي تؤديها، وهكذا تبلورت على مدار الزمن مجموعة واضحة المعالم من القواعد والأصول المتعلقة بوظائف هذه البنوك وخصائصها، وهذا ما سيتم تناوله في النقاط التالية².

ثانيا: مفهوم البنوك المركزية

يقوم البنك المركزي حاليا بأداء الكثير من الأعمال ذات طبيعة مختلفة مما يجعل من الصعب تقديم تعريف دقيق له وحصر الخصائص التي يتميز بها عن غيره من البنوك.

1- تعريف البنك المركزي:

اختلفت تسمية وتعريف المصارف تبعا لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف، فقد أطلق على البنوك المركزية عدة أسماء في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت تسمية نظام الاحتياطي الفدرالي، وفي الهند أطلق عليه تسمية البنك الاحتياطي، وفي فرنسا أطلق عليه بنك فرنسا، وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد، وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب

¹ زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2006، ص 14.

² محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 130.

في معظم الدول هو البنك المركزي، وقد قدم الاقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها، ومن أهم التعاريف الشائعة ما يلي:

- جاء تعريف سايرز (sayers) بأن البنك المركزي "هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة"¹، وهذا التعريف ركز على البنك المركزي كبنك الحكومة.

- ويعرف أيضا البنك المركزي على أنه: "الهيئة المسؤولة أساسا على إصدار البنكنوت ويضمن بوسائل شتى سلامة الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية وما يفرزه ذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية"²، وهذا التعريف تضمن جميع الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف البنك المركزي على أنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، مهمتها إصدار العملة والقيام بالعمليات المالية الخاصة بالحكومة، والاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية، بالإضافة إلى التنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

2- خصائص البنك المركزي:

يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص ينفرد بها عن باقي مكونات الجهاز المصرفي، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي³:

- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، أي بتعبير آخر هو قادر على إصدار وتدمير النقود القانونية ذلك النوع من أدوات الدفع الذي يتمتع بالقدرة القانونية والنهائية في الوفاء بالالتزامات، وهو كذلك المهيم على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي؛

¹ - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2011، ص 266.

³ - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2005، ص 256.

- هو بنك أو مؤسسة غير عادية، فهو يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من جهة والقدرة على التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع من جهة أخرى، ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية فهو بنك الدرجة الأولى؛

- على خلاف البنوك التجارية، لا يتعامل البنك المركزي عموماً مع الأفراد، حيث أنه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية، ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون، كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك، ومن هنا لو قام بمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته¹؛

- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع)، فهي تتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية وبشكل متعدد²؛

- لا يتوخى البنك المركزي الربح، وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها³؛

- البنك المركزي غالباً مؤسسة عامة بقوة القانون أو بقوة الواقع، وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها، سواء كان ذلك من حيث إصداره للنقود القانونية، أو من حيث تأثيره في خلق الودائع، وما يترتب على ذلك من نتائج مختلفة متعلقة بالسياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة⁴.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بمجموعة من الوظائف في إطار تحقيق الهدف الرئيسي له وهو تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تشجيع عملية النمو الاقتصادي في المجتمع، وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

أولاً: البنك المركزي ووظيفة الإصدار

تعتبر وظيفة إصدار أوراق البنكنوت أولى وظائف البنك المركزي، وكان انفراد البنك المركزي بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته عن البنوك التجارية العادية، واستناداً إلى هذه

¹ - بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009، ص 215.

² - ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة بالبنوك الإسلامية، ايتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2009، ص 116.

³ - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁴ - بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 215.

الوظيفة زادت مكانة البنك المركزي عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محددة وعند استخدامها من قبل البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها¹.

ويعود تركيز الإصدار النقدي في مؤسسة واحدة إلى مجموعة من الأسباب أهمها²:

- انتشار استخدام النقود الورقية، حيث كان لا بد من تحقيق تماثل في النقد المتداول ومنع تعدد العملات؛
- الدعم الحكومي للعملة التي يصدرها البنك المركزي يزيد من ثقة الجمهور فيها؛
- مع اتجاه البنوك التجارية للتوسع في القروض البنكية وخلق نقود الودائع، تعطي احتكار إصدار النقود لدى البنك المركزي سلطة واسعة للسيطرة على التوسع غير المبرر للانتمان، وتخضع عملية الإصدار في أي دولة لشروط التغطية والمتمثلة أساسا في السبائك الذهبية ورصيد الدولة من العملات الأجنبية، بالإضافة إلى سندات الخزينة والسندات المقبولة تحت نظام إعادة الخصم، ويجب أن تتوفر لدى البنك المركزي أحد هذه المخزونات حتى يتمكن من القيام بعملية إصدار النقود.

ثانيا: البنك المركزي بنك الحكومة

يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة أو الدولة، وهو يقوم بهذه الوظيفة سواء كان مملوكا للدولة أو ملكية خاصة أو مختلطة، ويقصد بها قيام البنك المركزي بتنفيذ سياسة الدولة النقدية، كما يقوم بدور مستشارها المالي ويمدها بالخدمات النقدية والمصرفية³.

ويعتبر البنك المركزي بنك الحكومة من حيث الخدمات التي يقدمها والتي تتمثل في:

- تقوم الحكومة بإيداع إيراداتها كليا أو جزئيا لدى البنك المركزي، كما يتولى هذا الأخير تنظيم حساباتها من عمليات الصرف والإنفاق من هذه الإيرادات؛
- يقوم البنك المركزي بتنظيم القروض التي تصدرها الحكومة في صورة أدونات الخزينة أو سندات الحكومة، حيث يتولى إصدار القروض العامة باسم الحكومة ويشرف على عملية الاكتتاب العام فيها، كما يتولى القيام بخدمة القرض.

¹ عبد المنعم مبارك، احمد الناقه، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة، الإسكندرية، 1995، ص 207.

² بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 216.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 264.

- يقرض البنك المركزي الدولة عند الضرورة، وعادة ما تقترض الحكومة لتغطية عجز مؤقت أو موسمي في ميزانيتها أو في حالة الظروف الاستثنائية؛
- يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، إذ يقوم بتقديم المشورة والنصح لها وذلك فيما يتعلق بشؤون النقد والائتمان، وخاصة ما يتعلق بعقد القروض الخارجية؛
- يحتفظ البنك المركزي باحتياطي الحكومة من الرصيد الذهبي والاحتياطي النقدي بالعملة الأجنبية، كما يقوم بإجراء كافة المعاملات الخاصة بالحكومة مع الخارج.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك

يمثل البنك المركزي في هذه الوظيفة مركز بنك البنوك في علاقته بالبنوك الأخرى فهو الملجأ الأخير لها في الاقتراض عند الحاجة إلى السيولة، وهو في ذلك مثل وضع البنوك التجارية كبنوك تجاه الأفراد والمؤسسات، وبذلك تمارس البنوك التجارية والأخرى مع البنك المركزي نفس العمليات التي تقوم بها هذه البنوك على الأفراد والمؤسسات مثل عمليات السحب والإيداع وغيرها، ويمكن حصر تلك العلاقة والمعاملات بين البنك المركزي والبنوك التجارية والأخرى في العمليات التالية¹:

1- الاحتفاظ باحتياطات البنوك: حيث تعودت البنوك منذ نشأة البنك المركزي على الاحتفاظ برصيد نقدي بشكل اختياري، ويبرز مثل هذا الوضع أو التصرف في عدة اعتبارات مثل توفير السيولة لديها، والاحتفاظ بأرصدة نقدية في مكان أمين كالبنك المركزي مع سهولة وسرعة الحصول على مثل هذه الاحتياطات، بالإضافة إلى أنه يعمل على تسهيل تسوية حسابات البنوك بالترحيل من حساب لآخر لدى البنك المركزي دون الحاجة إلى نقل مادي للأموال النقدية.

2- القيام بأعمال المقاصة بين البنوك: ويشبه تعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية حالة تعامل البنوك التجارية مع الأفراد والمؤسسات، فالأفراد يستطيعون تحويل ملكية حساباتهم داخل البنك عن طريق الشيكات، وكذا تقوم البنوك التجارية بتحويل ملكية أرصدها الفائضة لدى البنك المركزي عن طريق الشيكات وذلك سداداً لما يكون عليها من مديونية، ومن خلال عملية المقاصة يتم تصفية قيمة الشيكات المسحوبة على أي بنك من البنوك مع قيمة الشيكات المسلمة للبنك من سائر البنوك، حيث لا يدفع في النهاية إلا الرصيد المتخالف بعد عملية المقاصة لصالح البنك.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 249،

3- البنك المركزي كجهة إقراض للبنوك التجارية: وفي هذه الحالة يعتبر البنك المركزي الملجأ أو المقرض الأخير للبنوك، حيث يقوم بتقديم المساعدات المالية في حالة الأزمات المالية وزيادات السحب الموسمي وغيرها من المواقف التي يتعرض لها البنك التجاري، وزيادة السحب عن احتياطياته النقدية السائلة، ويتم تلك المساعدة عن طريق تقديم القروض للبنوك التجارية أو إعادة خصم ما تقدمه للبنك المركزي من أوراق تجارية تتوافر فيها شروط إعادة الخصم.

4- تنظيم عملية الائتمان والرقابة عليها: إن البنك المركزي بنك البنوك وذلك لإمكانية لجوء البنك التجاري إلى الاقتراض من البنك المركزي، ولا شك أن إمكانية اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي سواء كان هذا الاقتراض عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية التي لديها، أو عن طريق الاقتراض المباشر بضمن أذونات الخزنة والسندات الحكومية الأخرى يزيد من مرونة الجهاز المصرفي في الاقتصاد وبالتالي يمكن للبنوك التجارية الحصول على السيولة اللازمة للقيام بعمليات الائتمان.

ونظرا لدور البنك المركزي في تنظيم عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك فإنه يجب أن يتبع أسلوب التشدد في الأوقات العادية لأن الأصل أن تعتمد البنوك التجارية على أصولها السائلة في منح الائتمان وليس على البنك المركزي¹.

المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي مصادر أموال البنك وأوجه استخدامها، وهي لا تختلف عن ميزانية البنك التجاري حيث تضم جانبين:

الجانب الأول: الموجودات أو الأصول (Assets) ويبين هذا الجانب استخدامات البنك لموجوداته، ويضم حقوق البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي والقطاعي الحكومي والمؤسسات البنكية.

الجانب الثاني: المطلوبات أو الخصوم (Liabilities) يبين مصادر أموال البنك المركزي والتي تعد بمثابة حقوق للغير (الدائنين).

وفيما يلي عرض للعناصر المكونة لجانب الأصول والخصوم في ميزانية البنك المركزي كما يلي:

أولا: جانب الأصول

يضم هذا الجانب العناصر الرئيسية التالية:

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون طبعة، لبنان، بدون سنة نشر، ص ص 104، 105.

1- الموجودات الأجنبية: وتتضمن الأصول التالية:

- الذهب: وتعتبر أرصده في ميزانية البنك المركزي غالبا عن الودائع الأولية لرأس مال البنك بواسطة المؤسسين، وتكون في شكل امتلاك البنك المركزي لشهادات الذهب التي تصدرها الخزنة بعد حصولها على الذهب¹؛
- العملات الأجنبية (النقد الأجنبي)؛
- ودائع البنك المركزي لدى المصارف الأجنبية؛
- وحدات حقوق السحب الخاصة (S.D.R): وهي عبارة عن حقوق يتم منحها لكل دولة من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بحيث يتناسب حجمها مع حجم حصة تلك الدولة في الصندوق، وتستعمل الدولة هذه الحقوق في التسوية بينها وبين الدول الأعضاء الأخرى²؛
- احتياطات البنك لدى صندوق النقد الدولي؛
- الاستثمارات الأجنبية.

2- الحقوق على الحكومة (مستحقات الحكومة): هذه الحقوق تعكس اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل إنفاقها سواء كانت قروض مباشرة أو سلف أو اقتراض حكومي عن طريق القيام ببيع السندات الحكومية أو بيع الحكومة أذونات الخزينة، وهي أدوات ائتمانية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة وتبيعها للمصارف لغرض تلافي عجز تمويلها قصير الأجل لنفقاتها الجارية³.

3- الحقوق على المصارف التجارية: وهي عبارة عن القروض التي يمنحها البنك المركزي إلى المصارف التجارية إما بصورة مباشرة (سلف وقروض قصيرة الأجل)، أو بصورة غير مباشرة عن طريق قيام البنك المركزي بخصم الأوراق المالية المقدمة إليه من قبل المصارف التجارية لغرض توفير السيولة اللازمة لتمويل نشاطها الائتماني، مقابل حصول البنك المركزي على سعر الفائدة والمتمثل في سعر خصم هذه الأوراق⁴.

¹ - محب خلة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 310.

² - رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

³ - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2007، ص 179.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 180.

4- الحقوق على المؤسسات الأخرى: ويتمثل هذا البند في القروض التي يقدمها البنك المركزي للمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى مثل: بنوك الاستثمار والأعمال، بنوك الادخار والتنمية، المؤسسات المالية الأخرى التي تعمل تحت لواء البنك المركزي.

5- العملة المساعدة: يضاف هذا البنك ضمن الموجودات وذلك في الدول التي تصدر فيها وزارة الخزانة العملة المساعدة والتي يشتريها البنك المركزي بالنقود الورقية (قاعدة نقدية) والجزء الذي لم يوزع على الاقتصاد يظهر هذا الحساب.

6- موجودات أخرى: وتضم بقية الموجودات الأخرى التي بحوزة البنك المركزي مثل الأراضي والمباني والتجهيزات الأخرى.

ثانيا: جانب الخصوم Liabilities

ويتضمن هذا الجانب العناصر التالية:

1- الاحتياطات النقدية: ويطلق عليها النقود عالية القيمة أو القوة، وتسمى أيضا القاعدة النقدية أو الأساس النقدي، وتتكون من مصدرين:

- المصدر الأول: ويتمثل في العملة المتداولة التي يصدرها البنك المركزي، وهي عبارة عن أوراق نقدية ومسكوكات معدنية من العملة الوطنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي؛

- المصدر الثاني: يتمثل في احتياطات المصارف لدى البنك المركزي، وهذه الاحتياطات تودعها المصارف لدى البنك المركزي إما بحكم القانون أو بحكم الأعراف المصرفية السائدة مما يتيح للبنك المركزي التحكم في سيولة المصارف التجارية، ومن ثم التأثير على قدرتها في منح الائتمان وبالتالي التأثير على العرض النقدي وإجمالي السيولة المحلية.

2- الودائع الحكومية: وهي الودائع التي تقوم الحكومة بإيداعها لدى البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي، لهذا فإنه يتولى تنظيم حساباتها وقبول ودائعها وسداد مصروفاتها¹.

3- المطلوبات الأجنبية: وتتمثل في التزامات البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي، وتضم:

- وحدات حقوق السحب الخاصة؛

- حساب صندوق النقد الدولي؛

- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

¹ - محب خلة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 312.

4- حساب رأس مال البنك: وتتضمن هذه الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي، وتشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات، فالبنك المركزي شأنه شأن البنوك التجارية لا يعتمد على أمواله الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية، فالقسم الأكبر من موارده يستمدّها من مصادر خارجية.

5- الخصوم الأخرى: وتمثل باقي المطلوبات من البنك المركزي أو الناتج مثلاً عن شرائه لأصل معين¹.
و يمكن تلخيص مكونات ميزانية البنك المركزي في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): أهم عناصر المركز المالي للبنك

الأصول	الخصوم
1- الموجودات الأجنبية	1- الاحتياطيات النقدية - عملة متداولة (أوراق البنكنوت المصدرة) - ودائع البنوك التجارية - ودائع المؤسسات الأخرى
2- حقوق على الحكومة (أذونات الخزنة وسندات حكومية)	2- الودائع الحكومية (الخزانة)
3- حقوق على البنوك التجارية (قروض وحسابات مدينة)	3- المطلوبات لجهات أجنبية
4- حقوق على المؤسسات الأخرى (قروض وحسابات مدينة للمؤسسات المصرفية الأخرى)	4- حسابات رأس المال
5- نقدية (عملة)	5- الخصوم المتنوعة الأخرى
6- موجودات متنوعة أخرى (باقي أصول البنك الأخرى)	

المصدر: محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2011، ص 309.

¹ -محب خلة توفيق، نفس المرجع السابق، ص ص 312، 313.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية في الوقت الحالي إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة نظرا للتطور الذي يشهده العالم اليوم فهي من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

أولا: تعريف السياسة النقدية

لقد تعددت التعاريف للسياسة النقدية إلا أننا يمكن أن نحصي أهمها فيما يلي:

- لقد عرفها George Parient على أنها: "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"¹.

- وعرفت أيضا على أنها: "تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، إذن فالسياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية"².

- عرفها Einzing على أنها: "تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"³.

- عرفها عبد الحميد عبد المطلب على أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"⁴.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2003، ص 53.

² - بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 3، الجزائر، 2008، ص 112.

³ - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والاقتصاد (السياسات والمستحدثات)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص 272.

واستناداً لما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين والإجراءات التي تضعها السلطات النقدية (البنك المركزي) للتأثير على العرض النقدي، بهدف تنظيمه لتحقيق الاستقرار النقدي ونقادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

ثانياً: تطور السياسة النقدية

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل وتطورات حتى أصبحت على وضعها الحالي، حيث كان للمدارس الفكرية الاقتصادية الدور الأكبر في تبلور السياسة النقدية وبروز أهميتها وذلك على النحو التالي:

1- السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

إن المذهب الكلاسيكي هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ويعتبر كل من الإسكتلندي آدم سميث (1790، 1723) والانجليزي دافيد ريكاردو (1776، 1823) المفكرين الذين كان لهما الفضل في صياغته وبناءه.

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر فقد نادى أصحاب هذا الاتجاه بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فالتوازن الاقتصادي يتم تلقائياً وهو محقق دوماً عند مستوى التشغيل الكامل، وهذا حسب قانون "ساي" "Say" للمنافذ الذي يقضي بأن العرض يخلق دوماً طلباً مساوياً له عن طريق الملكية الخاصة والمنافسة الحرة كون هذه الأخيرة كفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي، ومبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى مبدأ حيادية النقود، أي أنها لا تعد سوى عربة لنقل القيم أو مجرد غطاء لحقيقة أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك.

ووفقاً لهذه المبادئ قام الكلاسيك بوضع "نظرية كمية النقود"، وبناء معادلة التبادل للاقتصادي "فيشر" "Fisher" ومعادلة الأرصد النقدية لمدرسة "كمبريدج" "Combridge"، وهذا من خلال التركيز على الافتراضات التالية¹:

- ثبات حجم المعاملات: تقوم النظرية الكمية للكلاسيك في تحليلها للواقع الاقتصادي وفي بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة.

¹ - بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 8 - 10.

- ثبات سرعة دوران النقود: يقصد بسرعة دوران النقود (V) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود منها درجة كثافة السكان ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي.

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: ويعتبر افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أي أنها هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، وبالنسبة للمعادلات فنجدها كالاتي:

أ- صيغة المبادلات الكلية "صيغة فيشر Fisher":

معادلة فيشر * تجسد المبادلات الاقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بالجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد مستوى الأسعار، ويرمز لها بالعلاقة التالية¹:

$$M.V=P.T$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة في فترة زمنية معينة.

V: سرعة دوران وحدة النقد في المتوسط خلال الفترة.

P: المستوى العام للأسعار.

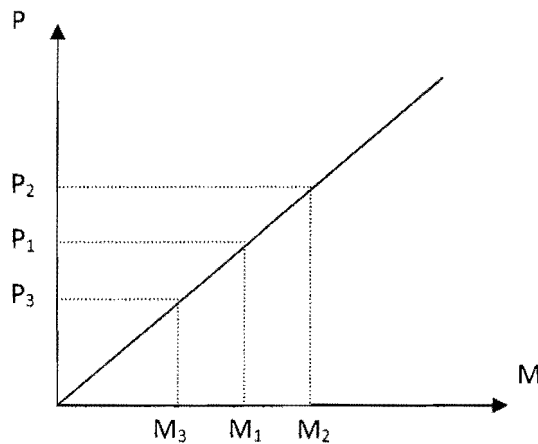
T: حجم المعاملات التي تمت خلال نفس الفترة والتي تسمى بمعادلة التبادل.

* فيشر: اقتصادي أمريكي (1867-1947)، قام بصياغة معادلة التبادل عام 1911، وتعد من أبرز أعماله.

¹- Jean pierre pattat, **monnaie**, institutions financières et politiques monétaires, 4^{em} édition, Economic, paris, 1987, p281.

ويؤكد أصحاب هذه النظرية على أنه ليس للنقود أثر على الإنتاج وأن التأثير الوحيد لها هو على المستوى العام للأسعار؛ وعليه فالنقود تحمل صفة المبادلة ومقياس للقيمة دون إعطائها وظيفتها في الاقتصاد وذلك لأن المتغيرين M و T محددان بعوامل مستقلة، والشكل الموالي يبين العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار حسب الفكر الكلاسيكي¹.

الشكل رقم (01) : العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2002، ص 82.

يوضح الشكل السابق أن زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 ، وانخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_3 ترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 .

ب- صيغة كامبردج "Combridge" للأرصدة النقدية الحاضرة:

يرى الفريد مارشال بأن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية وذلك لمقابلة ما يقومون بشرائه من السلع والخدمات وهو ما أطلق عليه "مارشال" * بالتفضيل النقدي، ومن هذا المنطلق ركز تحليل

مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية K

¹ - الشريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص 52.

عاطلة ومن ثم صياغة هذه المعادلة على شكل دالة للطلب على النقود كما يلي¹:

$$M_d = K.P.Y$$

حيث:

النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة والعلاقة بين (K) وسرعة دوران النقود
K: نقدية

(V) هي علاقة عكسية أي: $K=1/V$.

Kd: الطلب على النقد.

Y: الدخل الحقيقي.

P: متوسط الأسعار.

ويمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي²:

$$P = MV / Y$$

وتشير هذه المعادلة إلى أنه كلما زادت نسبة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالأرصدة النقدية السائلة كلما انخفض الإنفاق وبالتالي انخفاض الأسعار والعكس صحيح، وعليه فمعادلة كامبريدج تعطي أهمية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الأرصدة النقدية من حيث كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار. وإذا ما كان الطلب على النقد M_d متغيراً داخلياً في النموذج الكلاسيكي، فإن عرضه يعتبر متغيراً خارجياً تحدده السلطات النقدية، وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية، حيث:

$$M = M_d$$

والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد M_s بالطلب عليه M_d :

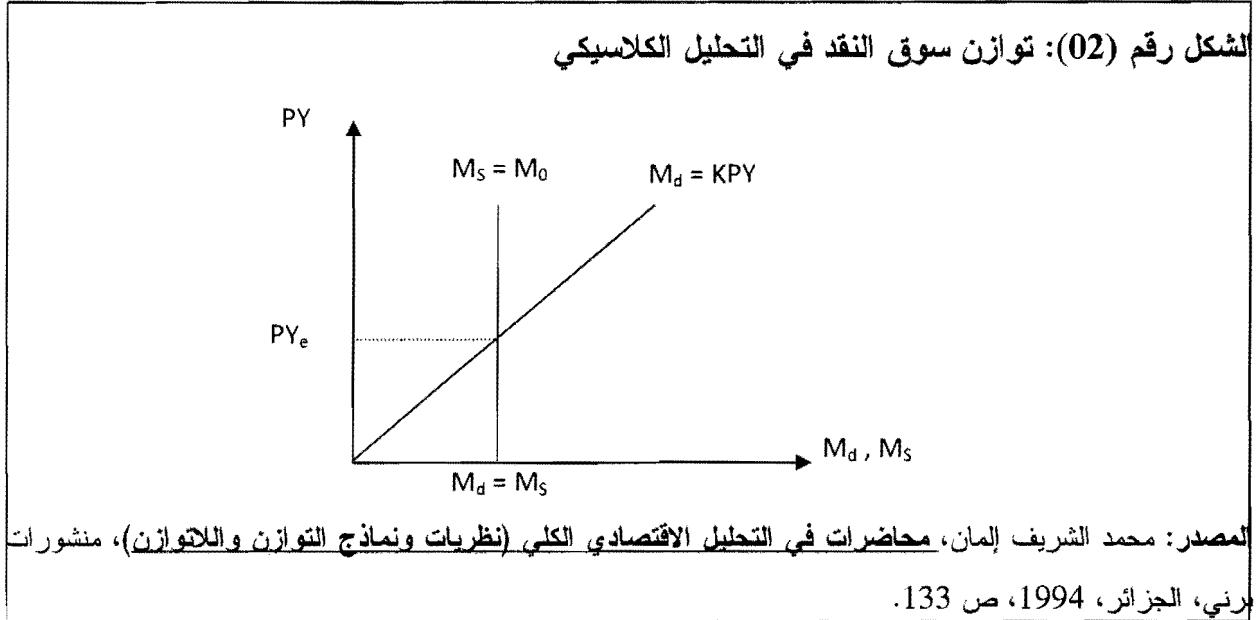
$$M_s = M_d \rightarrow M_d = K P_e Y$$

* الفريد مارشال (1842-1924) رئيس قسم الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في 1885، يعتبر مؤسس مدرسة كامبريدج الاقتصادية، ولقد وردت أهم أعماله في كتابه مبادئ الاقتصاديات 1890.

¹ - الشريف عمروش، نفس المرجع السابق، ص 53، 54.

² - ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص 31.

حيث (P_e) يعبر عن مستوى الأسعار العام التوازني. ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما يلي:



من خلال فرضية التشغيل الكامل تبين للكلاسيك أن الناتج الإجمالي الحقيقي Y لا يتغير طالما هناك محدودية في الموارد وأن الاقتصاد يتسم بالتوظيف الكامل مما يعني عدم القدرة على تغيير حجم الإنتاج في المدى القصير، وبالتالي يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغير نتيجة تغير كمية النقود، ثم إنهم افترضوا ثبات سرعة دوران النقود لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيراً من أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة... الخ، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير، أي من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال زيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مرحلة الكلاسيك والنيوكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها¹.

¹ - عباس كاظم جاسم الدعي، أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية من 1990 - 2006)، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص 24.

2- السياسة النقدية في التحليل الكينزي

بالرغم من أن نظرية كمية النقود ظلت مقبولة لتفسير الطلب على النقود لمدة طويلة نسبياً من قبل الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن هذه النظرية بدأت تفقد قيمتها في تفسير الطلب على النقود، وذلك بعجزها عن تفسير ظاهرة الكساد العظيم الذي ساد معظم دول العالم منذ عام 1929 حتى 1933، وكذلك لظهور النظرية العامة للتوظيف الفائدة والنقود للاقتصادي البريطاني الشهير اللورد كينز عام 1936. وتعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي والاقتصادي، حيث أنها قامت على فروض تخالف فروض النظرية الكمية للنقود التي سادت فترة من الزمن، ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية حياد النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الممكن على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة، استهلاك، ادخار، أو استثمار، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

ويفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة والدخل القومي، وهو يذهب إلى أن الأمر ليس بالبحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني¹.

أ- العرض النقدي

يرى كينز* أن السلطات النقدية إذا رغبت في زيادة المعروض النقدي بمقدار ما فإن هذه الزيادة سوف تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي على ثلاث مراحل هي²:

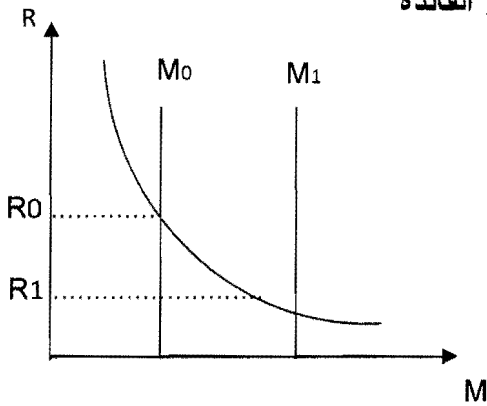
- تأثر سعر الفائدة بزيادة كمية النقود: يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود عن طريق دخوله السوق النقدية مشترياً للأوراق المالية كالسندات مثلاً، فيقوم الأعوان الاقتصاديين بإنفاق هذه الكمية من النقود على شراء السندات مما يؤدي إلى زيادة ثمنها وانخفاض سعر الفائدة، والشكل الآتي يوضح ذلك:

* جون مينار كينز: مفكر اقتصادي زعيم المدرسة الكينزية (1883-1964)، كان إدارياً في وزارة الأعمال، ثم في الخزينة العمومية، من أهم أعماله، كتاب النقود والمالية الهندية (1913)، ألف كتاب الإصلاح النقدي (1923)، وكتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936.

¹ احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2009، ص 109.

² - الشريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الشكل رقم (03): يوضح أثر كمية النقود على سعر الفائدة



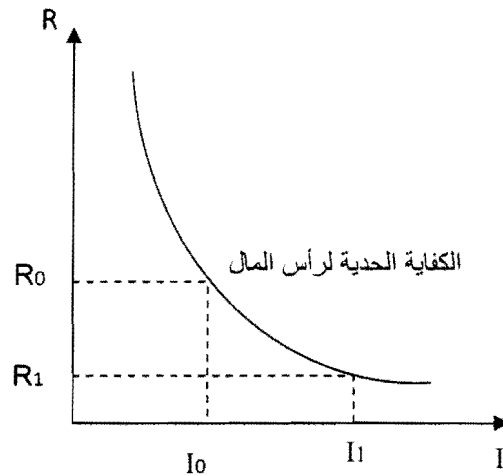
المصدر: بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 37.

نلاحظ من المنحنى أعلاه أنه بزيادة المعروض النقدي ينتقل منحنى العرض النقدي إلى اليمين من M_0 إلى M_1 مما يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة من R_0 إلى R_1 ، وهذا ما يعبر على إقبال الأعوان الاقتصاديين إلى التوجه بهذه الزيادة التي حدثت في المعروض النقدي نحو شراء السندات.

- تأثر الاستثمار بانخفاض سعر الفائدة: إن انخفاض سعر الفائدة الناتج عن زيادة كمية النقود سوف يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، حيث تصبح بعض أنواع الاستثمارات التي لم تكن مربحة عند سعر الفائدة المرتفع مصدرا للربح في الحالة الجديدة لسعر الفائدة المنخفض¹. ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل الآتي:

¹- الشريف عمروش، نفس المرجع السابق، ص 58.

الشكل رقم (04): يوضح تغير سعر الفائدة وأثره على الكفاية الحدية لرأس المال



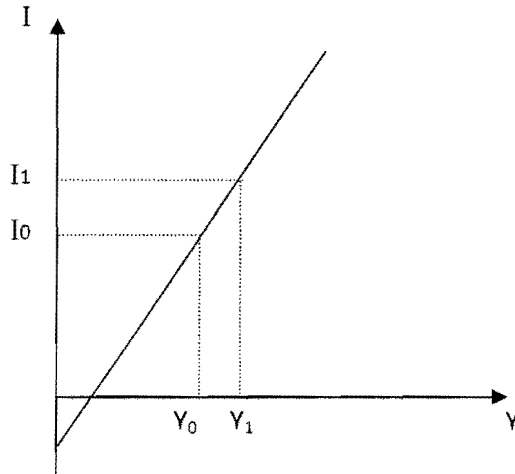
المصدر: بن علي بلعروز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 37.

تعرف الكفاية الحدية لرأس المال كما أطلق عليها " كينز " أنها الإيراد الحدي لإنتاجية أصل استثماري معين، أي العائد الذي يتوقع المستثمر أن يحصل عليه نتيجة تشغيله وحدة إنتاجية إضافية¹. ومن خلال الشكل أعلاه تبرز العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار، فعند انخفاض معدل الفائدة من R_0 إلى R_1 سيؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار بانتقاله من I_0 إلى I_1 .

- تأثر الدخل بالزيادة في الاستثمار: إن ارتفاع الإنفاق الاستثماري نتيجة انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى حدوث زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في الدخل الوطني، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

¹ - احمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الشكل رقم (05): يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل



المصدر: بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 3.

يبرز الشكل أعلاه وجود علاقة طردية بين الاستثمار والدخل فعند زيادة الاستثمار من I_0 إلى I_1 سوف يؤثر على الدخل بالانتقال إلى اليمين من Y_0 إلى Y_1 .

ب- الطلب على النقود

لقد أوضح كينز أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها، وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات، الاحتياط والمضاربة، كما أنه يرى أن الطلب على النقود يرتبط بالنظر إلى الوظائف التي تقوم بها من حيث قدرتها على تلبية دوافع الأفراد للاحتفاظ بها.

ف نجد أن الطلب على النقود لغرض المعاملات ناتج عن قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل بشكل أساسي كما أن الطلب على النقود لغرض المضاربة قد نشأ نتيجة قيام النقود بوظيفة مخزن أو مستودع للقيمة، وبشكل عام فإن الطلب على النقود لغرض الاحتياط غير مستقل عن الطلب على النقود لغرض المعاملات بل هو مكمل له أو ناتج عنه، ذلك أن الطلب على النقود لغرض الاحتياط يقصد منه التأكد من إتمام المعاملات الطارئة أو المفاجئة¹.

¹ - محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 58.

وبالتالي فإن الطلب على النقود عند كينز يركز على الدوافع الآتية¹:

- **دافع المعاملات:** فالنقود تستخدم في المعاملات اليومية والطلب على النقود يكون بحسب هذه المعاملات وهي تتناسب طرديا مع الدخل النقدي.

- **دافع الاحتياط:** افترض كينز حيازة النقود بغرض الحذر والاحتراس ضد الحاجة غير المتوقعة وتحدد الكمية المطلوبة لذلك بمستوى المعاملات التي يتوقعها الأفراد مستقبلا وهي تتناسب طرديا مع الدخل النقدي أيضا.

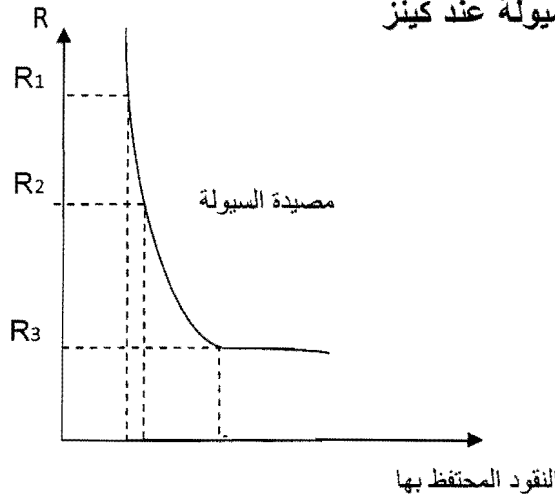
- **دافع المضاربة:** بحث كينز في العوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بكمية النقود التي تتم حيازتها كمخزن للثروة، واعتقد أن سعر الفائدة هو الذي يلعب هذا الدور وانطلق كينز من دافع المضاربة ليقسم الأصول التي يمكن أن تكون مخزون للقيمة إلى نقود وسندات، والعائد المادي للنقود يساوي الصفر أما العائد على السندات فهو الفائدة النقدية على السند مضافا إليه المكسب الرأسمالي في حالة ارتفاع قيمة السند السوقية عن قيمته الاسمية، وعليه توصل كينز إلى القول بأن الطلب على النقود يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى.

وفي حالة الطلب على النقود لغرض المضاربة تطرق كينز إلى فكرة فخ السيولة ومفادها أنه عند وصول سعر الفائدة إلى سعر محدد R_3 وهو المستوى الذي يوضحه الشكل الآتي، فإن المضاربين سيحتفظون بأي كمية من النقود تقع في حوزتهم على شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه نحو الاستثمار في شراء السندات وهنا يقع الاقتصاد في فخ السيولة، والنتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج القومي عن ذلك المستوى². والشكل التالي يوضح ذلك:

¹- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في ظل النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2007، ص 110.

²- بن علي بلعزوز، احمد محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، بدون طبعة، الجزائر، 2008، ص 36.

الشكل رقم (06): يوضح مصيدة السيولة عند كينز



المصدر: بن علي بلعزوز، احمد محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، بدون طبعة، الجزائر، 2008، ص 36.

من كل ما سبق يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست محايدة بل هي ايجابية إذ أن تأثير النقود لا يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل، كما أوضح نجاح هذه السياسة في علاج مشكلات التضخم والكساد، وفسر عمل هذه السياسة من خلال تأثير السلطات النقدية على كمية النقود المعروضة بالزيادة أو بالنقصان وفقا للظروف السائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي يعكس على سعر الفائدة باعتباره ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري، هذا الأخير الذي يؤثر على الدخل الوطني ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي¹.

3- السياسة النقدية في التحليل النقدي:

يعتبر التحليل النقدي من أكبر التيارات المضادة للفكر الكينزي، حيث ولد هذا التيار في الخمسينيات وبرزت أعمال النقديين وعلى رأسهم ميلتون فريدمان "Milton Friedman" * في نهاية الستينات وبداية السبعينات مع الرجوع القوي للأفكار الليبرالية، فلقد أعادوا صياغة النظرية الكمية للنقود مع تعديلها لأنها تفترض أن سرعة دوران النقود ثابتة وأنها تتحدد بالعادات المتعلقة بالمدفوعات كما

¹ - مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 234.

انصب عملهم على تبيان حيادية النقود وأهميتها الاقتصادية من جهة، كما أن الاقتصاد يرجع إلى وضع التشغيل الكامل أوتوماتيكيا وهو ما قد أهمل من قبل¹.

إن هذه النظرية قامت أساسا على تجديد وإحياء نظرية "فيشر" و"مارشال" بأفكار وإضافات جديدة وبالتالي فهي لا تعد أن تكون فكرا تقليديا ولكنه متطور، وهي²:

- التأكيد على العلاقة السببية لا التناسبية بين المتغيرات في كمية النقود والأسعار؛

- إمكانية تغير سرعة تداول النقود؛

- معارضة الفرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل؛

- التركيز على أهمية دور النقود في الاقتصاد، وإعطاء أهمية كبرى للسياسة النقدية والائتمانية في مجال إدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي.

أ- عرض النقود:

حسب فريدمان عرض النقود يعتبر متغيرا خارجيا ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، بينما يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود حيث أنه هو الذي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها بمعدل مستقر مع نمو الاقتصاد.

حسب فريدمان فإن أية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا³.

إن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض العائد، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية فإن هذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة أو زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات وبالتالي سيقود هذا الشراء أو الإنفاق إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض

¹ - الشريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² - محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ - اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص ص 31، 32.

العائد عليها الأمر الذي يزداد الطلب فيه على الأصول الأخرى، ومع هذه الزيادة فإن أسعارها تزداد ولهذه الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة في ارتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول والذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود تسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، وبالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك، فكل هذا يؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي من خلال زيادة الناتج والأسعار معا في الأمد القصير، وزيادة المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل¹.

ب- الطلب على النقود:

طبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري، وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفتها للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثيرا في الأذواق والتفضيلات ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدماني بالشكل الآتي:

$$M=f(Y, p, r_b, r_a, 1/p.ap/at, h, u)$$

حيث:

M: الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار ويعبر عن العائد الحقيقي للنقود.

r_b: العائد على السندات وهو سعر الفائدة السنوي.

r_a: العائد على الأسهم وهي الأرباح السنوية.

h: مؤشر معين يمثل نسبة رأس المال غير البشري إلى رأس المال البشري.

u: المتغيرات التي تؤثر على تفضيلات الأفراد.

¹ - اكن لونيس، نفس المرجع السابق، ص 32.

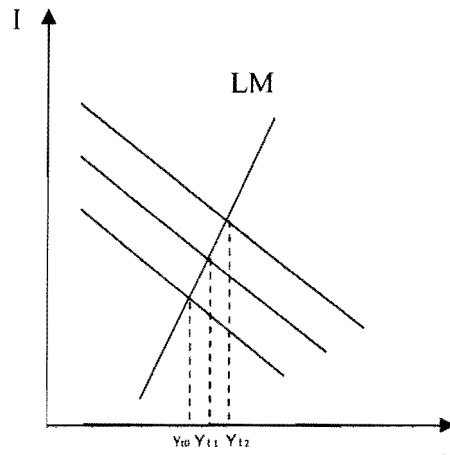
($1/p.ap/at$): عائد السلع المادية.

يمكن استخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

وكخلاصة يمكن القول أن النقديون يرفعون شأن السياسة النقدية ويقللون من شأن السياسة المالية لأن السياسات النقدية المستوحاة من هذه الرؤية تسعى لتجنب التدفقات غير المنتظمة فيما يعرف بالتوقف والانطلاق الكثيرة التكرار، لهذه الغاية يتوجب على السلطات النقدية أن تضع لنفسها قاعدة نقدية مستقرة وسنوات متعددة بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل وأنهم يتجهون نحو تفضيل الهدف المرتبط بكمية النقد وليس بمعدل فائدة الذي هو مؤثر مزدوج من خلال ارتباطه فعلياً بتوقعات التضخم وكمية النقد¹.

يمكن توضيح وجهة نظر النقديين لتحديد الدخل في ظل ثبات معدل نمو النقد من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تحديد الدخل مع نمو ثابت للنقود - وجهة نظر النقديون -



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية، الجزء الثاني، مطابع الأهرام، بدون طبعة، الكويت، 1994، ص 822.

¹ - اكن لونيس، نفس المرجع السابق، ص 33.

جهة أخرى يزداد الطلب الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي زيادة الإنتاج، وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن زيادة كمية النقود تلعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي وخاصة في حالة الركود¹.

ثانياً: علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي

في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كفاً يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب تحقيق معدل اندماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل: توازن ميزان المدفوعات، استقرار معدلات الصرف، وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها، فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولة اللازمة من خلال التأثير بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي وخاصة الإنتاج والأسعار، فزيادة الأسعار الناتجة عن السياسة النقدية التوسعية ستولد ضغوطاً اتجاه زيادة الأجور النقدية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض مستوى الناتج الحقيقي في الأمد القصير².

ثالثاً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "سياسة استخدام المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي العمالة الادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"³.

ويمكن حصر عدة أهداف للسياسة المالية من بينها⁴:

- العمل على التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية؛
- استقرار المستوى العام للأسعار؛
- إعادة توزيع الدخل والثروات؛

¹ - احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبيد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، مصر، 2000، ص 157.

² - سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص 166.

³ - محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2000، ص 182.

⁴ - طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صنعاء، بدون طبعة، الأردن، 1998، ص 166.

- تحقيق النمو الاقتصادي.

إن السياسة النقدية تتفق مع السياسة المالية بأن كل منهما من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية، كما أن هناك تكاملاً هاما وقويا ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائدة من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض عجز الموازنة ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية، مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا¹.

فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنوك للأفراد والمشروعات، الأمر الذي يولد تأثيراً في حجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي، إذ جاء تأثير السياسة النقدية بشكل غير مباشر وانتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر بشكل مباشر في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية. إذن فالإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والإنتاج، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل².

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياسة النقدية والسياسة المالية فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين الأهداف ووسائل كل من السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها³.

¹ - عباس كاظم جاسم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - نفس المرجع السابق، ص 53.

³ - مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها

إن السياسة الاقتصادية تشمل السياسة المالية والنقدية، وتنقسم هذه الأخيرة أيضا إلى نوعين هما: السياسة النقدية الانكماشية والسياسة النقدية التوسعية، وفيما يلي شرح لكليهما وكذلك توضيح المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية.

أولا: أنواع السياسة النقدية

إن تحديد نوع السياسة النقدية الأنسب للدولة مرهون بالوضعية الاقتصادية لها هذا في الحالة العادية، أما في حالة الأزمات فهو يتحقق وفق نوع المشكلة والظروف المحيطة بها ويمكن ذكر هذه الأنواع فيما يلي:

1- السياسة النقدية الانكماشية:

إذا لاحظت الدولة وجود معدل تضخم كبير وزيادة في المستوى العام للأسعار وبالأخص إذا رافقتها المطالبة بالزيادة بالأجور، فستسعى السلطة النقدية إلى التأثير في حجم الائتمان والإقراض كمحاولة لتثبيت الأجور والأسعار، كما تقوم برفع أسعار الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والتقليل من حجم الاستهلاك؛

2- السياسة النقدية التوسعية:

إن الهدف من هذا الاتجاه هو زيادة النشاط الاقتصادي لذلك فمن المفروض أن يتجه حجم وسائل الدفع نحو تحقيق ذلك، حيث يتم توجيه حجم الكتلة النقدية المتداولة نحو التوسع بتشجيع الائتمان وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع بذلك حجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليل من حدة البطالة.

ثانيا : المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها النقدية إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي والتي تتمثل في¹:

1- القطاع الحكومي: يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات عن القطاع الحكومي، باعتباره عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهرة على تطبيق القوانين المتعلقة بها، فقطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويضع معدلاتها وفق حالة الاقتصاد السائدة كما يقوم أيضا بعملية الإنفاق العام والإقراض والاقتراض من مختلف تشكيلات المجتمع

¹ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، مرجع سبق ذكره، ص 100 - 103.

من أفراد ومشروعات وكذلك من الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة المؤثرة في الواقع الاقتصادي وإعداد الميزانية العامة التي من خلالها تقوم الدولة بتحقيق جل أهدافها. وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي العلاقات النقدية بصفة خاصة.

2- القطاع العائلي: ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، ورأس المال)، فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاضاً في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري.

3- قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، فقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض القطاعات وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة وما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دوراً أساسياً في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات، وبالانخفاض في حالة الاستيراد، حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من استثماراته من خلال بيع منتجاته، وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد.

4- القطاع المالي الخاص والعام: يعتبر هذا القطاع المورد المالي للحكومة حيث يوفر لها ما تحتاج للقيام بالإنفاق وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فأصبح له دور هام في توفير الأموال لتمويل المشروعات الاقتصادية وتمويل الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى غير ذلك.

وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

5- القطاع الخارجي: يعتبر هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب الداخلي المرتفع بالاعتماد على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا وأن هذا التبادل سيدير تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين كما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات أو بانخفاضه في حالة زيادة الواردات.

وكخلاصة ترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

وعلى هذا الأساس فإن السلطة النقدية تحرص على الابتعاد عن حالات الاختلال والمحافظة على حالة الاستقرار، وقد يكون الاختلال الناجم إما داخليا أو خارجيا، ويتشكل الاختلال الداخلي من حدوث الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن.

المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات، فالدول النامية تعلق على السياسة النقدية أكثر من هدف أما الدول الصناعية فالهدف مركز على استقرار الأسعار (أي استهداف التضخم)، وحتى يتم تحقيق الأهداف النهائية لا بد من تحقيق الأهداف الأولية والوسيطة.

المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، حيث تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى: وهي مجتمعات الاحتياطات والتي تتضمن القاعدة النقدية، مجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة. أما المجموعة الثانية: فهي تتعلق بظروف سوق النقد.

أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود الورقية المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود الورقية المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجمالية والإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المقترضة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجمالية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)¹.

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسيولة؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي، كما دافعت فروع أخرى واقتصاديو مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطات المصرفية الأخرى كهدف أولي، وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين

¹ - صالح مفتاح، نفس المرجع السابق، ص 124.

حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتقدير فقط¹.

ثانيا: ظروف السوق

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد والتي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، وتعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة تجاه معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة الأجل بين البنوك². والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي افترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة³.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة التي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

إن الهدف الأولي الذي يستخدمه البنك المركزي يتوقف على طبيعة الأهداف الوسيطة التي يركز عليها البنك المركزي.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية يتم التأثير على متغيرات وسيطة تشكل ما يعرف بأهداف السياسة النقدية الوسيطة، والتي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها تحقيق أهداف نهائية، وتتمثل تلك الأهداف فيما يلي:

¹ - لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2010، ص 62.

² - احمد أبو الفتوح النفاقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، القاهرة، 1998، ص 134.

³ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، مرجع سبق ذكره، ص 125.

أولاً: المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها ببسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع¹.

حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، وتتمثل فيما يلي:

1- **الطلب على النقود:** ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على مقبوضات نقدية سواء

للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات، ويميز كينز بين ثلاث دوافع للطلب على النقود وهي:

أ- **دافع المعاملات:** حيث يرغب الأعوان الاقتصاديين في الاحتفاظ بمقدار من النقود في شكل سائل لمواجهة النفقات العادية، والطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة في الدخل.

ب- **دافع الاحتياط:** حيث يحتفظ الأفراد بالنقود لمواجهة ظروف طارئة، وتقوم الشركات بالاحتفاظ أو طلب النقود لتخفيف احتمالات تغير برنامج الشراء المخطط له استغلال الفرص لعقد صفقات استثنائية مربحة ويتوقف هذا العائد على مستوى الدخل، والطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة في الدخل كذلك.

ج- **دافع المضاربة:** حيث يحتفظ الأفراد بنقود سائلة لمواجهة احتمالات المستقبل الناجمة عن ارتفاع وانخفاض معدلات الفائدة، وينتج ذلك عن كون النقود مخزن للقيمة ومستودعا لها، والطلب على النقود بغرض المضاربة هو دالة في الدخل ذات ميل سالب.

2- **عرض النقود:** تتطلب معرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على المجمعات النقدية فهم وتحليل

عملية تكوين الكتلة النقدية وهذا من خلال تحليل ثلاث أنواع من الحسابات، وهي²:

أ- **المسح أو الوضع النقدي:** وهي وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية والتي لها دور كبير في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى، وهذا من خلال دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع المصارف التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² - نفس المرجع السابق، ص 66-69.

ب- حساب البنك المركزي (السلطة النقدية): يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي، حيث يتضمن في جانب الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما جهة الأصول فتتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والحقوق على البنوك التجارية.

ج- حساب البنوك التجارية: ويتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثر في تكوين عرض النقود، في جهة الخصوم يتضمن: حساب الودائع مختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية قروض البنك المركزي؛ أما جانب الأصول فيضمن: الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والقروض المقدمة للهيئات الرسمية... الخ.

3- المضاعف النقدي: يمكن تعريف عملية تكوين الكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما:

- التكوين الأولي للنقود المركزية، والذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي اتجاه الجمهور.

- التوسع في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية، والتي تتلقى الودائع وتعيد إقراضها مما يؤدي إلى مضاعفتها.

وتكتب المعادلات كما يلي:

$$MO = MF + D$$

حيث: MO تمثل النقود، MF النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، D الودائع

$$RM = MF + R$$

حيث: RM : تمثل القاعدة النقدية

MF : تمثل النقود القانونية

R : تمثل الاحتياطات المصرفية

ثانياً: مستوى معدل الفائدة

فيما يتعلق بتحديد معدلات الفائدة يبدو أن هذا التحديد غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن السلطات النقدية لا تستطيع من جهة أخرى أن تتجاهل مستوى معدلات الفائدة لأن هذا الأخير لا يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأسر والمشروعات.

حيث تقوم منظومة المشروعات بمقارنة مردودية خياراتهم الاستثمارية وكلفة رؤوس الأموال الضرورية لتحقيقها (التمويل الذاتي، الطلب إلى المساهمين، القروض المصرفية)، إذ أنه كلما كانت كلفة رؤوس الأموال مرتفعة كلما كان المشروع أقل إقبالا على الاستثمار.

وكذلك يلاحظ أن سلوك الأسر فيما يتعلق بالادخار والاستدانة لم يكن يتأثر سابقا إلا بشكل ضعيف جدا بتغيرات معدلات الفائدة عكس ما هي عليه حاليا، حيث أن المنافسة بين المؤسسات المصرفية وتطور نظم المعلومات جعلت المدخر أكثر حساسية مما كان عليه في السابق.

مما سبق يتضح أن المشروعات والأسر شديدي الحساسية لتكلفة قروضهم وعلى التعويض الذي يتلقونه عن توظيفاتهم، لهذا السبب يتوجب على السلطات العامة أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة.

ويحدد معدل الفائدة تبعا للعوامل التالية¹:

- تبعا للفرضية الكلاسيكية، هناك سوق لرؤوس الأموال القابلة للإقراض التي يصدر عرضها عن المستثمرين أو المدخرين وطلبها عن المنظمين من أجل تمويل استثماراتهم، وعن تفاعل العرض والطلب في السوق وينشأ مستوى لمعدلات الفائدة.

- تبعا للفرضية الكينزية، لا يتحدد معدل الفائدة عبر عرض وطلب رؤوس الأموال القابلة للإقراض بل من خلال كمية النقد قيد التداول التي ترتبط بسلوك المصرف المركزي، ومستوى معدلات الفائدة يؤثر بذلك على توزيع الادخار بين النقد وتوظيفاته طويلة الأجل.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن معدل الفائدة ينشأ عن عرض وطلب رؤوس الأموال، كما أنه يرتبط بالسياسة النقدية، وأخيرا فهو يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج.

ثالثا: سعر الصرف

يمكن أن يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقراره يشكل ضمانا لاستقرار البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار سعر صرف عملاتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

¹ - وسام ملاك، النقد والسياسات النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2000، ص ص 197، 198.

كما أن رفع قيمة العملة يقلص من حدة التضخم، وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية ذلك أن ارتفاع سعر الصرف نسبياً عن قدره الحقيقي يجعل الواردات قليلة الثمن ويكون لانخفاض تكاليف الاستيراد في المدى القصير أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم مما يمكن البلاد من تكوين ادخارات لتمويل الاستثمار، فظهور مؤسسات بمنتجات قوية وجديدة يمثل الوسيلة الوحيدة للحفاظ على مكانة البلاد في ميزان التناقص الدولي مما ينتج عنه إعادة توازن ميزان المدفوعات على المدى القصير وزيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

لكن ما يلاحظ أن تقلبات أسعار الصرف تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل للتأثير عليه واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي تربط بها دون ضمان النجاح، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف¹.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

إلى جانب الأهداف الوسيطة، تسعى السلطات النقدية بإشراف البنك المركزي إلى تحقيق أهداف نهائية تتلخص فيما يلي:

أولاً: استقرار الأسعار

يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار أن النقود أكثر العوامل تأثيراً في تقلبات الأسعار، وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيراً في تقلبات الأسعار كالنقابات العمالية، إلا أن تغيرات عرض النقود تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي، وفي الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها يرى البعض الآخر أن قليلاً من التضخم قد يكون مفيداً للنمو الاقتصادي وخاصة في حالات الرخاء².

ثانياً: العمالة الكاملة

إن مصطلح العمالة الكاملة يكتنفه بعض الغموض وهناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل لأنه في الواقع ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً عن العمل، لأن هناك فرق بين القعود عن العمل والبطالة، فقد لا يعمل الفرد في وقت ما لسبب ما مثل المرض أو الإحالة على التقاعد أو في فترة

¹ - الشريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

² - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 23.

التكوين أو عدم القدرة على العمل إلى غير ذلك، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل ولكن ليسوا بالضرورة ضمن قائمة عاطلين عن العمل، فالبطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر على العمل ويرغب فيه فرصة عمل¹.

ويعرف الاقتصاديين العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه عمل، ومعظم الاقتصاديون يرون أنه حتى عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها ما بين 5% و6% من القوة العاملة تكون معطلة والسبب في ذلك هو أنه عند تحقيق التشغيل الكامل فإن بعض الأفراد يكونون في مراحل تغيير وظائفهم، فمثل هؤلاء الأفراد يطلق عليهم البطالة الاحتكاكية، كما أن هناك بعض الأفراد ليس لديهم مهارة للعمل أو أنهم في موقع خاطئ ولا يستطيعون الحصول على أعمال مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد القومي، مثل هؤلاء يطلق عليهم البطالة الهيكلية².

إن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة الكاملة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل³.

ثالثاً: تحقيق النمو الاقتصادي

إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عالٍ للنمو الاقتصادي الوطني نجد أنه باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفأة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن السياسة النقدية يجب أن تعمل بالتنسيق مع هذه العوامل وذلك مع وجود سياسة مالية رشيدة وملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية⁴.

¹ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الجزء الثاني، مطابع الأهرام، بدون طبعة، الكويت، 1994، ص 60.

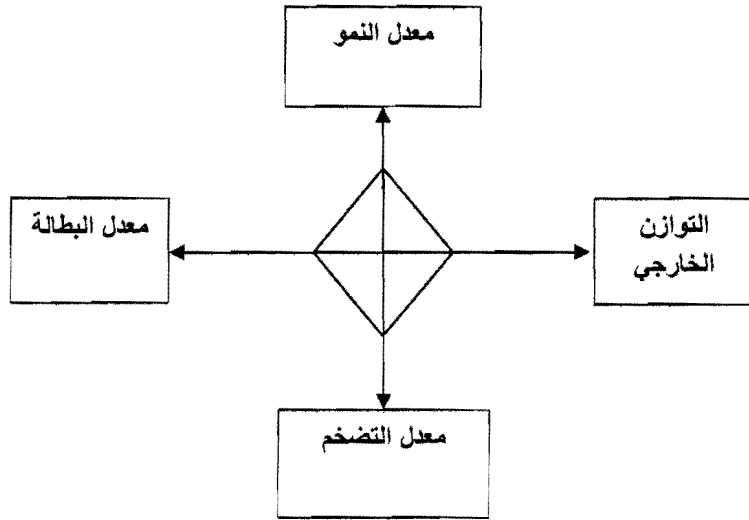
³ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، مرجع سبق ذكره، ص 128.

⁴ - محمد فودو، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 19.

رابعاً: توازن ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لعملائها وبالتالي تقييد حجم الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب المحلي على السلع والخدمات ومن ثم انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية عامل مشجع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل وهذا من شأنه أن يقلل العجز في ميزان المدفوعات¹. والمشكلة التي تواجه الاقتصاديين عند وضعهم للسياسة النقدية تتمثل في التعارض بين الأهداف النهائية لتلك السياسة ولهذا أطلق عليها بالمرجع السحري ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): المربع السحري لكالدور (kaldor)



المصدر: Marie Delaplace, Monnaie et Financement de l'économie, Dunod, Paris, 2003, p118

- فعندما تريد السلطات النقدية تحقيق هدف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة نجد أن هناك صعوبة في تحقيقهما معاً، فعند محاولة زيادة العمالة تقتضي سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى زيادة المعروض

¹- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 22.

النقدي وتخفيض أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بل إن انخفاض الأسعار لا يشجع رجال الأعمال على زيادة الاستثمارات والتوسع فيها وهذا لا يدفع إلى زيادة العمالة، لهذا نجد أن هدف استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة هدفان يعتبران من الصعب تحقيقهما في آن واحد؛

- كما يمكن أن يحدث تناقض بين هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي فاتخاذ سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار وبالتالي الوصول إلى العمالة الكاملة، كما أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي أيضا إلى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل إلى الخارج سيتم انخفاض العوائد وهذا يجعل ميزان المدفوعات يختل ويزداد عجزه؛

- أما إذا اجتمع هدف محاربة التضخم مع هدف آخر هو تحسين ميزان المدفوعات، فلا يوجد تعارض بينهما فإذا ما صاحب التضخم عجز ميزان المدفوعات دولة ما، فإن كبح التضخم بسياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى تدفق أكبر لرأس المال قصير الأجل إلى داخل البلد، وهذا يجعل العجز في ميزان المدفوعات ينخفض؛

- أما عن هدفي تخفيض مستوى العمالة ومعدل النمو الاقتصادي فلا يوجد أيضا بينهما تعارض لأنه لا يمكن تحقيق معدل عال للنمو إذا كانت البطالة منتشرة فكلاهما يخدم الآخر، فمحاربة البطالة سيرفع معدل النمو، كما أن رفع هذا المعدل يقضي على البطالة¹.

¹ - محمد ضيف الله القطابري، نفس المرجع السابق، ص 26.

المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية وتأثير النقود الإلكترونية عليها

تعتمد آلية عمل السياسة النقدية على استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح وشروطه، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم هذه الأدوات التي تشتمل على أدوات غير مباشرة تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه من مختلف الاستعمالات، وأدوات مباشرة تستهدف أنواعاً محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة من الإنفاق، إضافة إلى أدوات أخرى و تأثير النقود الإلكترونية على مختلف هذه الأدوات.

المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

تدعى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية أيضاً بالأساليب والأدوات الكمية، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى التأثير في كمية الائتمان المصرفي كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي له كما أن المبدأ في عمل هذه الأدوات أنها تركز اهتمامها من خلال التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية، والتي بدورها تؤثر في مقدرتها على منح الائتمان، ويمكن التمييز بين ثلاثة أدوات هي كالتالي:

أولاً: سياسة معدل الخصم

يقصد بسعر إعادة الخصم السعر أو الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطياتها النقدية، وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة¹.

ويهدف البنك المركزي من خلال سياسة إعادة الخصم إلى التأثير على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية التي يقدمها، وعلى كلفة الائتمان الذي تضعه المصارف تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

¹ - أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص 185.

ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية، أي على الظروف الاقتصادية وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية، وعلى القدرة على الإبقاء بهذه السيولة من ناحية أخرى، وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي، وبالتالي على عرض النقد وفق الآلية الآتية:

إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار، فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق، حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الاقتراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، وأخيراً يقلل من عرض النقد.

وأما في حالة رغبة المصرف المركزي على إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقد فإن البنك المركزي يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم، وهذا بدوره يشجع المصارف التجارية لطلب المزيد من السيولة وذلك عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نفود قانونية مادامت تكلفة الحصول عليها منخفضة مما يعمل على زيادة الاحتياطات النقدية ومقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض، وبالتالي إلى زيادة في عرض النقد وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق، ومن ثم الإنتاج، والدخل، والاستخدام، مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة¹.

ولقد كان بنك إنجلترا أول البنوك المركزية التي استعملت سياسة معدل الخصم ابتداء من سنة 1839 إثر إحدى الأزمات الاقتصادية الأولى للاقتصاد الرأسمالي.

كما بينت التجربة أن نجاح سياسة معدل الخصم ليس شيئاً مؤكداً حيث أن جدوى وفعالية هذه السياسة يتعلقان بوجود عدة شروط وهي²:

- أن تكون البنوك مجبرة على طلب مساعدات البنك المركزي وهذا يتطلب أن تكون سيولتها محدودة؛
- أن لا تتوفر على مصادر تمويلية أخرى مثل أموال الاستثمار الذاتي أو الأموال الداخلية من البلدان الخارجية؛

¹ - أكرم حداد، مشهور هذلول، نفس المرجع السابق، ص 185-187.

² - عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2009، ص 204.

- أن لا تكون هناك إمكانية المضاربة تمكن رجال الأموال من الاقتراض ولو بأسعار مرتفعة؛
- أن لا تكون هناك ظروف تساعد المشروعات على رفع أسعارهم نتيجة الزيادة في معدل الفائدة دون أن ينقص الطلب لديهم؛
- أن يكون التعامل بالأوراق التجارية شائعا، أي أن لا يكون منافسا إلى حد كبير من طرف التسهيلات البنكية الأخرى مثل السلفات على الحسابات الجارية.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

تعد عمليات السوق المفتوحة من الوظائف التقليدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان، وتعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات¹.

حيث يقوم البنك المركزي بعرض السندات في السوق المالي عند إتباعه سياسة نقدية انكماشية، أما في حال دخول البنك المركزي مشتريا للسندات الحكومية والأوراق المالية فهو بذلك يكون متبعا لسياسة نقدية توسعية، وفي كلا الحالتين فإن حجم النقود المتداولة في الاقتصاد وكذلك حجم الأموال المودعة في البنوك يتأثران في إطار خدمة السياسة النقدية للاستقرار النقدي في الدولة تجاوبا مع الأوضاع السائدة، ويمكن فهم عملية بيع السندات الحكومية على أنها اقتراض الحكومة من الأفراد أو ما يسمى بالاقتراض الداخلي، حيث تقوم الحكومة من خلال البنك المركزي بطرح هذه السندات في السوق المالي لتغطية نفقاتها وإنشاء المشاريع التنموية وسد العجز المالي إن وجد.

إن عمليات الشراء للسندات الحكومية تؤثر على النقود وسوق رأس المال، حيث أنها تعمل على زيادة احتياطات البنوك والقاعدة النقدية وبالتالي زيادة عرض النقد، كما تعمل على تخفيض سعر الفائدة على الأقل في المدى القصير، ويحدث الانخفاض في سعر الفائدة بسبب أن شراء السندات يعمل على زيادة طلب البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع سعر السندات، ونتيجة للعلاقة العكسية التي تربط سعر الفائدة بسعر السندات فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، أما القوة الأخرى التي تعمل على تخفيض أسعار الفوائد فهي فائض الاحتياطات الناتج عن عمليات الشراء المفتوحة الذي يدفع البنك المركزي للتخلص من هذه الفوائض بتشجيع الإقراض والاستثمار وذلك بتخفيض أسعار الفائدة.

¹ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مـزوار، بدون طبعة، الجزائر، 2007، ص 64.

أما عمليات السوق المفتوحة المرتبطة ببيع السندات فتعمل على تقليل احتياطات البنوك وزيادة عرض السندات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة نتيجة الضغط على البنوك لتقليل إقراضها¹.

ومن الشروط الواجب توافرها لضمان فعالية عمليات السوق المفتوحة²:

- مدى توفر السندات الحكومية كما ونوعاً؛
- مدى توفر سوق مالية نشطة لتداول هذه الأوراق؛
- مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات البنك المركزي.

ثالثاً: سياسة الاحتياطي الإجمالي

هنا نلتزم البنوك التجارية بوضع نسبة معينة من إجمالي ودائعها على كل سائل لدى البنك المركزي يطلق عليها نسبة الاحتياطي القانوني، ويحق للبنك المركزي تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان وتستهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض إلى عملائها إلا أنه في البداية استهدفت هذه الوسيلة حماية المودعين ضد الأخطار الناجمة عن أخطاء البنوك التجارية في كيفية استخدام أموال المدعين، وفي الوقت الحاضر تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام وسيلة نسبة الاحتياطي القانوني لغرض مكافحة الكساد ووضع حد لمشكلة ارتفاع الأسعار. ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فينخفض حجم الكتلة النقدية في التداول ويقل حجم المعاملات ومن ثم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم.

ويحصل العكس في حالة الكساد، أي عندما يعمل البنك المركزي على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فيرتفع حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد قدرتها على منح القروض، وبالتالي يزداد حجم الكتلة النقدية في التداول ويزداد حجم المعاملات والطلب الكلي كذلك فترتفع الأسعار، مما يشجع أرباب العمل على زيادة استثماراتهم فيزداد حجم التشغيل وحجم الدخل الوطني³.

¹- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2002، ص 112، 113.

²- أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³- وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 245.

- وهناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق فعالية معدل الاحتياطي الإجباري وهي¹:
- عدم وجود تسرب نقدي؛
- عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي؛
- مدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغييرات المطبقة من قبل السلطات النقدية؛
- التأثير على سعر الفائدة؛
- وعاء الاحتياطات شامل لكل أنواع الودائع.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد أن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف الموجودة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالا نجد:

أولا: سياسة تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن من سنة لأخرى، ويجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعنية التي حددتها السلطات النقدية².

وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، فمثلا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض.

إلا أن استعمال هذه الأداة لم يحقق الضبط المطلوب للقروض (القروض للاقتصاد الوطني، القروض للخرينة) وهذا يعود إلى³:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة؛

¹ بن علي بلعزوز، احمد محمدي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² عبد الله البحري، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 67.

³ وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 256.

- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛
- معالجة انتقائية أي لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا؛
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها وإلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

ثانيا: وضع حد أقصى لسعر الفائدة

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، لذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد¹.

ثالثا: السياسة الانتقائية للقروض:

للقيام بسياسة تطير القروض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي²:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير، أو بالسكن، أو الزراعة، والصناعة، أو المهن الحرة، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض، وقد يأخذ شكل الإعانة من طرف الدولة؛

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فعندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي؛

- فرض أسعار فائدة تفاضلية لإعادة الخصم، حيث تفرض السلطات النقدية معدل خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية؛

¹ - عبد النعيم مبارك، أحمد ناقة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، مرجع سبق ذكره،

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وعلاج اختلال ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الفلاحي في الجزائر؛

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي، والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع ويستخدم هذا التقييد للتقليل من التضخم في الاقتصاد، وقد طبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941 وكذا في فرنسا سنة 1969 وطبقت في الجزائر سنة 1970؛

- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معينا؛

- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، إذ يشترط البنك المركزي مسبقا للحصول على إجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي لإيداعات مسبقة توضع من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد، وقد أدى هذا الأسلوب إلى التأثير على الاحتياطات النقدية والمقدرة الإقراضية للبنوك التجارية إلى الدرجة التي أدت إلى تمويل المستوردين بهدف توفير هذه الإيداعات المسبقة وطبقت هذه الأداة في العديد من الدول فقد استعملت لأول مرة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا لفترة ما بعد الحرب لكنها أظهرت عدم نجاحها في العديد من البلدان خلال السنوات الأخيرة، لأن تأثيرها كان ظرفيا ومحدودا ورغم هذا فهو إجراء يدعم السياسات الأخرى للحد من الاستيراد الفائض عن الحاجة أو من استيراد السلع غير الضرورية.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

إلى جانب الأدوات المباشرة هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية يمكن أن نذكر منها:

أولا: الإقناع الأدبي

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية مع البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي¹، وهذا ما يفسر نجاحها في كندا، استراليا، نيوزلندا، وإخفاها في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

إن اعتماد الأسلوب المباشر لإدارة السياسة النقدية والرقابة على الائتمان مافتئ التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأساليب غير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك لعدة أسباب أهمها¹:

- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالفعالية والحيوية؛
- تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى؛
- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها؛
- انعدام الضمانات الكفيلة كون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم لأغراض محددة لها، غير أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى؛
- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.

ثانيا: الرقابة على شروط البيع بالتقسيط

يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة لحصول كل فرد على السلع التي يرغب فيها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي يقوم برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط أي تقييد الائتمان، وفي الحالة العكسية أي الكساد فإنه يقوم بتيسير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من سلعة لحد أدنى وإطالة مدة التقسيط².

المطلب الرابع: تأثير النقود الالكترونية على وظائف وأدوات البنك المركزي

إن انتشار النقود الالكترونية وزيادة استخدامها ولد آثارا هامة على السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية للدولة، فإذا كان يعهد للبنك المركزي مسألة إصدار النقود الالكترونية فإن الإفراط فيها قد يؤثر على إدارة السياسة النقدية.

¹ - الشريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 75، 76.

² - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الجزائر، 1993، ص 40.

أولاً: تأثير النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزي

تأثر النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزي كالتالي:

1- تأثير النقود الالكترونية على وظيفة الإصدار للبنك المركزي:

إن ظهور النقود الالكترونية كان له تأثير كبير على الطلب على أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي، وبالتالي فإن عائداته سوف ستخفص حيث أن عملية إصدار النقود الإلكترونية يمكن أن تتولاها مؤسسات أخرى غير البنك المركزي، إذن فإن التماذي في استعمال النقود الالكترونية يؤدي إلى تقليص ميزانيات البنوك المركزية بشكل ظاهر¹.

2- تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنك للبنوك:

يتموقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي إذ يشرف على هذا الجهاز وينظمه، فهو يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية كما يحتفظ بودائع البنوك التجارية، وهو المقرض الأخير الذي تلجأ إليه هذه البنوك لذلك فإن لظهور النقود الالكترونية أثر على دور البنك المركزي بصفته بنكاً للبنوك إذ أن هذا الدور بدأ يخفص؛ فقد تستمر بعض البنوك المركزية في أداء دور المقرض الأخير للمؤسسات المالية الكبيرة، لكن الحاجة لهذا المقرض قد تتخفص في عالم تنتقل فيه المعلومات بشكل فوري فيما يتعلق تقريباً بكل النشاطات وكل المؤسسات².

3- تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكاً للحكومة:

يعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار والوكيل المالي للحكومة، الذي ينوب عنها في معاملاتها المالية الداخلية والخارجية بالإضافة لكونه الهيئة التي تشرف على تطبيق جزء هام من السياسة الاقتصادية العامة للحكومة، المتمثلة في السياسة النقدية والتسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص المتنافسة المصدرة للنقود الالكترونية³، وما لهذه الأخيرة من أثر على فعالية المعاملات التي يقوم بها البنك المركزي لصالح الحكومة حيث يمكن أن تغير اتجاه السياسة النقدية.

¹ - محمد شايب، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - محمد شايب، نفس المرجع السابق، ص 10.

³ - احمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، في الفترة (10-12) ماي 2003، ص 169.

4- تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان:

تعتبر وظيفة مراقبة الائتمان من الوظائف المهمة التي يقوم بها البنك المركزي، إذ تعمل على التحكم في الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة، وعند زيادة إصدار النقود الإلكترونية وصعوبة السيطرة على خدمات المدفوعات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت أو توجيهها، قد يؤدي إلى تخفيف قبضة البنك المركزي في توجيه الائتمان¹.

ثانياً: تأثير النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية

يمكن للنقود الإلكترونية أن تؤثر على إدارة السياسة النقدية من النواحي التالية²:

1- تأثير النقود الإلكترونية على سعر إعادة الخصم:

يمكن للأفراد القيام بشراء النقود الإلكترونية مقابل النقود القانونية، وبالتالي فإن هذه النقود وفي كلتا الحالتين ستدخل في خزينة البنوك، لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود التي تلقوها في أرصدهم البنكية، وستقوم البنوك بتغيير النقود مقابل ودائع مع البنك المركزي وبهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة فإن البنوك ستختار بين أمرين:

- إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض؛
- وإما أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي.

وبالتالي فزيادة الطلب على الأصول في أسواق المال ستؤدي إلى الانخفاض في أسعار الفائدة ولهذا السبب فإن البنوك ستفضل البديل الثاني.

وبما أن البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل فإن البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، وبالتالي تقوم باستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الإلكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي، وفي حالة ما إذا قام مصدر النقود الإلكترونية بعرض المزيد من النقود الإلكترونية عن طريق منح قروض، أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر، في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا استمرت سلطة البنوك في منح هذه القروض دون قيود.

¹- صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 336.

²- محمد شايب، مرجع سبق ذكره، ص 11-13.

وكما هو معلوم، فإن البنك المركزي يمكنه أن يتحكم في حجم الائتمان عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم فإذا كان التوجه التوسعي وأراد التوسع في منح القروض فإنه يلجأ إلى تخفيض معدل إعادة الخصم فتقبل البنوك التجارية على خصم أوراقها لدى البنك المركزي وبالتالي تزداد سيولتها النقدية وعكس ذلك الاتجاه الانكماشية.

إن ظهور النقود الإلكترونية جعل احتياطات البنوك التجارية تزداد، كما تم شرحه سابقاً، وبالتالي يمكن القول أن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان، وذلك لأن إقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية من البنك المركزي سيقبل بسبب زيادة سيولتها النقدية وانخفاض حاجتها للبنك المركزي لمنحها هذه السيولة، فمهما كانت التغيرات في سعر إعادة الخصم فإنه لن يؤثر على حجم الائتمان لأنه لا يوجد طلب لإعادة خصم الأوراق التجارية.

2- تأثير النقود الإلكترونية على عمليات السوق المفتوحة:

- من ناحية أولى: إن قيام الأفراد باستخدام النقود الإلكترونية بصورة شائعة سوف يدفعهم تدريجياً إلى التخفيف من الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة، وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى مؤسسة النقد بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه، إلا أن زيادة حج الاحتياطي سوف يحد من قدرة مؤسسة النقد على القيام ببيع الأوراق المالية لامتناس جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الائتمان.

وفي حالة قيام البنوك المركزية، بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف منح الائتمان، فإن الأفراد سوف يستخدمون نقودهم الإلكترونية في شراء تلك الأوراق، إلا أن عدم وجود ارتباط بين النقود الإلكترونية وبين أي أرصدة لهم لدى البنوك التجارية فإنه من شأن هذه العملية ألا يكون لها هي الأخرى أي تأثير على السياسة الائتمانية لتلك البنوك، ومع هذا فإن تأثير النقود الإلكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي سوف تتوقف بصورة رئيسية على مدى شيوع استخدام النقود الإلكترونية فكلما كان التعامل بالنقود الإلكترونية هامشياً كلما كان تأثيرها ضعيفاً على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي، وعلى العكس من ذلك فإن استخدام النقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية، قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشترياً أو بائعاً في سوق الأوراق المالية، وكذلك فإن هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع تغييره تبعاً لنشاط البنك المركزي في هذه السوق، حيث أن

قيامه بشراء الأوراق المالية سوف يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة وبالتالي يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية.

- من الناحية ثنائية: إن التوسع في استعمال النقود الإلكترونية سيقصص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقليل قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة.

هناك من يرى بأن النقود الإلكترونية ستؤثر على سياسة السوق المفتوحة ولكن بطريقة إيجابية، حيث يرون بأن استخدام عمليات السوق المفتوحة إلكترونياً عبر الشبكة سيكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية حيث تصل لقاعدة أوسع من العملاء داخلياً وخارجياً وبالتالي يمكن للتوازن النقدي أن يعود بصورة أسرع، ولكن ما يجدر الإشارة إليه أن تلك الوسيلة ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلباتها.

3- تأثير النقود الإلكترونية على الاحتياطي القانوني:

ويمكن أن تأثر النقود الإلكترونية على الاحتياطي القانوني وذلك بالشكل التالي:

- أ- على حجم الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي: إن التحول لاستخدام النقود الإلكترونية يرفع من مستوى الاحتياطي القانوني وذلك لأن زيادة الودائع تؤدي إلى زيادة الاحتياطي.
- ب- على فعالية سياسة الاحتياطي القانوني كأداة لمراقبة الائتمان: مما سبق، تبين لنا أن حجم الاحتياطي يزداد بازدياد استخدام النقود الإلكترونية وبالتالي تزداد سيولة البنوك التجارية، فيقلص الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي، وبهذا فإن ظهور النقود الإلكترونية سيحد من فعالية سياسة الاحتياطي القانوني، لأنه سيكون لدى البنوك التجارية فائض في النقود المودعة، وتزداد سيولتها بشكل ملحوظ.

وفي الأخير يمكن القول أن تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية يتوقف على عامل أساسي وهو مدى شيوع استخدامها في اقتصاد ما مقارنة مع باقي أنواع النقود بالشكل الذي يجعلها تؤثر على مختلف أدوات السياسة النقدية ودور البنك المركزي.

خاتمة الفصل

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان. وقد مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل تبدأ المرحلة الأولى مع بداية القرن التاسع عشر والتي كان ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات، وهذا من منظور الكلاسيك، تلتها المرحلة الثانية التي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، وقد أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فاعلية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم أخيراً المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة، من قبل النقديون الذين اعتبروها أكثر فعالية وتراجع أهمية السياسة المالية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تسمى بالأهداف النهائية وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات والمؤثرات تسمى الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة.

ويتحكم البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات ومن ثمة تحقيق الأهداف المسطرة.

وللنقود الالكترونية تأثير على السياسة النقدية فإذا كان يعهد للبنك المركزي مسألة إصدار النقود الالكترونية فإن الإفراط فيها قد يؤثر على إدارة السياسة النقدية من خلال التأثير على أدوات ووظائف البنك المركزي.

الفصل الثالث:

آثر النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي

في إدارة السياسة النقدية

- دراسة حالة المملكة العربية السعودية

-(2012 -2002)-

مقدمة الفصل

تم التطرق في الفصل الأول إلى عرض الإطار المفاهيمي حول النقود الالكترونية إلى مفهوم النقود وتطورها، كما تعرفنا إلى مفاهيم عامة حول النقود الالكترونية، وتم التطرق في الفصل الثاني إلى مفهوم السياسة النقدية وتطورها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى أهدافها كما تعرفنا على الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية، كذا تأثيرها على وظائف وأدوات السياسة النقدية. بينما في هذا الفصل يتم دراسة تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002 - 2012)، ويهدف هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى التعريف بالجهاز المصرفي السعودي حيث سيتم التطرق إلى نشأته وتطوره، وكذا مكوناته، كما سنتعرف على عمليات الجهاز المصرفي السعودي. أما المبحث الثاني يتم تسليط الضوء على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002 - 2012)، وذلك من خلال التعرف إلى أهم أهدافها وأدواتها كما سنتطرق لتحليل مؤشرات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية، في حين يتضمن المبحث الثالث تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال التطرق إلى النقود الالكترونية المتداولة فيها المملكة، وكذا تأثيرها على إدارة السياسة النقدية.

المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي السعودي؛

المبحث الثاني: السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002 - 2012)؛

المبحث الثالث: تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي السعودي

يعد الجهاز المصرفي السعودي من أكثر الأجهزة المصرفية تطوراً، نظراً للخدمات التي يقدمها للعملاء ومن خلال هذا المبحث سنتطرق للجهاز المصرفي السعودي من حيث النشأة والتطور والمكونات وكذلك العمليات التي تقوم المصارف التجارية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي السعودي

قبل التطرق إلى نشأة القطاع المصرفي السعودي ومكوناته سنحاول التطرق إلى المصطلحات الواردة في المرسوم المالي الخاص بالمملكة العربية السعودية¹:

مصطلح البنك: "أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول في المملكة أي عمل من الأعمال بصفة أساسية".

البنك الوطني: وهو "البنك الذي يكون مركزه الرئيسي في المملكة وماله من فروعها فيها".

البنك الأجنبي: ويقصد به "البنك الذي يكون مركزه الرئيسي خارج المملكة وماله من فروعها فيها".

المؤسسة: ويقصد بها "مؤسسة النقد العربي السعودي، وتعرف أيضاً باسم ساما (SAMA) اختصاراً

لجملة (Saudi Arabian Monetary Agency) وهي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية".

أولاً: النشأة التاريخية للجهاز المصرفي السعودي

يرجع ظهور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية إلى أواخر القرن 19 وبداية 20 للميلاد واتسمت أعمالها بالبساطة، وتعتبر المؤسسة البريطانية "جيلاتي وهانكي وشركاؤهم" المحدودة في السودان (gellatgy hankey and go) هي أول مؤسسة قامت بأعمال مصرفية في السعودية، وقد بدأت عملها في التجارة في جدة ومنطقة البحر الأحمر سنة 1885¹.

وفي سنة 1926 تأسست "الجمعية التجارية الهولندية" بجدة وكان هدفها تقديم التسهيلات للحجاج

القادمين من أندونيسيا، وخلال الفترة نفسها ظهر عدد من الصيارفة للقيام بأعمال استبدال النقود¹.

¹ - المرسوم الملكي رقم 5 المتعلق بنظام مراقبة البنوك المادة الأولى الصادر بتاريخ 1386/02/22.

¹ - مفوض عواد العنزي، العلاقات العامة في البنوك التجارية السعودي (دراسة في الاتجاهات الإدارية وواقع الممارسات

الفعلية)، مذكرة ماجستير في الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 20.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 20.

ومع تزايد إيرادات النفط بدأت البنوك التجارية في الظهور حيث تأسست شركة الكعكي التجاري¹.

كما تم السماح للعديد من البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة وهي "بنك الأندويش" الهند الصينية عام 1948، و"البنك العربي المحدود" عام 1949، و"البنك البريطاني للشرق الأوسط" عام 1950، و"البنك الأهلي" الباكستاني عام 1950².

وبعد توحيد المملكة قامت الحكومة بإنشاء إدارة المالية العامة سنة 1344هـ وكان من مهامها الرئيسية تسيير الشؤون المالية والنقدية كافة، وعند حلول سنة 1351هـ تحولت مصلحة المالية العامة إلى وزارة للمالية والاقتصاد الوطني وأصدرت أنظمة أكثر تشددا لضبط عملية الصرافة، وبعد ذلك تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي في 1952/04/20 وتم افتتاحها للعمل في شهر أكتوبر من نفس السنة. كما صدر نظام مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم 1377/05/23هـ الموافق لسنة 1957 والذي فرض رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك العاملة في المملكة السعودية، وبعد تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي عام 1952 تم الترخيص للمزيد من فروع البنوك الأجنبية منها فرع لبنك القاهرة، البنك الوطني عام 1958 وبنك الرياض 1957 والأهلي التجاري 1953، ولقد واجه البنك الوطني صعوبات مالية أدى إلى دمج مع بنك الرياض³.

وفي عام 1957 وبموجب صدور المرسوم الملكي بادرت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تطبيق برنامج لسعوده البنوك الأجنبية بمعنى مساهمة رأس المال السعودي بأغلبية الأسهم، وقد تمت لسعوده على 8 سنوات وتمكنت الفروع من إتمام عملية الدمج والتحول إلى 8 شركات مصرفية وفقا لبرنامج لسعوده وتحول البنك الباكستاني إلى بنك الجزيرة وبنك هولندا إلى البنك السعودي الهولندي وبنك الأندويش إلى البنك السعودي الفرنسي والبنك البريطاني للشرق الأوسط إلى البنك البريطاني ثم تحول إلى ساب وبنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي والبنك العربي إلى البنك العربي الوطني، ودمج كل من بنك لبنان والمهجر وبنك مللي إيران والبنك المتحد لتكوين البنك السعودي التجاري المتحد، وبعد تغيير

¹ - البادري فهد بن خلف، آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد 47، العدد 01، 2007، ص 17.

² - Al Hamidy Abdulrahman, **banking sector issues in saudi arabia**, bis papers no 28, 2006, p330.

³ - مفوض عواد العنزي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

نسب ملكية رأس المال ودخول مساهمين جدد تحول اسم الشركة المصرفية السعودية للاستثمار في عام 1994 إلى البنك السعودي للاستثمار، وشهد عام 1997 اندماج بنك القاهرة السعودي والبنك السعودي التجاري المتحد تحت اسم "البنك السعودي المتحد" والذي تم تملكه بالكامل عام 1999 من طرف البنك السعودي الأمريكي والذي حول من فرع بنك فيرست ناشيونال إلى شركة مساهمة سعودية باسم "البنك السعودي الأمريكي"، وفي عام 1984 تم تحويل الشركة السعودية المصرفية للاستثمار إلى بنك تجاري، كما تم تأسيس شركة الراجحي المصرفية عام 1988¹.

وتم عام 2003 انتقال كل من البنك السعودي الأمريكي ومجموعة سيتي بنك إلى الإدارة المحلية وتحول اسم البنك إلى مجموعة سامبا المالية، وخلال العقد الماضي (2000-2010) تأسس بنك البلاد في عام 2004 و مصرف الإنماء عام 2008 كبنوك تجارية إسلامية².

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي بالمملكة العربية السعودية

يتكون القطاع المصرفي بالسعودية من مختلف المصارف التجارية والمصارف ذات الطابع الإسلامي وكذلك البنوك المتخصصة بالإضافة إلى مؤسسة النقد العربي والتي تقع في أعلى هرم الجهاز المصرفي السعودي.

أولاً: مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي في عهد الملك عبد العزيز بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ 1371/07/25هـ الموافق (1952/04/20م). الأول برقم 30/4/1/1046 وقضى بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي وأن تكون مدينة جدة مقراً لها وتفتح فروعاً في المدن والأماكن التي تكون بحاجة إليها والمرسوم الثاني برقم 30/4/1/1074 يقضي باعتماد وثيقة النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الملحقه بالمرسوم والأمر بوضعها موضع التنفيذ. وفي 1952/08/05م صدر المرسومان الملكيان رقم 30/4/1/1743 الذي يقضي بتعيين الأمريكي جورج بلوارز (George A. Blowers) أول محافظ لمؤسسة النقد، والمرسوم الثاني رقم 30/4/1/1744 يتعلق بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة، حيث بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي مزاوله نشاطها في مدينة جدة بتاريخ 1952/10/04م. في

¹ - مفوض عواد العنزري، نفس المرجع السابق، ص 21.

² - نفس المرجع السابق، ص 20.

1952/10/16 صدر مرسوم ملكي باعتماد الذهب عملة رسمية للمملكة وصدرت أول عملة ملكية باسم الملك عبد العزيز في 1952/10/22¹.

فتحت المؤسسة عدد من الفروع في كل من: مكة المكرمة في 1953/03/26، المدينة المنورة في 1953/08/19، الدمام في 1954/11/07، الطائف في 1955/01/31، والرياض في 1955/02/08. أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي عام 1376هـ أول مسكوكات لها من فئات القرش والقرشين والأربعة قروش، ونتيجة للأزمة النقدية التي واجهتها خلال الفترة 1375هـ-1377هـ عدل نظام مؤسسة النقد العربي السعودي حيث صدر المرسوم الملكي رقم 23 بتاريخ 1377/05/23هـ (1957/11/15م) الذي أكد على استقلالية المؤسسة وأوكلت إدارتها لمجلس إدارة يشرف على عملها وأناط به مسؤولية حسن سير الإدارة وكفاية المؤسسة ومنحه كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق هذا الغرض. في أواخر سنة 1398هـ انتقل المركز الرئيسي للمؤسسة من جدة إلى الرياض لبدء العمل رسمياً بتاريخ 1405/12/16هـ².

في عام 1405هـ (1984م) كونت لجنة وزارية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تنظيم وتطوير سوق الأسهم، وأوكل إلى مؤسسة النقد العربي مهمة تشغيل وتنظيم أعمال السوق اليومية.

في رمضان 1410هـ (أفريل 1990م) أنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي شبكة المدفوعات السعودية (SPAN) بهدف تشجيع التعامل الإلكتروني مع النظام المصرفي، في 1420/07/21هـ صدر قرار وزير المالية الذي أوكل لمؤسسة النقد العربي السعودي مهمة الترخيص لشركات التأجير التمويلي وكذلك مراقبتها والإشراف عليها، وأسندت إليها كذلك مهمة الإشراف على قطاع التأمين بموجب المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 1424/06/02هـ (2003/07/31م) القاضي بالموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين³.

¹ -<http://www.sama.gov.sa>, 05/05/2014.

² -<http://www.sama.gov.sa>, 05/05/2014.

³ - نفس المرجع السابق.

ثانياً: المصارف التجارية

بعد تطور النظام المالي السعودي ليصبح أكثر الأنظمة سلامة وكفاءة في العالم، والسماح للعديد من المصارف الأجنبية بفتح فروع لها بالمملكة تم الترخيص لإنشاء مصرفين محليين هما: البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض¹.

1- البنك الأهلي التجاري:

يعتبر البنك الأهلي التجاري من أعرق البنوك السعودية وأحد أبرز المؤسسات المالية في المملكة، وهو أول البنوك نشأة حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر الصادر في 1953/12/26م، ويمتلك البنك الأهلي 90.71% من أسهم شركة الأهلي المالية وهي الشركة الرائدة في المصرفية الاستثمارية، كما يمتلك البنك الأهلي 66.27% في بنك تركي "فاينانس كاتليم بانسكس" وهو بنك رائد في القطاع المصرفية الإسلامية في تركيا².

ويعتبر بنك الأهلي التجاري من أكبر البنوك في العالم العربي حيث يبلغ رأسماله 15000 مليون ريال وتبلغ حالياً عدد فروع البنك بالمملكة 329 فرعاً وذلك نهاية السنة 2013³.

2- بنك الرياض:

يعتبر بنك الرياض أحد المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، والتي تقوم بتزويد عملائها من الأفراد والشركات بمجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية، حيث بلغ

عدد فروع بنك الرياض حوالي 304 فرعاً⁴.

3- البنك السعودي الهولندي:

تأسس البنك في عام 1929م وكانت بدايته كشركة هولندية آنذاك، وكان نشاطه الأساسي تقديم الخدمات المالية للحجاج، وفي عام 1977م تأسس البنك السعودي الهولندي كشركة مساهمة سعودية

¹ - مفوض عواد العنزري، مرجع سبق ذكره، ص 2.

² - www.alahli.com.sa, 24/04/2014.

³ - www.alahli.com.sa, 24/04/2014.

⁴ - www.riyadbank.com, 22/04/2014.

برأسمال قدره 35 مليون ريال¹.

4- البنك العربي:

تأسس البنك العربي الوطني كشركة مساهمة سعودية مدرجة في عام 1979 بموجب المرسوم الملكي رقم م/38 عن طريق الاستحواذ على فروع البنك العربي المحدود آنذاك في المملكة العربية السعودية، ويحتل البنك المرتبة 10-15 كأكبر البنوك في الشرق الأوسط، ويقدم مجموعة من خدمات مصرفية، تجارية واستثمارية شاملة، إلى جانب الخدمات المتخصصة في مجال تأجير المعدات الثقيلة وتمويل المساكن².

5- مصرف ساب:

ساب هو شركة مساهمة يقدم في مجال الخدمات المصرفية تأسس في 1987/01/21م، وتعتبر ساب شركة مرتبطة بمجموعة hsb المصرفية وهي واحدة من أكبر المؤسسات المتخصصة في الخدمات المصرفية والمالية في العالم³.

6- البنك السعودي الفرنسي:

تأسس البنك السعودي الفرنسي كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/23 الصادر بتاريخ 1977/06/04⁴.

ويقدم البنك السعودي الفرنسي مختلف الخدمات المالية المصرفية التجارية للعملاء المحليين والدوليين ويمتلك 83 فرعاً، حيث حقق البنك السعودي الفرنسي خلال نشاطه دخل صافي بلغ 2.406 مليون ريال خلال سنة 2013⁵.

1- www.shb.com.sa, 22/04/2014.

2- www.anb.com.sa, 22/04/2014.

3- www.saba.com.1, 22/04/2014.

4- www.alfransi.com.s, 22/04/2014.

5- www.alfrnsi.com.sa, 22/04/2014.

*- البنك الإسلامي للتنمية: هو بنك دولي تشترك فيه عدة دول إسلامية أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهدفه دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب دول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية.

ثالثاً: المصارف الإسلامية

قامت الدول العربية الإسلامية التي انطوت في عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي بعقد مؤتمر الفقه الإسلامي الأول بالرباط سنة 1969، مما نتج عنه انعقاد مؤتمر وزراء المالية للدول المنظمة للمنظمة في جدة سنة 1973، وقد تم المناقشة حول إنشاء مصارف إسلامية تقدم خدمات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي عام 1975 بدأ "البنك الإسلامي للتنمية"^(*) عمله في المملكة العربية السعودية بوصفه أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في السعودية والعالم الإسلامي¹.

تعد دار المالية الإسلامية أول مجموعة مالية إسلامية ظهرت في المملكة العربية السعودية والعالم الإسلامي ولديها مجموعة من الفروع (بنوك فيصل) في مصر، السودان... الخ. وفي سنة 1986 تأسس مصرف الراجحي للاستثمار ونتيجة للطلب المتزايد على الصيرفة الإسلامية وخارجها، وكما سبق الذكر فإن عدد البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية 11 مصرفاً منها 4 مصارف إسلامية وتشمل: البنك الإسلامي للتنمية، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بنك الجزيرة، وبنك البلاد. وفضلاً على ذلك فإن عدد من البنوك التجارية الإسلامية قد افتتح لها عدة فروع تتعامل وفق الشريعة الإسلامية².

رابعاً: المصارف المتخصصة

البنوك المتخصصة هي البنوك التي تختص في منح الائتمان على نشاط محدد دون غيره مثل البنوك والصناديق العقارية والزراعية والصناعية، وهذه البنوك تشرف عليها وزارة المالية، وقد أوجدت هذه البنوك من أجل تفعيل التنمية في المملكة ومن بين هذه الصناديق والبنوك المتخصصة نذكر ما يلي³:

1- الصندوق السعودي للتنمية: ومهمته المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض الميسرة للدول الأقل نمواً ودخلاً، ودعم الصادرات الوطنية غير النفطية عن طريق تمويل الصادرات وضمانها.

¹ - حيدر يونس كاظم الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في المؤشرات السوق الأوراق المالية (الأردن والسعودية حالة تطبيقية م1990-2007م)، أطروحة دكتوراه قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص 118.

² - نفس المرجع السابق، ص 119.

³ - www.aleqti.com, 22/04/2014.

2- البنك السعودي للتسليف والادخار: ومهمته تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة لأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم، بالإضافة إلى تقديم قروض اجتماعية بدون فائدة لذوي الدخل المحدودة.

3- البنك الزراعي العربي السعودي: مهمته تمويل مختلف المجالات في النشاط الزراعي بمختلف مناطق المملكة.

4- صندوق التنمية الصناعي السعودي: تقديم مختلف القروض الميسرة المتوسطة وطويلة الأجل لمشاريع القطاع الخاص الصناعية.

5- صندوق التنمية العقارية: تقديم قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم على إقامة مساكن خاصة.

المطلب الثالث: العمليات بالجهاز المصرفي السعودي

حتى يمكننا الحديث عن العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وجب الحديث عن مهام مؤسسة النقد العربي السعودي.

أولاً: مهام مؤسسة النقد العربي السعودي

تعتبر المهام الأولى للمؤسسة النقد العربي السعودي هي تطوير نظام نقدي للبلاد، وفي غضون ثمانية أعوام ونصف من إنشاء المؤسسة تم إقامة نظام نقدي وطني كما تحولت المملكة من نظام قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) إلى نظام العملة الورقية، وكانت المهمة الأخرى التي أولتها المؤسسة اهتماماً خاصاً هي تشجيع نمو النظام المصرفي الوطني حيث لم يكن هناك بنوك سعودية¹.

وقد حدد النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الصادر عام 1957 مهام مؤسسة النقد العربي السعودي وهي كما يلي²:

1- إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته داخل البلاد وخارجها: تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بسك وإصدار النقد السعودي وكافة الأعمال الأخرى المتصلة بذلك، وتقوم بتثبيت ودعم القيمة

¹ - الجاسر محمد سليمان، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ (2020 م)، وزارة التخطيط في الرياض، السعودية، 19-23 أكتوبر 2002، ص6.

² - مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، مرسوم ملكي رقم 23 الصادر بتاريخ 23/06/1377هـ (1957م)، متوفر على الموقع: <http://www.sama.gov.sa>

الداخلية والخارجية للعملة والعمل على تقوية غطاء النقد، كما تقوم بحفظ الأموال الاحتياطية المرصدة لأغراض النقد.

2- القيام بأعمال مصرف الحكومة: تقوم المؤسسة بأعمال مصرف الحكومة فتورد فيها كافة واردات الحكومة وتصرف منها مدفوعاتها، ولا يجوز لمؤسسة النقد استلام الودائع الخاصة أو إقراض الحكومة والهيئات الخاصة و الأفراد، كما لا يجوز أن يكون لها مصلحة في أي مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

3- مراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات: تقوم المؤسسة بمراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات وإصدار القواعد والتعليمات الخاصة بهم، وعلى كل بنك تجاري يعمل في المملكة أن يقدم لها شهرياً بيانات عن مركزه المالي.

4- مراقبة البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بدور هام في التنمية الاقتصادية، ولضمان أداء البنوك لدورها المنشود من الضروري أن تتدخل الدولة لتنظيم عملها، وطبقاً لنظام مراقبة البنوك الصادر عام 1386 هـ الموافق 1966 م فقد تم منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة. وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بمراقبة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية سواء كانت بنوكاً وطنية أو فروعاً لبنوك أجنبية، حيث تبدأ رقابتها منذ تقديم طلب الترخيص وتستمر طوال فترة مزاوله البنك نشاطه¹.

5- إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي لمعايير محاسبية تطبقها البنوك التجارية: حيث قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار دليل معايير المحاسبة للبنوك التجارية والذي يشمل على المعايير المحاسبية التي قامت المؤسسة بإعدادها والتي يتوجب تطبيقها على حسابات البنوك التجارية العاملة في السعودية وفيما يلي المعايير المحاسبية التي نص عليها الدليل²:

¹ - قرمان عبد الرحمن السيد، العقود التجارية وعمليات البنوك طبقاً للأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية، مكتبة الشقري، بدون طبعة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 233.

² - المبارك نبيل، العبيد سعود بن سليمان، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع المصرفي السعودي، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة- الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، السعودية، يومي 14- 15 أكتوبر 2003، ص10.

أ- معيار الاستثمار والاتجار في الأوراق المالية: يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة باقتناء البنوك التجارية للأوراق المالية سواء كان اقتناؤها للاتجار أو الاستثمار، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بذلك.

ب- معيار القروض: يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المترتبة على منح تسهيلات ائتمانية من البنك لعملائه كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح لعنصر القروض في القوائم المالية.

ج- معيار الودائع: يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المرتبطة بودائع العملاء في البنوك التجارية، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح للودائع.

د- معيار التغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء: يحدد المعيار طريقة معالجة التغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بهم.

هـ- معيار العملات الأجنبية: يحدد المعيار المعالجة المحاسبية للعمليات المرصدة بعملة أجنبية، والعقود الآجلة لشراء أو بيع العملة الأجنبية، وترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية أو الشركات الأجنبية التابعة للبنك، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح المرتبطة بالأمور السابقة.

و- معيار الموجودات الثابتة والعقارات الأخرى: يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة باقتناء الموجودات الثابتة في البنك وحيازة العقارات الأخرى (التي حاز عليها البنك تسديدًا لديون مستحقة له أو أي عقارات أخرى ليست لأي غرض من الأغراض المسموح بها لمزاولة نشاط البنك)، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بها.

ز- معيار القوائم المالية الموحدة والاستثمار في الشركات التابعة: يحدد المعيار الحالات الواجبة لتوحيد القوائم المالية للبنك والشركات المشتركة والتابعة وطرق إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، كما يحدد الطريقة المحاسبية لمعالجة قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاركة والتابعة في القوائم المالية المنفصلة والخاصة بالبنك.

ح- معيار العرض والإفصاح العام: يحدد المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك التجارية المعدة للأغراض العامة للمستفيدين، كما يحتوي المعيار على اعتبارات محددة للأهمية النسبية والتي تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في القوائم المالية أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى.

ثانياً: الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية السعودية.

لقد عملت البنوك التجارية السعودية على توسيع وتطوير خدماتها المصرفية وفقاً لمتطلبات العصر، والعمل على أساس نموذج العمل المصرفي الشامل لتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء من الخدمات المصرفية الحديثة، ويمكن إيجاز أهم هذه الخدمات فيما يلي¹:

1- الحسابات: توفر البنوك التجارية العديد من الخيارات لإيداع الأموال، حيث يستطيع العميل فتح الحساب الذي يتلاءم مع احتياجاته، منها: الحساب الجاري، وحساب التوفير، وحساب الودائع لأجل، وحساب الرواتب.

2- بطاقات الائتمان: هي بطاقات يصدرها البنك التجاري للعميل بحيث يحدد البنك خط ائتماني للعميل لا يحق له تجاوزه، ويتم استخدامها في عمليات الشراء ويُسمح للعميل بسداد المبالغ خلال فترة مابين 35 إلى 45 يوم، وفي حالة تأخير السداد يُضاف على العميل رسوم أو فوائد، ومن أكثر البطاقات الائتمانية استخداماً في المملكة فيزاكارد، وماستركارد، وأمريكان إكسبريس، كما تقوم البنوك بإصدار بطاقات خاصة بها بمسميات ومميزات مختلفة².

3- خدمات الانترنت المصرفية: تقدم البنوك التجارية لعملائها الخدمات المصرفية عبر الانترنت وذلك لتمكينهم من تنفيذ معاملاتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

4- خدمات الهاتف المصرفي: تتيح البنوك التجارية لعملائها تنفيذ بعض العمليات المصرفية عبر الهاتف مثل: الاستفسار عن الرصيد، التحويل إلى حساب آخر، سداد فواتير الخدمات، والعديد من الخدمات الأخرى.

5- خدمات الصراف الآلي: يتيح الصراف الآلي للعميل العديد من الخدمات على مدار الساعة منها: السحب النقدي من الحساب، الاستفسار عن الرصيد، طلب كشف حساب، طلب دفتر شيكات، سداد فواتير الخدمات، الإيداع في الحساب³.

¹ - السيارى حمد بن سعود، التطورات النقدية والمصرفية في المملكة العربية السعودية، ندوة الاقتصاد السعودي المنعقدة على هامش الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 8.

² - البادي فهد بن خلف، آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد السابع والأربعون، العدد 1، 2007، ص 20.

³ - سنيور خالد عبدالله، منظمة التجارة العالمية وآثارها على القطاع المصرفي السعودي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز جدة، السعودية، 2002، ص 35.

- 6- خدمة الرسائل النصية القصيرة: تعتبر خدمة الرسائل النصية القصيرة من أحدث الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، بحيث تتيح لهم استقبال رسائل قصيرة على الجوال الخاص بهم لمعرفة العمليات التي تمت على حساباتهم بالإضافة إلى معلومات عن أحدث الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك لعملائها.
- 7- خدمة السداد: صُممت هذه الخدمة لسداد فواتير الخدمات مثل الكهرباء والهاتف لعملاء البنك في أي فرع من فروع البنك أو عن طريق أجهزة الصراف الآلي أو الهاتف المصرفي أو خدمات الإنترنت المصرفية.
- 8- القروض الشخصية: تقوم البنوك التجارية بمنح قروض شخصية للعملاء بحيث يتم السداد على أقساط مع إضافة فوائد.
- 9- البيع بالتقسيط: وهو قيام البنك مثلاً بشراء عقار أو سيارة ومن ثم بيعها للعميل بحيث يقوم بسداد المبلغ على أقساط شهرية مع إضافة فائدة.
- 10- الخدمات المصرفية الإسلامية: اتجهت البنوك التجارية في الآونة الأخيرة إلى تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمرابحة، الإجارة، المشاركة، المضاربة، الإستصناع السلم، والتوريق، وبطاقات الائتمان الإسلامية، والصناديق الاستثمارية الإسلامية.
- 11- خدمات الاستثمار: تقدم البنوك التجارية السعودية خدمات الاستثمار عن طريق الشركات التابعة لها والتي تتولى إدارة الخدمات والمنتجات الاستثمارية التي يوفرها البنك لعملائه، وتقوم هذه الشركات بتصميم وإدارة الصناديق المحلية والدولية و بناء المحافظ الاستثمارية، كما تقدم تشكيلة كاملة من خدمات الوساطة المحلية والدولية للعملاء الذين يتداولون بالأسهم المحلية أو الذين يستثمرون في الأسهم والسندات وعقود الخيارات المالية في الأسواق المالية العالمية.
- 12- الحوالات: تقدم البنوك التجارية للعميل خدمة الحوالات المالية بين البنوك المحلية أو الحوالات الدولية لدول العالم، ويمكن للعميل تنفيذ الحوالة عن طريق فروع البنك أو أجهزة الصرف الآلي أو الهاتف المصرفي أو خدمات الإنترنت المصرفية.
- 13- صناديق الأمانات: توفر البنوك التجارية للعملاء صناديق أمانات لحفظ الوثائق الهامة والممتلكات الثمينة وهي متوفرة بأحجام مختلفة.

- 14- نقاط البيع: إن خدمة نقاط البيع هي نظام يوفر لصاحب بطاقة الصراف الآلي أو بطاقات الائتمان أن يسدد قيمة مشترياته من المحلات التجارية بتحويلها من حسابه إلى حساب صاحب المحل التجاري الذي تمت فيه عملية الشراء.
- 15- خدمات الخزينة: لدى البنوك التجارية إدارة خاصة بالخزينة والتي تقدم للعملاء العديد من الخدمات مثل: عقود الصرف الأجنبي الفورية والآجلة، عقود الخيار للعملات الأجنبية، بيع وشراء المعادن الثمينة، سندات التنمية الحكومية، مقايضة أسعار الفائدة، عقود أسعار الفائدة الآجلة، عقود تثبيت الحد الأعلى لسعر الفائدة أو الحد الأدنى لسعر الفائدة أو تثبيت الحدين الأعلى والأدنى لسعر الفائدة.
- 16- الاعتماد المستندي: هو تعهد كتابي يصدره البنك لصالح المورد بناءً على طلب المستورد يلتزم البنك بموجبه بالدفع أو قبول كمبيالة مرفقاً بها مستندات الشحن إذا قدمت مطابقة تماماً لشروط الاعتماد¹.
- 17- التحصيل المستندي: عبارة عن مستندات تجارية مصحوبة أو غير مصحوبة بمستندات مالية، بحيث يقوم البنك بناءً على طلب المورد بتظهير المستندات إلى المستورد بعد استيفاء قبول هذه المستندات، وقد يتم الدفع نقدًا أو مقابل قبول كمبيالة تستحق في وقت لاحق².
- 18- خطاب الضمان: هو تعهد يصدر من البنك الضامن بناءً على طلب العميل بأن يدفع مبلغاً محددًا من المال إلى المستفيد من الضمان عند الطلب نيابة عن العميل خلال مدة صلاحية الضمان. وهو يُستخدم لتأمين وفاء طالب الضمان بالتزاماته اتجاه الغير.
- 19- الحلول التمويلية للشركات: تقدم البنوك التجارية مجموعة من المنتجات والخدمات لتلبية المتطلبات التمويلية لقطاع الشركات مثل: السحب على المكشوف لمقابلة الالتزامات الفورية للشركات وتمويل رأس المال العامل، القروض بكافة أنواعها (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل)، القروض المشتركة مع البنوك الأخرى لتمويل المشاريع الضخمة، تمويل العقود والمشاريع، ومنتجات التمويل الإسلامية.
- 20- خدمة صرف الرواتب وبطاقات الرواتب: خدمة توفر للشركات والمؤسسات والقطاعات الحكومية وبشكل آلي إيداع الرواتب الشهرية في حسابات موظفيهم، وتسمح بطاقة صرف الرواتب لموظفي الشركات باستلام وسحب رواتبهم من خلال أجهزة الصرف الآلي دون اشتراط فتح حسابات جارية لهم.

¹ - سنيور خالد عبدالله، نفس المرجع السابق، ص 36.

² - نفس المرجع السابق، ص 36.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في السعودية خلال الفترة (2002-2012)

تعتبر السياسة النقدية في أي دولة من أهم المحددات التي ترسم منحى مسار النمو الاقتصادي لمختلف الدول، ودولة السعودية تولى أهمية كبيرة لتطبيق سياسة نقدية تلبي الطموحات التي تصبو إليها قيادتها الرشيدة والتي تطمح لأن تكون دولة رائدة اقتصادياً، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى أهداف والأدوات النقدية لمؤسسة النقد العربي السعودي، أما في المطلب الثاني نقوم بتحليل مؤشرات السياسة النقدية في السعودية خلال فترة الدراسة (2002-2013).

المطلب الأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية (Monetary Policy Instruments)

تعرف السياسة النقدية على أنها العملية أو الإجراءات التي من خلالها تسعى البنوك المركزية إلى التأثير على كمية النقود في الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة للاقتصاد الكلي (مثل النمو، التوظيف، معدل التضخم المستهدف، سعر الصرف المستهدف، وعرض النقود).

أولاً: أهداف السياسة النقدية بالمملكة العربية السعودية

تنص المادة الأولى لنظام مؤسسة النقد العربي السعودي على أن يكون ضمن مهام المؤسسة إصدار العملة السعودية والحفاظ على قوتها وثباتها في الداخل والخارج، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهم أهداف السياسة النقدية في التالي:

- المحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي؛
- المحافظة على استقرار مستوى الأسعار المحلية؛
- استقرار السوق المالية¹.

¹ - صالح بن عبد الله العواد، السياسة النقدية: دورة مفهوم الصناعة المصرفية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإعلاميين، المعهد المصرفي، الرياض، 2010، ص 4.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية، يتوفر لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مجموعة من الأدوات النقدية التي تمكنها من القيام بإدارة السيولة ومتابعة أوضاع السوق النقدية بكل كفاءة وفعالية، وتشمل الأدوات التالية¹:

1- الاحتياطي الإلزامي (Minimum Reserve)

وينقسم إلى:

أ- الاحتياطي القانوني (Cash Reserve Ratio (CRR)

طبقاً للمادة السابعة من نظام مراقبة البنوك فإنه يستوجب على المصارف التجارية الاحتفاظ باحتياطيات إلزامية (كنسبة من الودائع البنكية) لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، إذ تبلغ حالياً 7% من ودائع تحت الطلب و 4% من الودائع الزمنية والادخارية ويعتبر الاحتياطي القانوني من الأدوات الهامة والفاعلة في الرقابة على الائتمان المصرفي والتأثير في السيولة النقدية.

ب- احتياطي السيولة (Statutory Liquidity Ratio (SLR)

إضافة للاحتياطي القانوني، وطبقاً للمادة السابعة من النظام مراقبة البنوك فإنه يستوجب على المصارف التجارية للاحتفاظ باحتياطي سيولة بمقدار 20% من إجمالي التزامات الودائع المصرفية على هيئة أصول قصيرة الأجل قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية في غضون شهر، وبالتالي فإن السيولة النقدية المتاحة للمصارف التجارية والتي يمكن استخدامها في عمليات الإقراض تمثل الفارق بين إجمالي الودائع وإجمالي الاحتياطي الإلزامي.

2- إنشاء الودائع وتوظيف ودائع المؤسسات العامة (Deposit Placement)

تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي عملية التصرف بالودائع المتاحة لها وكذلك بالودائع العائد لبعض المؤسسات والهيئات العامة بعد التنسيق معها، وذلك بإيداعها أو سحبها من النظام المصرفي للتحكم في حجم السيولة النقدية.

3- مبادلات الصرف الأجنبي (Fx Swaps)

تستهدف عمليات المبادلة في الصرف الأجنبي بشقيها (Fx Swap & Reverse Fx Swap) التأثير على التدفقات المالية (Capital Flows) من خلال تحقيق اضطرابات السيولة النقدية الناتجة عن

¹ - صالح بن عبد الله العواد، نفس المرجع السابق، ص 13-15.

التطورات في أسواق الصرف الأجنبي، وتعتبر تلك العمليات إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية، وتتميز بكونها أكثر مرونة من حيث فترات الاستحقاق والحجم، وتسعر عمليات المبادلة بناء على أسعار الفائدة السائدة في السوق، وعادة ما يتم اللجوء لاستخدامها عندما يتعرض النظام المصرفي إلى نقص في السيولة سواء كان بالريال أو بالدولار الأمريكي، حيث يتم تزويد النظام المصرفي بالسيولة اللازمة، تجدر الإشارة إلى أن عمليات المبادلة في النقد الأجنبي فيما بين المصارف التجارية تتم بشكل فاعل لإدارة سيولتها النقدية وتغطية مراكزها المالية في المقام الأول.

4- اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase Agreements)

تعد اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية إحدى الأدوات المهمة والمتاحة لمؤسسة النقد لإدارة السيولة النقدية المحلية، وتعتبر وسيلة مهمة من وسائل السياسة النقدية التي تعرف باسم "عمليات السوق المفتوح" بمفهومها الضيق، والتي تمثل دورها أداة مرنة للسيطرة على حجم الائتمان عن طريق قيام مؤسسة النقد بتعديل مستوى السيولة المصرفية بصورة مباشرة، ويعتمد مدى تأثير عمليات السوق المفتوح على مقدار الأوراق المالية التي بحوزة المصارف التجارية وكذلك حجم وعمق السوق المالية.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات السياسة النقدية في السعودية

أولاً: مؤشر عرض النقود

يعد عرض النقود من مؤشرات السياسة النقدية المهمة التي يمكن من خلالها الاسترشاد بنوع السياسة النقدية من قبل السلطات النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية، ومن تم اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك السياسة من قبلها، ولقد كانت السلطة النقدية تحرص على تنظيم السيولة المحلية بما يحقق الاستقرار النقدي بالاقتصاد السعودي.

استمر نمو عرض النقود بتعريفه الواسع M3 الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة 1998 إلى 2001 بالاستقرار بمتوسط 5.7%، حيث كان هناك توازن بين معدل النمو النقدي ومعدل المعروض من السلع والخدمات ما كان له أثر ايجابي في الأسعار في تلك الفترة، ومن بيانات الجدول رقم (03) فقد شهد معدل نمو عرض النقود ارتفاعاً كبيراً خلال 2002 إذ ارتفع بنسبة 14.8% نتيجة عدم الاستقرار الناجم عن التوتر الجيوسياسي في مناطق مختلفة من العالم، وتدايعات أحداث 11 سبتمبر وعدم الاستقرار الذي ساد في أسواق المال العالمية، كذلك توافر الفرص الاستثمارية الجاذبة في الاقتصاد المحلي، كما ساعد في دفع نمو عرض النقود في ذلك العام توسع

المصارف التجارية في الائتمان الممنوح للقطاعين الخاص والعام، ورغم الزيادة الجيدة في مستوى عرض النقود خلال عام 2003 بما مقداره 27 مليار ريال، إلا أن معدل التسارع في عرض النقود قد انخفض في ذلك العام ليبلغ 6.9 كنتيجة طبيعية للتوسع الكبير والطارئ عام 2002، وأدى تحسن المزدهر للقطاع الخاص الذي ارتفعت مطلوباته من المصارف بما نسبته 37.4% خلال عام 2004، إلى تسارع نمو عرض النقود بما نسبته 18.8% في ذلك العام، في عام 2005 نمت عرض النقود بنسبة 11.6% منخفضاً عن نمو العام السابق، رغم النمو غير المسبوق للمطلوبات القطاع الخاص بما نسبته 38.9% الذي حيد تماماً بسبب انخفاض ميزان مدفوعات القطاع الخاص وانخفاض صافي الإنفاق الحكومي المحلي في ذلك العام.

وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع M3 ارتفاعاً نسبته 19.3% مقارنة بالعام السابق ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي الذي مارس أثراً توسعياً كبيراً على السيولة خلال العام ومن بين العوامل الأخرى التي أثرت على السيولة المحلية أن الزيادة في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص تراجعت إلى ثلث حجمها عام 2005، وفي عام 2006 شهد نمو عرض النقود بتعريفه الواسع تسارع وبشكل رئيسي في مكونات الودائع المصرفية التي ارتفعت بنسبة 20.8% مقارنة بعام 2005، بينما ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 7.8% مقارنة بزيادة نسبتها 6.9% في العام السابق، ونتيجة للتسارع في معدل نمو الودائع المصرفية من نمو النقد المتداول خارج المصارف ارتفع نصيب الودائع المصرفية في عرض النقود (M3) خلال عام 2006 من 88.4% إلى 89.5% بينما انخفض نصيب النقد المتداول خارج المصارف من 11.6% إلى 16.5% خلال نفس السنة، وبذلك فقد سجل عرض النقود ارتفاعاً بنسبة 19.3% خلال عام 2006 مقارنة بارتفاع نسبته 11.6% في العام السابق، وقد حدث هذا النمو في عرض النقود بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2005 والعجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص؛ الناجم عن الزيادة في الواردات، وقد عرف معدل نمو عرض النقود ارتفاعاً أيضاً عام 2007 بلغ 19.6% لينخفض إلى مستوى 17.6% سنة 2008 ثم في 2009 إلى 10.7% حيث ارتفع خلال هذه السنة النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 6.5% وارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 26.5% والودائع شبه النقدية سجلت هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة 35.3% في حين تراجعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 12% مقارنة بعام 2008، وقد انخفض معدل عرض النقود إلى 5% سنة 2010، وزاد النمو في الودائع المصرفية خلال

هذه السنة والتي تمثل 91,2% من إجمالي عرض النقود بمعدل 4,7% ويلاحظ ارتفاع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 8,1%، وسجلت الودائع تحت الطلب نمو بمعدل 22,4% مقارنة بارتفاع 26,5% عام 2009، في حين انخفض حجم الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 15% والودائع الزمنية والادخارية بنسبة 7,8%، وفي عام 2012 ارتفع عرض النقود بنسبة 13,9% وكذلك النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 11% والودائع تحت الطلب بنسبة 17,6% وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 16% .

وتتمثل العوامل السببية للتغير في عرض النقود إلى:

- التغير في صافي الإنفاق المحلي الحكومي؛
- التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص؛
- التغير في مطلوبات المصارف والمؤسسات غير مالية للقطاع العام؛
- العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخارجي.

الجدول رقم (02): تطور مكونات عرض النقود في المملكة العربية السعودية

الوحدة: مليار ريال

السنوات المالية	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	M1	الودائع الزمنية والادخارية	M2	الودائع الأخرى شبه النقدية	M3
2002	52329	150010	202339	108028	310367	80059	390427
2003	55445	167577	223022	113382	336404	81061	417465
2004	60133	211170	271303	136673	406976	88122	496098
2005	64288	219251	283539	165266	448805	104869	553675
2006	69324	243418	312742	226027	538769	121815	660583
2007	72192	311365	383557	283059	666616	123140	789755
2008	83006	342488	425494	367624	793118	136007	929125
2009	88395	433162	521558	323377	844935	184009	1028944
2010	95520	530072	625592	298283	923874	156495	1080370
2011	119929	641056	760985	305441	1066427	157136	1223563
2012	133146	753970	887115	324428	1211543	182211	1393754

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

الجدول رقم (03) : تطور معدلات عرض النقود ومكوناته في السعودية خلال الفترة (2002-2012)

الوحدة: %

السنوات المالية	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	M1	الودائع الزمنية والادخارية	M2	الودائع الأخرى شبه النقدية	M3
2002	6.3	15.2	12.8	17.8	14.5	15.8	14.8
2003	5.9	11.7	10.2	5.0	8.4	1.2	6.9
2004	8.5	26.0	21.6	20.5	21.3	8.7	18.8
2005	6.9	3.8	4.5	20.9	10.0	19.0	11.6
2006	7.8	11.0	10.3	36.8	20.0	16.2	19.3
2007	4.1	27.9	22.6	25.2	23.7	1.1	19.6
2008	15	10.0	10.9	29.9	19.0	10.4	17.6
2009	6.5	26.5	22.6	-12.0	6.5	35.3	10.7
2010	8.1	22.4	19.9	7.8	9.3	-15.0	5.0
2011	25.6	20.9	21.6	2.4	10.4	0.4	13.3
2012	11.0	17.6	16.6	6.2	13.6	16.0	13.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

الجدول رقم (04): مكونات عرض النقود (الأرصبة المئوية في M3: بنهاية الفترة)

الوحدة: %

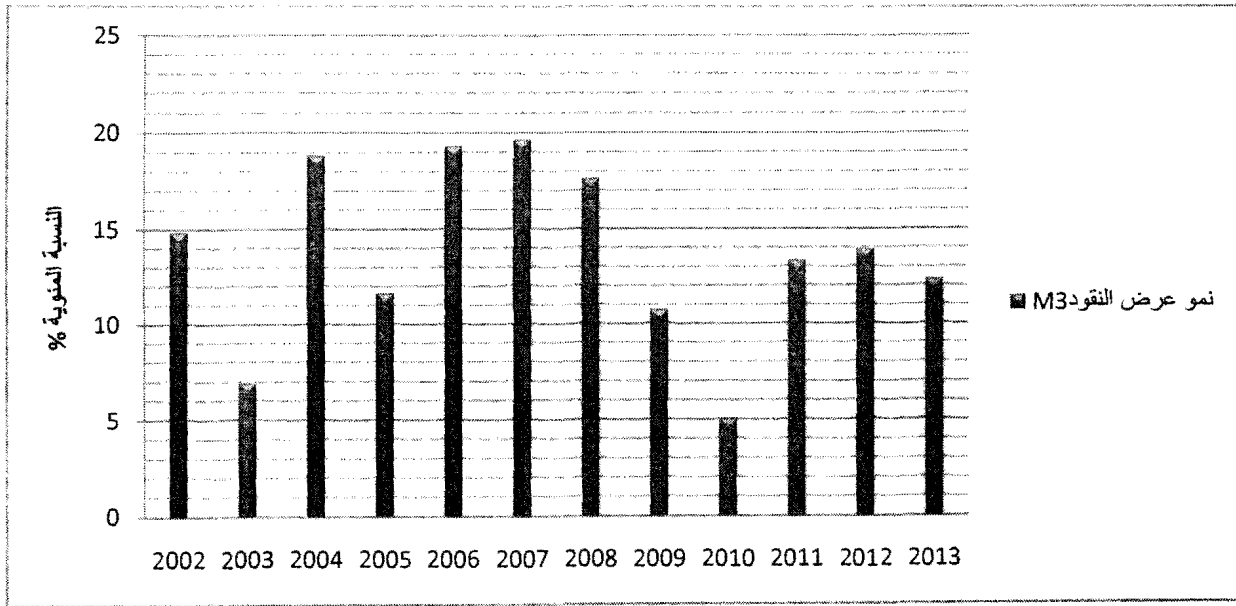
السنوات	النقد المتداول خارج المصارف	مجموع الودائع	الودائع تحت الطلب	الودائع الزمنية والادخارية	الودائع الأخرى شبه النقدية	عرض النقود M3
2002	13.4	68.6	38.4	26.6	20.5	100
2003	13.3	86.7	40.1	26.2	19.4	100
2004	12.1	87.9	42.6	27.5	17.8	100
2005	11.6	88.4	49.6	29.8	18.9	100
2006	10.5	89.5	36.8	34.2	18.4	100
2007	9.1	90.9	39.4	35.8	15.6	100
2008	8.9	91.1	36.9	39.6	14.6	100
2009	8.6	91.4	42.1	31.4	17.9	100
2010	8.8	91.2	49.1	27.6	14.5	100
2011	9.8	90.2	52.4	25.0	12.8	100
2012	9.6	90.4	54.1	23.3	13.1	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

ويمكن توضيح تطور معدل نمو عرض النقود بالمفهوم الواسع لدولة المملكة العربية السعودية من

خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(09): تطور معدلات عرض النقود M3 خلال الفترة (2002 - 2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03).

ثانيا: مؤشر التضخم

يعتبر مؤشر التضخم أهم مؤشرات السياسة النقدية ويسترشده به في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأسعار وسعر الصرف، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك أشهر مقاييس التضخم المستخدمة حيث يمثل تقريبا جيدا للتغير في نفقات المعيشة.

ترجع الزيادة أو الانخفاض في مؤشر تكاليف المعيشة الذي يتم قياسه بحساب التغير في المستوى العام للأسعار والذي يمثله التغير في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة إلى الارتفاع أو الانخفاض في مجموعات الإنفاق الرئيسة والتي تتمثل:

- مجموعة الأطعمة والمشروبات؛
- مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه؛
- مجموعة التأثيث المنزلي؛
- مجموعة الرعاية الطبية؛
- مجموعة النقل والاتصالات؛
- مجموعة التعليم والترخيص؛

- مجموعة السلع والخدمات الأخرى.

ولقد سجل الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (لجميع السكان) خلال عام 2006 زيادة نسبتها 2.2% ليبلغ 101.8 نقطة مقابل ارتفاع نسبته 0.7% في العام السابق ويعزى الارتفاع في معدل التضخم إلى الارتفاع في بعض مجموعات الإنفاق الرئيسية، فقد ارتفعت مجموعة الأطعمة والمشروبات ومجموعة التأثيث المنزلي ومجموعة السلع والخدمات الأخرى ومجموعة الترميم والإيجار ومجموعة الرعاية الطبية وقد سجل زيادة نسبتها 4.1% خلال عام 2007 وهذا راجع إلى ارتفاع معظم مجموعات الإنفاق الرئيسية عدا مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية، وخلال عام 2008 سجل زيادة نسبتها 9.9% حيث ساهمت كل المجموعات الرئيسية بنسب متفاوتة في هذا الارتفاع.

وقد تراجعت الضغوط التضخمية مقاسة بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام 2011 وكان متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 5% في عام 2011 مقارنة بـ 5.3% عام 2010 حدث هذا بالانخفاض بالرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي خلال 2011، وقد كانت ثلاث مجموعات رئيسية من أصل ثماني مجموعات تكون السلسلة الاستهلاكية الأقوى من حيث التأثير على إجمالي تضخم أسعار المستهلكين في المملكة العربية السعودية في عام 2011 وهي: مجموعة السلع والخدمات الأخرى، الترميم والإيجار والمياه، الأطعمة والمشروبات. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): تطور مؤشر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2012)

الوحدة: %

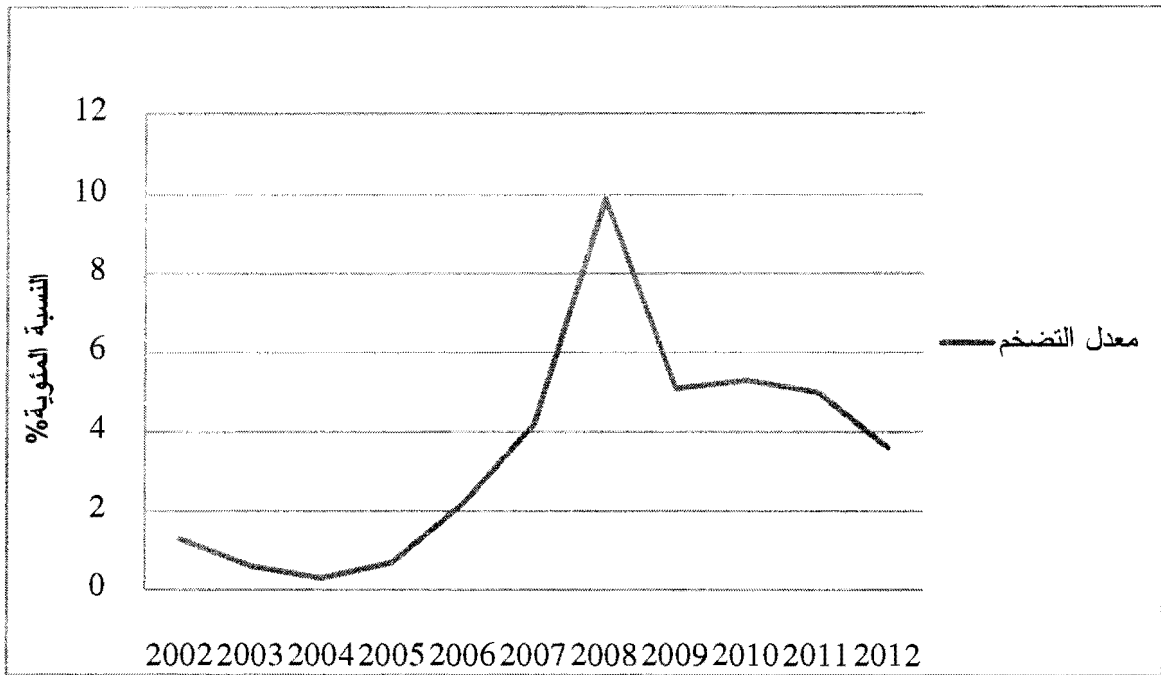
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم %	1.3	0.6	0.3	0.7	2.2	4.2	9.9	5.1	5.3	5	3.6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

ويمكن توضيح تطور مؤشر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2012)

من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور مؤشر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002 - 2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (05).

ثالثاً: مؤشر سعر الصرف

عرف سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي استقراراً خلال الفترة (2002-2006) عند مستوى 3.75 ريال بسبب استمرار مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على الربط الرسمي لسعر صرف الريال مع الدولار عند هذا المستوى إلى غاية 2006. وخلال عام 2007 بلغ سعر صرف الريال مقابل الدولار 3.74 مسجلاً بذلك ارتفاعاً وهذا بسبب تراجع قيمة الدولار في السوق الفورية نتيجة أزمة القروض العقارية التي عرفتتها الولايات المتحدة الأمريكية بداية من سنة 2007.

وخلال الفترة (2008-2012) تراجع سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي مرة أخرى إلى مستوى 3.75 ويعود ذلك إلى انتعاش الاقتصاد الأمريكي خلال هذه الفترة وما لذلك من تأثير إيجابي على قيمة الدولار. والجدول التالي يوضح ذلك:

4.79% مقارنة مع السنة السابقة وكذلك بالنسبة للودائع بالدولار الأمريكي، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2011 أين سجل معدل الفائدة على الودائع بالريال أدنى مستوى له بلغ 0.69% وهذا راجع للآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي، لكن هذا المعدل ارتفع نوعاً ما سنة 2012 حيث بلغ 0.92%. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(07): تطور أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار في المملكة العربية السعودية خلال

(2012-2002)

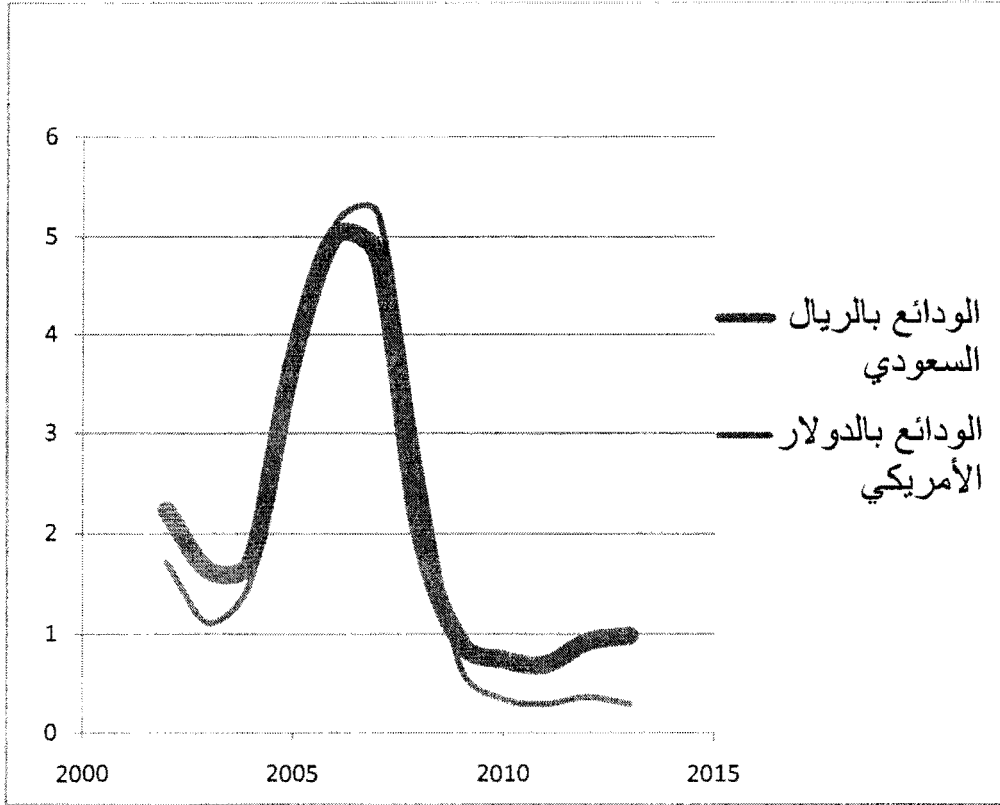
السنة	الودائع بالريال السعودي	الودائع بالدولار	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2002	2.23	1.71	0.52
2003	1.63	1.11	0.52
2004	1.73	1.53	0.20
2005	3.76	3.49	0.27
2006	5.02	5.13	0.11-
2007	4.79	5.22	0.43-
2008	2.03	2.67	0.64-
2009	0.91	0.65	0.26
2010	0.74	0.34	0.40
2011	0.69	0.29	0.41
2012	0.92	0.36	0.55

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

ويمكن توضيح تطور أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار في المملكة العربية السعودية من

خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(11): تطور أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على بيانات الجدول رقم(07).

المبحث الثالث: تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى تأثير النقود الالكترونية في المملكة العربية السعودية على السياسة النقدية من خلال تبيان أنواع النقود الالكترونية المتداولة وتأثيرها على إدارة السياسة النقدية.

المطلب الأول: النقود الالكترونية المتداولة في المملكة العربية السعودية

تداول في المملكة العربية السعودية نوع واحد من النقود الالكترونية وهي البطاقات الائتمانية وسنقوم في هذا المطلب بتبيان تطور أجهزة الصراف الآلي والبطاقات المصدرة في المملكة وعدد عمليات وسحوبات الشبكة السعودية وكذلك تطور قروض بطاقات الائتمان. وكل هذا سنلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): إحصاءات أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2002-2012)

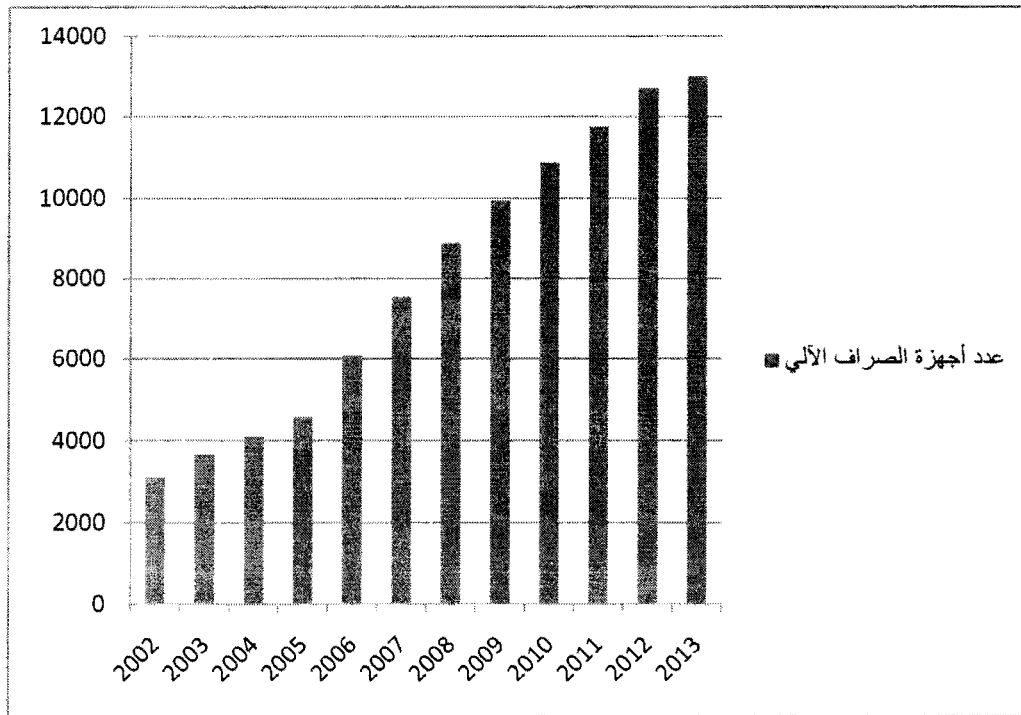
السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد عمليات الشبكة السعودية	عدد عمليات المصارف	مجموع العمليات	المجموع السحوبات (مليار ريال)
2002	3120	5616565	133383	131059	264442	755,177
2003	3676	6032407	149601	181898	321500	171,563
2004	4104	6440893	173004	239189	375299	200,422
2005	4588	8041886	205444	327758	533203	245,902
2006	6079	9971521	248567	378144	626711	279,101
2007	7543	11104901	278913	377577	656491	308,734
2008	8893	12366441	338355	533178	871533	379,009
2009	9950	13712905	372974	568727	941701	411,285
2010	10885	12162407	418473	656390	1074862	468,389
2011	11766	14261993	485985	768776	1254761	578,269
2012	12712	16440258	532983	800013	1332996	625,754

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

أولاً: تطور عمليات أجهزة الصراف الآلي خلال (2002-2012)

حققت الشبكة السعودية للمدفوعات عدداً من الانجازات واستمر النمو في حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي والبطاقات الائتمانية فمازالت الشبكة السعودية تواصل تحقيق الانجازات، وتسخر أفضل التقنيات في سبيل تقديم خدمات آلية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان وحققت الشبكة السعودية خلال الفترة (2002-2012) نمواً ايجابياً في عمليات أجهزة الصراف الآلي، فقد ارتفع عدد هذه الأجهزة من 3120 جهاز خلال عام 2002 إلى 3676 جهاز عام العام الموالي واستمر هذا الارتفاع وينسب مختلفة فخلال عام 2006 ارتفع بنسبة 32.5% ليبلغ 6079 جهاز مقارنة بزيادة نسبتها 11.8% خلال عام 2005 وخلال عام 2007 ارتفع عدد الأجهزة بنسبة 24.1% ليبلغ 7543 جهاز، وفي 2009 ارتفع بنسبة 19.2% ليبلغ 8993 جهاز، أما في عام 2010 فالنسبة زادت بمقدار 9.4% ليبلغ 10885 جهاز ، وفي سنة 2011 قدرت النسبة بـ 8.1% ليبلغ 11766 جهاز، أما في سنة 2012 ارتفع بنسبة 8% ليبلغ 12712 جهاز مقارنة بالعام السابق، ويتوضح ذلك بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12): عدد أجهزة الصراف الآلي خلال (2002-2012)

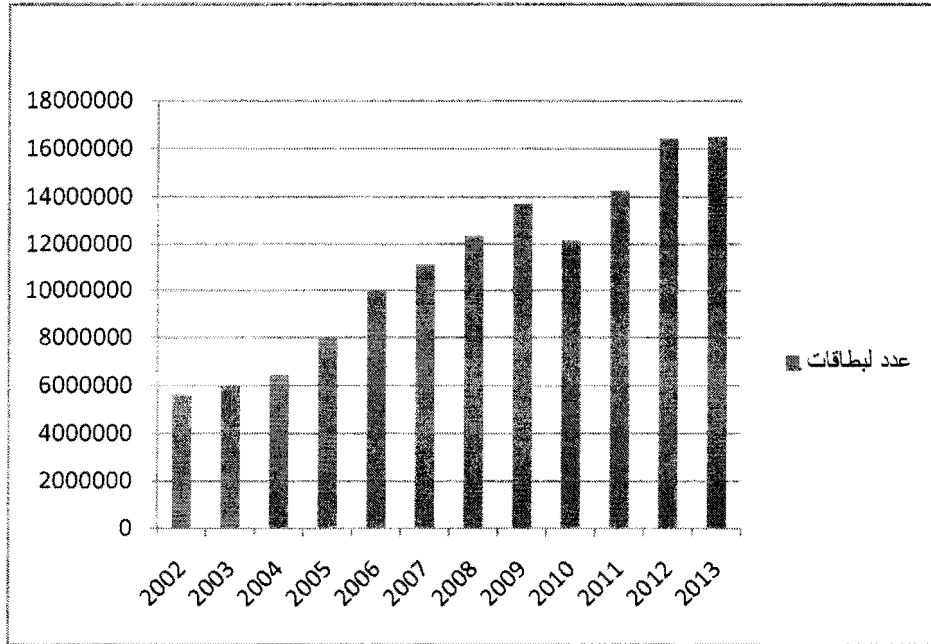


المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (08).

ثانياً: تطور عدد البطاقات المصدرة خلال الفترة (2002-2012)

يلاحظ المتتبع للبيانات الواردة في الجدول رقم (08) أن هناك نمو في عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة (2002-2012) حيث أنه يلاحظ ارتفاع عدد هذه البطاقات من 5,6 مليون بطاقة صرف آلي خلال عام 2002 إلى 6 ملايين بطاقة في العام الموالي واستمر هذا النمو فخلال عام 2006 ارتفع عدد البطاقات بنسبة 24% ليبلغ حوالي 10 مليون بطاقة صرف آلي مقارنة بارتفاع نسبته 23.8% في العام السابق، وفي عام 2007 ارتفع هذا العدد بنسبة 11.4% ليبلغ حوالي 11.1 مليون بطاقة صرف آلي، وكذلك في عام 2008 ارتفع بنسبة 11.4% ليبلغ حوالي 12.4 مليون بطاقة صرف آلي، في حين قدرت الزيادة في عدد هذه البطاقات في عام 2009 بنسبة 10.9% ليبلغ حوالي 13.7 مليون بطاقة صرف آلي، وخلال عام 2010 كان هناك انخفاض طفيف في هذا العدد بنسبة 11.3% ليبلغ حوالي 12.2 مليون بطاقة صرف آلي، وفي عام 2011 هناك ارتفاع بنسبة 17.3% لتبلغ حوالي 14.3 مليون بطاقة، ويستمر في عام 2012 بالارتفاع بنسبة 15.3% لتبلغ حوالي 16.4 مليون بطاقة صرف آلي ويتوضح كل هذا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): البطاقات المصدرة خلال الفترة (2002-2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (08).

ثالثاً: تطور عدد عمليات وسحوبات الشبكة السعودية للمدفوعات خلال الفترة (2002-2012)

يلاحظ المتتبع للبيانات الواردة في الجدول رقم (08) ارتفاع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف الآلي خلال الفترة (2002-2012) فقد ارتفعت من 264442 عملية إلى 321500 عملية خلال العام الموالي، وانخفضت السحوبات النقدية من 177,755 مليار ريال إلى 171,563 مليار ريال وقد استمر عدد العمليات والسحوبات في الارتفاع وبنسب مختلفة ففي عام 2006 ارتفعت العمليات بنسبة 17.5% ليبلغ 626711 مليون عملية، وزادت المسحوبات النقدية بنسبة 13.5% لتبلغ 279.1 مليار ريال، وفي عام 2007 ارتفع إجمالي عدد العمليات بنسبة 4% وزادت سحوباتها النقدية بنسبة 10.6% ليبلغ 308.7 مليار ريال، وكذلك في عام 2008 بنسبة 32.8% ليبلغ 871.533 مليون عملية وزادت السحوبات النقدية بنسبة 22.8% لتبلغ 379 مليار، واستمر هذا الارتفاع ففي عام 2010 بلغت النسبة 41.1% ليبلغ 1,074 مليون عملية والسحب النقدي بنسبة 13.9%، وفي سنة 2011 ارتفع بنسبة 16.7% وزاد السحب النقدي بنسبة 23.5%، وكذلك في عام 2012 ارتفع عدد العمليات بنسبة 6.2% وزادت عمليات السحب الآلي بنسبة 8.2%.

رابعاً: تطور قروض بطاقات الائتمان خلال الفترة (2002-2012)

يمكن تبين تطور قروض بطاقات الائتمان في مؤسسو النقد العربي السعودي خلال (2002-2012)

من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(09): قروض بطاقات الائتمان خلال الفترة (2002-2012)

الوحدة: مليار ريال

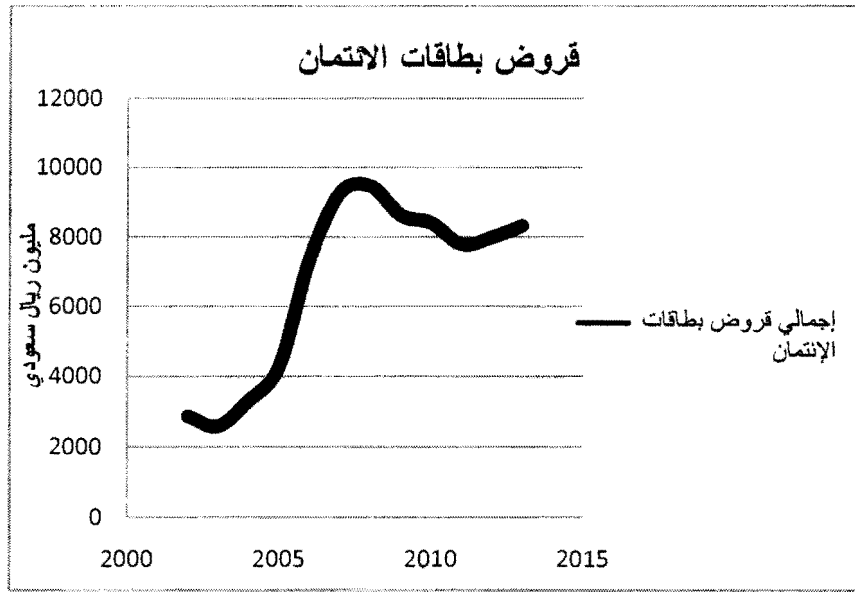
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
7,983	7,783	8,400	8,621	9,452	9,251	7,349	4,259	3,295	2,579	2,857	قروض بطاقات الائتمان

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن قروض بطاقات الائتمان زادت خلال الفترة (2002-2008)، حيث ارتفعت من 2,857 مليار ريال خلال 2002 إلى 2,579 مليار ريال في العام الموالي واستمرت في الارتفاع ففي عام 2006 كانت نسبة الزيادة 72.6% أي بزيادة قدرها 3.1 مليار ريال وهذا مقارنة

بارتفاع أقل نسبته 29.3% عام 2005، أما في عام 2007 فقد زادت بنسبة 21% بما قيمته 1.5 مليار ريال لتبلغ 8.9 مليار ريال مقارنة ب 7.3 مليار ريال سنة 2006، واستمرت هذه الزيادة إلى غاية 2008 ولكن بنسبة ضعيفة تقدر ب 2.2%، وفي سنة 2009 انخفضت هذه القروض بنسبة 8.8% بقيمة 0.8 مليار ريال وبنسبة 2.6% بما قيمته 0.2 مليار ريال سنة 2010 وبنسبة 7.3% سنة 2011 لترتفع مرة أخرى قروض بطاقات الائتمان سنة 2012 بنسبة 2.6%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور قروض بطاقات الائتمان خلال الفترة (2002-2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (09).

المطلب الثاني: تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

لمعرفة مدى تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية سنقوم بتحليل نسب قروض بطاقات الائتمان إلى العرض النقدي، وقروض بطاقات الائتمان إلى القروض الإجمالية، وقروض بطاقات الائتمان إلى الودائع الجارية خلال الفترة (2002-2012)، ومن خلال هذا التحليل نخلص إلى إدراك هل للنقود الالكترونية في المملكة العربية السعودية تأثير على السياسة النقدية أو أنها ليس لها تأثير.

أولاً: نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى العرض النقدي M2 في المملكة العربية السعودية

سنقوم بتبيان تطور هذه النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى العرض النقدي M2

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
7,985	7,783	8,400	8,621	9,452	9,251	7,349	4,259	3,295	2,579	2,857	قروض بطاقات الائتمان (مليار ريال)
211,543	1066,427	923,874	844,935	793,118	616,666	769,538	805,448	976,406	404,336	367,310	العرض النقدي M2 (مليار ريال)
0,66	0,73	0,91	1,02	1,19	1,52	0,95	0,52	0,34	0,63	0,77	نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى M2 (%)

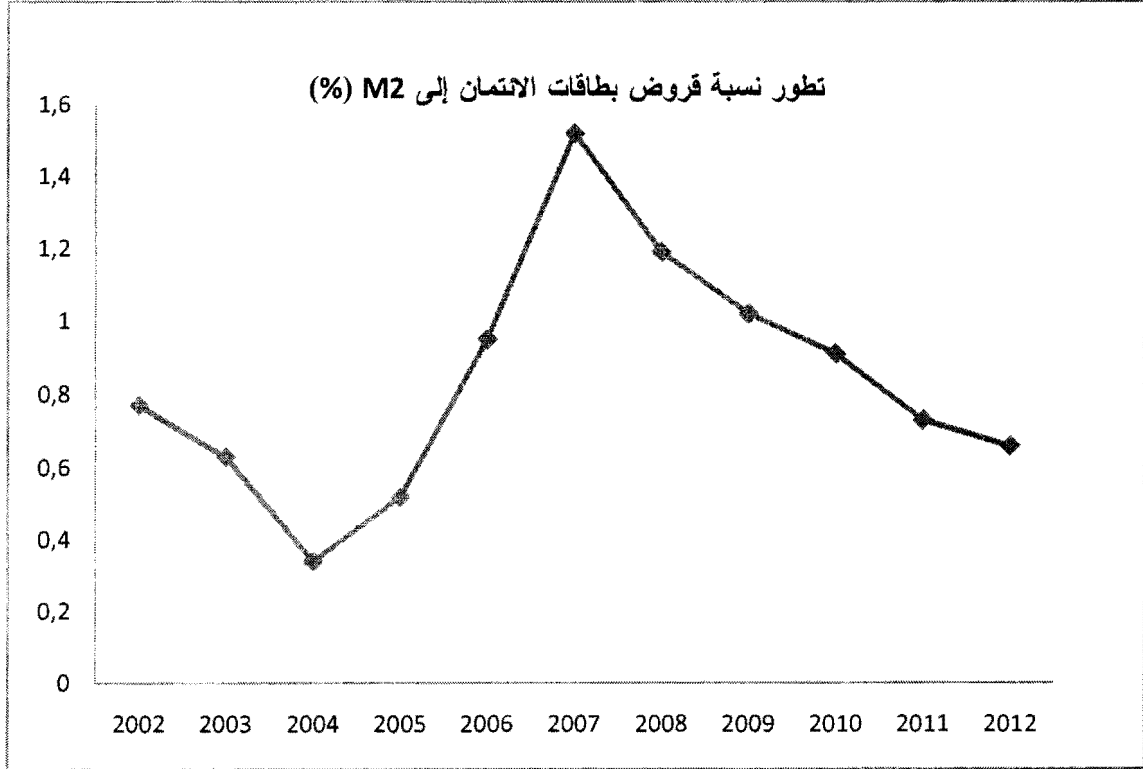
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى العرض النقدي في المملكة العربية السعودية حيث نلاحظ أن هذا النسبة ضعيفة، فتغيرها سواء بالارتفاع أو الانخفاض كان ضعيفا طوال الفترة (2002-2012)، ففي عام 2002 قدرت النسبة بـ 0,77% واستمرت بالارتفاع والانخفاض إلى غاية وصولها لأقصى حد لها في عام 2007 بنسبة 1,52%، وانخفضت سنة 2008 إلى 1,19% واستمرت بالانخفاض إلى غاية 2012 حيث سجلت نسبة 0,66%.

من هنا يمكن القول أن البطاقات الائتمانية في المملكة العربية السعودية مازالت ضعيفة النسبة، بالشكل الذي يجعلها ليس لها تأثير كبير على العرض النقدي.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (15): تطور نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى العرض النقدي M2 في المملكة العربية السعودية.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (10).

ثانياً: نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى القروض الإجمالية في المملكة العربية السعودية

سنقوم بتبيان هذه النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى القروض الإجمالية

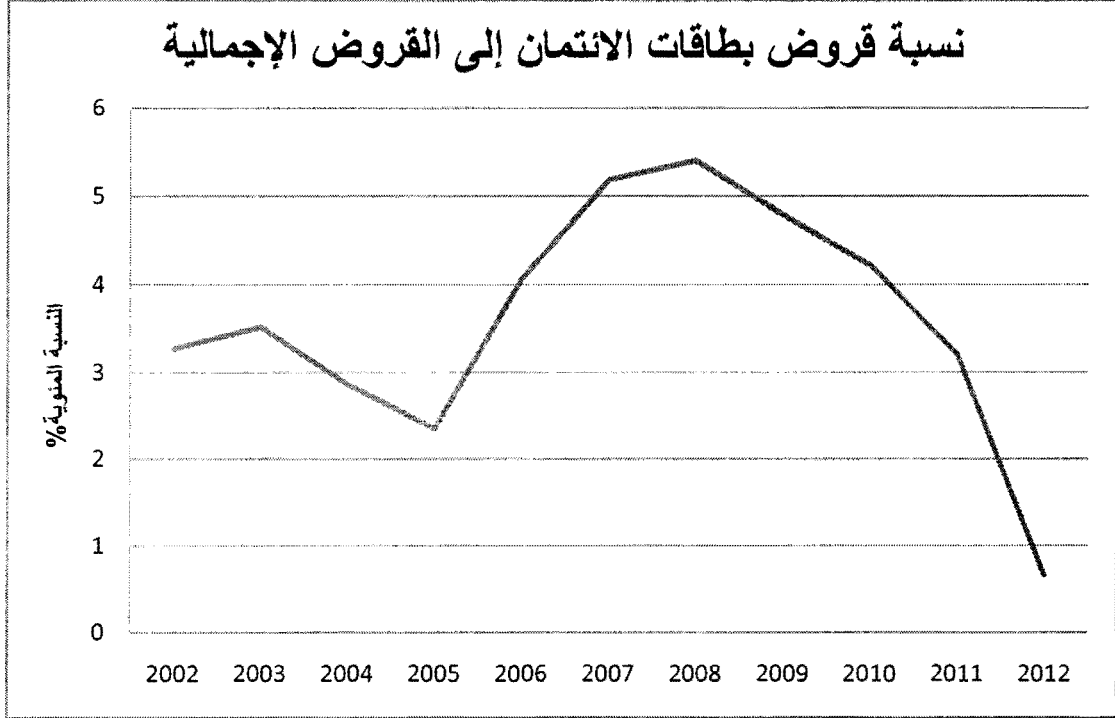
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
7,985	7,783	8,400	8,621	9,452	9,231	7,349	4,259	3,295	2,579	2,837	قروض بطاقات الائتمان (مليارات ريال)
292,014	242,246	198,835	179,918	173,985	178,408	180,678	180,856	115,306	73,305	87,352	قروض الإجمالية (مليارات ريال)
2,73	3,21	4,22	4,79	5,4	5,18	4,07	2,35	2,86	3,52	3,27	نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى القروض الإجمالية (%)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2007-2013) لمؤسسة النقد العربي السعودي.

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى القروض الإجمالية في المملكة العربية السعودية، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت ضعيفة طوال الفترة (2002-2012)، قدرت في عام 2002 بـ 3,27%، واستمرت بالتغير بمعدلات ضعيفة جداً إلى غاية وصولها في عام 2008 إلى نسبة تقدر بـ 5,4% والتي تعتبر أقصى نسبة تصل إليها. وبالمقارنة بنسبة قروض بطاقات الائتمان إلى العرض النقدي فنسبة قروض بطاقات الائتمان إلى القروض الإجمالية لا تعتبر ضعيفة جداً.

ورغم كل هذا فهذه النسب لم تصل إلى الحد الذي يمكن أن نعتبر فيه نسب البطاقات الائتمانية في المملكة العربية السعودية معتبرة، بالشكل الذي يجعل لها تأثير على القروض الإجمالية، لأنها لازالت ضعيفة ومنه ليس لها تأثير كبير على القروض الإجمالية. وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): تطور نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى القروض الإجمالية في المملكة العربية السعودية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

ثالثاً: نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى الودائع الجارية في المملكة العربية السعودية

لتبيان هذه النسب نقوم بتحليل الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى الودائع الجارية

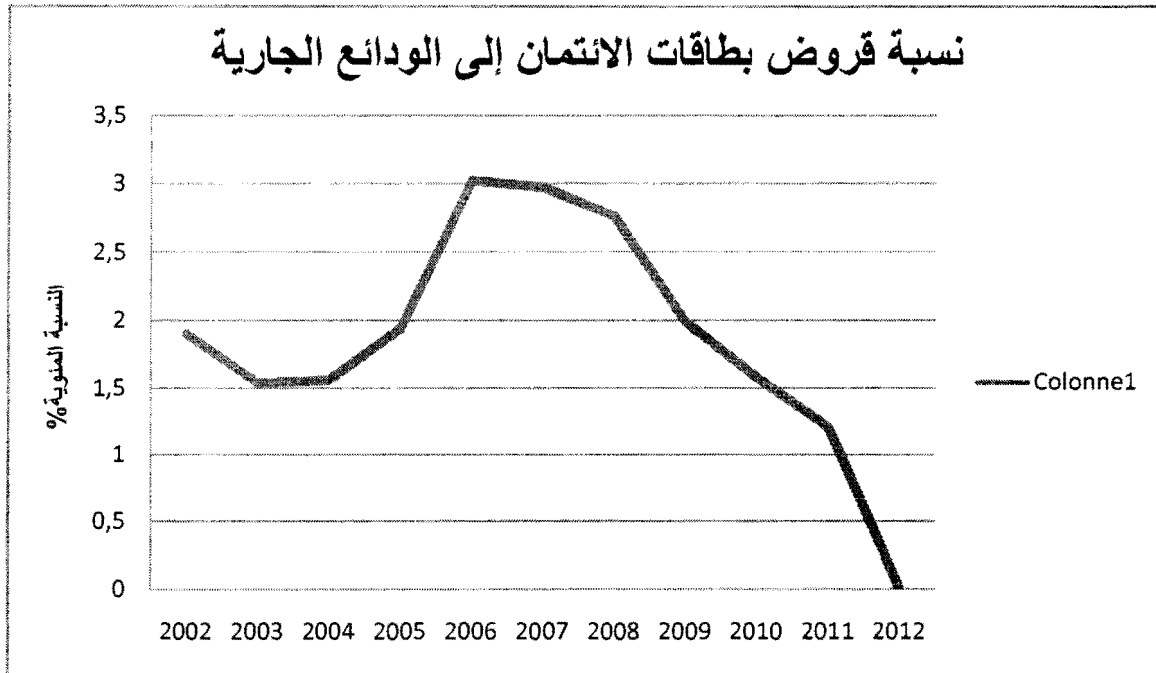
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
7,985	7,783	8,400	8,621	9,452	9,251	7,349	4,259	3,295	2,579	2,857	قروض بطاقات الائتمان (مليار ريال)
753,970	641,056	530,072	433,162	342,488	311,365	243,418	219,251	211,170	167,577	150,010	الودائع الجارية (مليار ريال)
0,01	1,21	1,58	1,99	2,76	2,97	3,02	1,94	1,56	1,54	1,90	نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى الودائع الجارية (%)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

تشير بيانات الجدول رقم (12) إلى نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى الودائع الجارية في المملكة العربية السعودية حيث نلاحظ أنها ضعيفة خلال الفترة (2012-2002) فقد وصلت إلى أقصى حد لها عام 2006 مسجلة نسبة قدرها 3.02% وأدنى حد لها خلال عام 2012 بنسبة 0,01%.

إذن البطاقات الائتمانية في المملكة العربية السعودية مازالت ضعيفة النسبة، بالشكل الذي يجعلها ليس لها تأثير كبير على الودائع الجارية.

الشكل رقم (17): تطور نسبة قروض بطاقات الائتمان إلى الودائع الجارية في المملكة العربية السعودية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

من خلال تحليلنا الجداول الثلاث الأخيرة خلصنا إلى أن نسبة النقود الالكترونية في المملكة العربية السعودية مازالت ضعيفة بالشكل الذي يجعلها ليس لها تأثير كبير على اتجاه أدوات السياسة النقدية، حيث أن ضعف هذه السياسة مقارنة مع العرض النقدي الإجمالي أو غيره من المؤشرات يعني أنها لم تصل بعد إلى ذلك الحد الذي تؤثر فيه تغيراتها على قدرة مؤسسة النقد العربي السعودي في التحكم في أدوات السياسة النقدية التي يديرها.

خاتمة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة مدى تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية، حيث تطرقنا في البداية إلى الجهاز المصرفي السعودي ، الذي تم إنشائه عام 1952، وتمثل مكوناته في مؤسسة النقد العربي السعودي، المصارف التجارية، المصارف الإسلامية، المصارف المتخصصة ، وتمثل عملياته في مهام مؤسسة النقد العربي السعودي والخدمات التي تقدمها البنوك التجارية.

وقد استخلصنا فيما يخص السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية أن مؤسسة النقد العربي السعودي تقوم بدورها في إدارة النقود في الاقتصاد من خلال أدوات السياسة النقدية التي هي كل من الاحتياطي الإلزامي، إنشاء الودائع وتوظيف ودائع المؤسسات المالية، مبادلات الصرف الأجنبي، اتفاقيات إعادة الشراء.

وفيما يخص مؤشرات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية فقد قمنا بتحليلها في الفترة (2002- 2012) من خلال مؤشر عرض النقود، مؤشر التضخم، مؤشر سعر الصرف، مؤشر سعر الصرف.

أما فيما يخص النقود الالكترونية في المملكة العربية السعودية ممثلة في بطاقات الائتمان فقط ونسب هذه البطاقات بالمقارنة مع العرض النقدي والقروض الإجمالية والودائع الجارية لم تصل إلى الحد الذي يجعلها تؤثر على اتجاه السياسة النقدية.



الخاتمة العامة

مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في كل مرحلة، وقد ظهرت النقود الحالية نتيجة للنقائص التي اعترت نظام المقايضة، وكانت نتيجة تطور غير موجه أملت ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة وحدها مواجهته بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل واتسع نطاق التبادل.

ولما كانت الابتكارات والتقنيات التكنولوجية تتطور بوتيرة متسارعة في مختلف المجالات كان هذا عاملاً أساسياً في تقليل المسافات وزيادة سرعة الاتصال وخاصة مع الانتشار الواسع لشبكة الانترنت والتي أظهرت فعاليتها على مختلف الجوانب الخاصة بالاقتصاد الراهن وهذا ما خلق صعوبة في استخدام النقود بشكلها الحالي لإتمام المعاملات الالكترونية مما ساعد على ظهور النقود الالكترونية والتي يقوم مفهومها على أنها نقود عادية متطورة، وذلك لما كان لها من خصائص النقود العادية فهي تصلح كأداة للدفع كما أن لها قوة إبراء ووسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، وسوف يتوقف انتشارها على عدد من العوامل من أهمها التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والكمبيوتر والانترنت، وعلى مدى تمتعها بقبول عام من المستهلكين والبائعين من ناحية أخرى.

ويمكن القول انه على الرغم مما تقدمه هذه التكنولوجيا للبشرية فإنها تظل عرضة للأعطال مما يتسبب في وقوع مشكلات كثيرة ، فبالرغم من تعاضد دور التأمين وحماية المعاملات النقدية الالكترونية إلا أنها لازالت تحمل في طياتها كخاطر قد تكون أمنية كما قد تكون قانونية وتنظيمية والآخر منها يتعلق بالسرية والخصوصية.

وقد يكون هناك آثار أخرى للنقود الالكترونية منها آثارها على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية الذي كان يحرص على تطبيق سياسة نقدية محكمة يتمكن من خلالها بلوغ الأهداف المنشودة، ولأجل ذلك يستدل بواسطة مؤشرات سياسته النقدية وهي كل من مؤشر عرض النقود، مؤشر سعر الصرف، مؤشر التضخم ومؤشر أسعار الفائدة، ولمعرفة مدى تأثير هذه النقود على السياسة النقدية قمنا بدراسة حالة المملكة العربية السعودية واستدلينا بنسبة النقود الالكترونية إلى العرض النقدي، ونسبتها إلى القروض الإجمالية وكذلك نسبتها إلى الودائع الجارية.

ومن هذا المنطلق وبعد تقديم محتوى الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختباراً لفرضياتها.

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

- النقود الالكترونية إحدى إفرزات التقدم التكنولوجي وهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها؛
- يعتبر البنوك المركزية، البنوك التجارية، المؤسسات المالية غير المصرفية أو المؤسسات غير المالية هم الجهة المخول لها إصدار النقود الالكترونية؛
- تختلف صور النقود الالكترونية تبعاً للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية والتي تقسم إلى بطاقات سابقة الدفع، والقرص الصلب وأخيراً الوسيلة المختلطة وكذلك تبعاً لحجم القيمة النقدية المخزنة على تلك الوسيلة التكنولوجية وتنقسم إلى بطاقات ذات قيمة ضعيفة وبطاقات ذات قيمة متوسطة؛
- للنقود الالكترونية عدة مزايا أهمها أن تكلفة تداولها تعتبر زهيدة، تسهل عملية التسديد، تشجع عمليات الدفع الآمنة، وتتميز بالسرية والخصوصية، ولها مخاطر أمنية وقانونية؛
- يبرز الدور الكبير الذي تلعبه السياسة النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي الذي يؤثر على أسعار الفائدة وبالتالي الاستثمار فالإنتاج، كما أنها تعد وسيلة هامة لتخطي فترات الانكماش وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى ومنها المالية؛
- لأجل الاسترشاد بنوع السياسة النقدية من قبل السلطة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية تم الاستدلال بعدة مؤشرات وتمثل في: مؤشر عرض النقود، مؤشر التضخم، مؤشر سعر الصرف مؤشر سعر الفائدة.

ثانياً: اختبار الفرضيات: بعد وضعنا جملة من الفرضيات، والتي تم الاعتماد عليها في الدراسة التطبيقية، وبعد المعالجة لموضوع البحث:

الفرضية الأولى: هناك تأثير للنقود الالكترونية على اتجاه السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية من خلال تأثيرها على وظائف البنك المركزي.

تكون هذه الفرضية صحيحة عندما تتغير وظائف البنك المركزي سواء لأنها لم تعد فعالة كما كانت أو أن الحاجة لمثل هذه الوظائف ستزول، وهذا ما لم نره في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الثانية: ضعف نسبة النقود الالكترونية في المملكة العربية السعودية جعلها لا تأثر في إدارة السياسة النقدية.

هذه الفرضية صحيحة لأن نسبة نمو النقود الالكترونية في المملكة العربية السعودية لم تكن بالدرجة التي يمكن أن تؤثر على إدارة السياسة النقدية، فلو أن انتشارها كان كبيراً سيؤدي إلى تقليل وربما اختفاء دور البنوك المركزية في إصدار النقود.

ثالثاً: توصيات واقتراحات

بناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول صياغة التوصيات والاقتراحات التالية:

- يجب التطوير أكثر في البنوك الموجودة الآن لكي تصبح بمستوى جيد لاستعمال النقود الالكترونية وذلك بتزويدها بأحدث الأجهزة والبرامج التي تتلاءم مع استعمال هذا النوع من النقود؛
- يجب توفير ميزانية عالية لإنشاء الصرافات الآلية والبطاقات الالكترونية لأنها تحتاج إلى مصارف أكثر من النقود العادية أو البنوك التقليدية؛
- يجب إعطاء العميل كلمة سر معينة يستخدمها في حالة ما إذا أراد أن يوقف حسابه بسبب السرقة أو الفقدان وسبب هذا هو السرعة والانجاز؛
- ضرورة وضع قواعد فيما يتعلق بالجهة المنوط بها عن إصدار النقود الالكترونية، ويجب أن يعهد إلى البنك المركزي والمؤسسات المصرفية عملية الإصدار مع وضعها تحت إشراف حكومي؛
- أن يكون التنظيم القانوني للنقود الالكترونية يحافظ على حرية الأفراد التي يكفلها الدستور من خلال تقديم الضمانات الكافية للمحافظة على سرية البيانات المالية الساحبة عبر شبكة الاتصال وذلك عند إبرام الصفقات التجارية بين الأطراف المختلفة؛
- التزام جميع الجهات التي تصدر النقود الالكترونية سواء كانت جهات عامة أو خاصة بتقديم تقارير دورية على مسؤوليتها عما تصدره من هذه النقود إلى السلطات الرقابية المختصة؛
- على الدول أن تضع برنامج تأهيل وتدريب للعاملين في البنوك لاكتسابهم الخبرات اللازمة للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالنقود الالكترونية وكيفية مواجهتها.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية (مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2008.
2. احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، القاهرة، 1998.
3. احمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الإلكترونية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، المنصورة، 2008.
4. احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية 2009.
5. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية واليعد الدولي للبيورو، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2000.
6. أكرم حداد، مشهور هزلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي)، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005.
7. أمير فرج يوسف، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008.
8. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003.
9. إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية والاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، بدون طبعة، الأزاريطة، 2011.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2005.
11. بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008.
12. بن علي بلعوز، احمد محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، بدون طبعة، الجزائر، 2008.
13. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عنابة، 2010.
14. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009.
15. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في ظل النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

16. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بدون طبعة، عمان، 2002.
17. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2002.
18. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، بيروت، 2003.
19. زكريا الدوري، يسرى السمراي، البنوك والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2006.
20. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صنعاء، بدون طبعة، الأردن، 1998.
21. لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لسياسة سعر)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بدون طبعة، بيروت، 2010.
22. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2011.
23. محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1997.
24. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون طبعة، بيروت، بدون سنة نشر.
25. محمد الشريف إمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، منشورات برني، الجزائر، 1994.
26. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
27. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2008.
28. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2003.
29. منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005.

30. منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية 2006.
31. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، بدون طبعة، الجزائر، 2007.
32. مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، بدون طبعة، دمشق، 2010.
33. مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، بدون طبعة، قسنطينة، 1989.
34. نادر عبد العزيز الشافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس، 2007.
35. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2007.
36. نعمان سعدي، البيد الدولي للنظام برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، ط1، الجزائر، 2011.
37. سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر (مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بدون طبعة، بيروت، 2008.
38. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الجزء2، مطابع الأهرام، بدون طبعة، الكويت، 1994.
39. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2005.
40. عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الدار العامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
41. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2009.
42. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2003.
43. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والاقتصاد (السياسات والمستحدثات)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006.

44. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة، الإسكندرية، 2009.
45. عبد المنعم مبارك، احمد الناقة، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة، الإسكندرية، 1995.
46. عبد المنعم مبارك، احمد الناقة، النقود والصرافة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 1997.
47. علاء عبد الرزاق السالمي، شيكات الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005.
48. علي البارودي، محمد فريد الغريبي، الأوراق التجارية والإفلاس وفق القانون الجديد رقم 18 لسنة 1999، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 2004.
49. فريد النجار وآخرون، التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006.
50. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005.
51. قرمان عبد الرحمان السيد، العقود التجارية وعمليات البنوك طبقا لأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية، مكتبة الشقري، بدون طبعة، المملكة العربية السعودية، 2008.
52. ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة بالبنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2009.
53. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، بدون طبعة، الجزائر، 1993.
- ب. الرسائل والأطروحات
1. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
2. الشريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

3. حيدر يونس كاظم الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية على مؤشرات الأسواق المالية (الأردن والسعودية حالة تطبيقية: 1990-2007م)، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009.
4. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.
5. محمد مولود غزيل، التسويق الإلكتروني في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006.
6. محمد فودو، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
7. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
8. مفوض عواد العنزي، العلاقات العامة في البنوك التجاري السعودي (دراسة في الاتجاهات الإدارية وواقع الممارسات الفعلية)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في الإعلام، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2006.
9. نورا صباح عزيز الجزراوي، أثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2011.
10. سنيور خالد عبدالله، منظمة التجارة العالمية وآثارها على القطاع المصرفي السعودي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز جدة، السعودية، 2002.
11. عباس كاظم جاسم الدعي، أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية من 1990-2006، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
12. عبد الله البحري، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
13. عبد الرحيم وهبية، إحلال وسائل الدفع المصرفية والتقليدية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.

14. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003.

ج. الدراسات والملتقيات

1. احمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الفترة (10-12) ماي 2003.

2. الجاسر محمد سليمان، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ (2020 م)، وزارة التخطيط في الرياض، السعودية، الفترة (19-23) أكتوبر 2002.

3. المبارك نبيل، العبيد سعود بن سليمان، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع المصرفي السعودي، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة (الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، السعودية، يومي 14-15 أكتوبر 2003.

4. السيارى حمد بن سعود، التطورات النقدية والمصرفية في المملكة العربية السعودية، ندوة الاقتصاد السعودي المنعقدة على هامش الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

5. برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، النقود الإلكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد (مخاطرها وطرق حمايتها)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011.

6. حاج صدوق بن شرقي، إلفي محمد، النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الإلكترونية (الأدوار الآثار والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المعهد الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011.

7. محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الفترة (10-12) ماي 2003.

8. محمد احمد إبراهيم الشرفاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الفترة (10-12) ماي 2003.

9. محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

10. صلاح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011.

11. صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الإلكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، دبي، الفترة (10-12) ماي 2003.

12. صالح بن عبد الله العواد، السياسة النقدية (دورة مفهوم الصناعة المصرفية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإعلاميين)، المعهد المصرفي، الرياض، 2010.

13. قصاب سعدية، بودريالة فايزة، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية (المزايا والمخاطر)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد النقود الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، يومي 26-27 أبريل 2011.

د. المجلات

1. البادي فهد بن خلف، آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد 47، العدد الأول، 2007.

2. بسام أحمد الزلمي، دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

3. شيماء فوزي أحمد، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العدد 50، جامعة الموصل، السنة 16.

هـ. التقارير

1. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، 2007.

2. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الرابع والأربعون، 2008.
3. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2009.
4. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، 2010.
5. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السابع والأربعون، 2011.
6. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2012.
7. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي التاسع والأربعون، 2013.

و. المراسيم

1. مؤسسة النقد العربي السعودي، المرسوم الملكي رقم 5 المتعلق بنظام مراقبة البنوك، المادة الأولى، الصادر بتاريخ 1386/02/22هـ.
2. مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، المرسوم الملكي رقم 23، الصادر بتاريخ 1377/06/23هـ (1957م).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

A. OEUVRAGES

1. al hamidy abdulrahman, **banking sector issues in saudi arabia**, bis papers no 28, 2006.
2. Jean pierre pattat, **monnaie**, institutions financières et politiques monétaires, 4^{em} édition, Economice, paris, 1987.
3. Marie Delaplace, **Monnaie et Financement de l'Economie**, Dunod, Paris, 2003.

ثالثاً: مواقع الإنترنت المستعملة

1. www.alahli.com.sa, 24/04/2014.
2. www.riyadbank.com, 22/04/2014.
3. www.shb.com.sa, 22/04/2014
4. www.anb.com.sa, 22/04/2014.
5. www.saba.com.1, 22/04/2014 .
6. www.alfransi.com.s, 22/04/2014

7. www.aleqti.com, 22/04/2014

8. موقع مؤسسة النقد العربي السعودي:

<http://www.sama.gov.sa>